أدب السيرة

البعض يمنحنا أعمارًا إضافية

كيف تفسر كرة القدم العالم؟

التجديد والتغريب في مشروع سلامة موسى

عيد الصلح ..
نزاعات سيوة تتحول إلى عيد سنوي

هل دخلت ما بعد الحداثة
من باب علم النفس؟

مرايا-8

أدب السيرة ..
البعض يمنحنا أعمارًا إضافية

- كيف تفسر كرة القدم العالم؟
- التجديد والتغريب في مشروع سلامة موسى
- عيد الصلح.. نزاعات سيوة تتحول إلى عيد سنوي
- هل دخلت ما بعد الحداثة من باب علم النفس؟

مرايا-8

أدب السيرة ..
البعض يمنحنا أعمارًا إضافية

الناشر دار المرايا للإنتاج الثقافي

الكُتاب

أيمن عيسى، حسام الخولي، خالد يوسف، دينا قابيل، شادي عبد الحافظ، علاء بريك، علي زرعي، فاطمة رمضان، فتحية السيسي، مجدي عبد الهادي، محمد القلاوي، محمد حسني، هشام أصلان

تحرير

دينا جميل، مصطفى عبد الظاهر، مروة الناعم

تصميم فني

مصطفى علوان

تصميم الغلاف

باسل أحمد

مرايا-8

- «مرايا» كتاب ثقافي/ نظري يعنى بنشر المساهمات ذات القيمة في الفلسفة والفكر، والعلوم الاجتماعية والإنسانيات، والنقد الأدبي والفني.
- يعطي كتاب «مرايا» الأولوية لنشر الكتابات التي تلقى ضوءًا على الواقع المصري والعربي والشرق أوسطي.
- يرحب كتاب «مرايا» بالإسهامات المتميزة غير المنشورة سابقًا، ويقوم بترجمة نصوص منتقاة منشورة بلغات أخرى.
- لا ينشر كتاب «مرايا» نصوصًا تروج للرجعية والطائفية والعنصرية والذكورية، أو تحرض على الكراهية، أو تحتوي على عبارات السب والقذف.
- يلتزم كتاب «مرايا» بالرد على مقدمي المقترحات والنصوص، مع احتفاظها بالحق في تحديد توقيت نشر النصوص المقبولة، وفي تحريرها في الحدود المتعارف عليها.
- يتلقى كتاب «مرايا » المراسلات على البريد الإلكتروني **marayajournal@elmaraya.net**

الآراء المنشورة تعبر عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كتاب «مرايا ».

رقم الإيداع: 22964 / 2018

الترقيم الدولي: 1 – 11 – 6648 – 977 – 978

المراسلات

23 شارع عبد الخالق ثروت، وسط البلد، القاهرة ،

جمهورية مصر العربية

تليفاكس: 223961548

البريد الإلكتروني:

marayajournal@elmaraya.net

◆◆◆◆◆◆

١٦٠ صفحة

المقاس ١٩×٢٧,٥ سم

ديسمبر - ٢٠١٨

المحتويات

- **العقلانية في أزمة: هل دخلت ما بعد الحداثة من باب علم النفس؟**

لقد مثّل سؤال الوعي ركيزة أساسية بالنسبة لنشوء الحداثة، والفكر الحديث بشكل عام. الإنسان كائن قادر على التفكير، واتخاذ القرارات الواعية العقلانية سعيًا إلى مصلحته. هل هذا صحيح؟ هل يمكننا فعلًا أن نختار بحرية؟ وهل نرغب ونحب ونميل بإرادتنا الحرة؟ ما الذي يحدث إن اكتشفنا عوامل أخرى، نابعة من داخلنا أيضًا، تؤثر في قراراتنا وميولنا دون وعي منا؟ في هذه الدراسة، يقدم شادي عبد الحافظ مسحًا موسعًا لمجموعة كبيرة من الدراسات والتجارب النفسية الحديثة التي تضع مقولة الوعي موضع المُساءلة.

- **حدود ديمقراطية الاستغلال: لماذا تفشل حركات الديمقراطية الاجتماعية؟**

يحاول مجدي عبد الهادي، الباحث المتخصص في الاقتصاد، من خلال نموذج تفسيري خاص، أن يقدم تحليلًا لسؤال هام: ما العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والديمقراطية الاجتماعية والسياسية من جهة، وتبعية الدولة وموقعها الأكثر تقدمًا أو تخلفًا في النظام والاقتصاد الدوليين؟ يقدم عبد الهادي تحليلًا بيانيًا لعلاقة الأجور وعدالة توزيع الدخل بالنجاح والاستقرار السياسي ونشر الديمقراطية، كما يحاول تتبع أسباب فشل الحركات اليسارية المعاصرة انطلاقًا من نفس المنهج.

- **عيد الصلح بواحة سيوة**

التقط علي زرعي هذه الصور خلال زيارته لواحة سيوة المصرية، أثناء احتفالية محلية تقام في الواحة سنويًا يُطلق عليها عيد الصلح، تعود إلى عقد صلح بين قبائل سيوة قبل سنوات طويلة. يرينا زرعي ما رآه من مظاهر عن الحياة اليومية في سيوة، وطبيعة ذلك العيد وما اعتاد أهل سيوة فعله في ذلك اليوم (تقديم الطعام والإنشاد وبهجة الأطفال). وتشرح فتحية السيسي في تعليقاتها على الصور قصة العيد وتاريخه وطبيعة التكوين الاجتماعي في واحة سيوة.

- **مشروع سلامة موسى: تغريب أم تجديد لم تكتب له الحياة**

حظي فكر سلامة موسى، ونهجه الأدبي، باهتمام ونقد كبيرين. ما يحاول أن يقدمه أيمن عيسى، مدرس النقد الحديث بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، هو رصد موسع لمشروع موسى ومنهجه الأدبي، وأفكاره حول اللغة والبلاغة والأدب، وأن يرشدنا إلى العوامل الفكرية والثقافية التي ساهمت في تكوين فكره. وكذلك أثر موسى في الفكر المصري والنقد الأدبي واللغوي العربي الحديث، كما يقدم تقييماً أوليًا للنقد الذي تعرض له مشروع موسى الأدبي الثقافي.

مرايا-8

- **بداية** 6
- **هوامش**

1. إسرائيل ودول الخليج .. حين يجمع الدهر ما فرّق ..... محمد حسني 9

- **رؤى**

1. كيف تفسر كرة القدم العالم؟ ..... خالد يوسف 27
2. حدود ديمقراطية الاستغلال ..... مجدي عبد الهادي 32
3. ما أصعب أن يكون الإنسان معاصرًا! ..... محمد القلاوي 43

- **نظر**

1. عيد الصلح: كيف تحولت نزاعات سيوة إلى عيد سنوي..... علي زرعي وفتحية السيسي 51

- **دراسات**

1. العقلانية في أزمة: هل دخلت ما بعد الحداثة من باب علم النفس؟ ..... شادي عبد الحافظ 63
2. النهضة الأدبية عند سلامة موسى: تغريب أم تجديد لم تكتب له الحياة؟ ..... أيمن عيسى أحمد 77
3. تطور تشريعات النقابات العمالية من الملكية حتى الآن ..... فاطمة رمضان 88

- **ذخائر**

1. نظرية التطور ..... سلامة موسى 127

- **مراجعات**

1. أدب السيرة الذاتية... البعض يمنحنا أعمارًا إضافية ..... هشام أصلان 133
2. القوة في الماضي... لينين وإرهاصات الثورة الروسية ..... حسام الخولي 142
3. الأحزاب السياسية في سوريا في القرن العشرين ..... علاء بريك 150
4. أشباح الثورة ..... دينا قابيل 156

بـــدايـــة

يتناول كتاب «مرايا» غير الدوري في إصداره الثامن مجموعة من القضايا المطروحة على الساحة الفكرية في مصر والعالم.

في مقاله الممتع عن «أدب السيرة» يعيد هشام إصلان الاعتبار لهذا النوع الأدبي متسائلًا عن أسباب عدم تصنيف السيرة كرواية. ويعرض أصلان لأشكال مختلفة من كتابة السير، سواء تلك التي يكتبها أصحابها أو آخرون، مناقشًا حدود الصراحة والصدق في كتابة السير. ويطرح أصلان ما يقدمه أدب السير من فرصة للتعرف على حقب تاريخية سابقة من خلال حيوات أصحابها محولًا التاريخ من قصص جافة إلى حكايات من لحم ودم.

تتناول فاطمة رمضان في دراستها عن تشريعات النقابات العمالية تطور هذه التشريعات في مصر منذ نشأة النقابات وحتى الآن. كما تنظر إلى نشأة وتطور الحركة العمالية حتى إصدار أول قانون ينظم عمل النقابات. تطرح رمضان أن القوانين لا تصدر في الفراغ، بل في وسط الصراع، ما يجعل من الضروري رصد حركة المجتمع بشكل عام، ورصد وضع وتحركات الطبقة العاملة بشكل خاص، في الفترة ما بين إصدار قانون ثم تغييره بقانون آخر، لمعرفة لماذا صدر القانون، ولماذا تغير، وهل يصب التغيير في مصلحة العمال ونقاباتهم أم العكس؟ وكيف يؤثر تعديل القانون على النقابات في مصر، وعلى الحركة العمالية، بل على المجتمع كله؟

في مقاله بعنوان «كيف تفسر كرة القدم العالم؟» يناقش خالد يوسف صعود مرشح اليمين المتطرف جايير بولسونارو إلى سدة الحكم في البرازيل مؤخرًا. ويطرح يوسف مفارقة أن يكون كتاب أمريكي عن كرة القدم هو واحد من أول الأصوات التي ألمحت إلى توغل الشعبوية في المجال العام البرازيلي، في وقت لم تكن الساحة السياسية التقليدية تتعامل مع الأمر بالجدية الكافية منذ ظهوره مطلع التسعينيات. الكتاب هو «كيف تشرح كرة القدم العالم؟» الصادر منذ حوالي 15 عامًا، والذي كتبه فرانكلين فوير مدير التحرير السابق بمجلة نيو ريبابليك، والكاتب الحالي بمجلة «ذا نيشون». في هذا الكتاب أوضح فوير كيف يمكن لكرة القدم أن تصبح بمنزلة ترمومتر للمزاج السياسي خلال السنوات وربما العقود المقبلة، وتحديدًا في أمريكا اللاتينية، وهو ما يعرضه يوسف في مقاله في ضوء الصعود الأخير لليمين في البرازيل.

هوامش

- **إسرائيل ودول الخليج...**
  حين يجمع الدهر ما فرَّقَ

محمد حسني

إسرائيل ودول الخليج...
حين يجمع الدهر ما فرَّقَ

محمد حسني

في فترة تتجاوز السنتين بقليل، تتابعت الصور: مصافحة بين وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس المخابرات السعودي (السابق). تصريحات لأمراء من السعودية، والبحرين، والكويت تغازل إسرائيل. إسرائيليون يشاركون في مسابقات رياضية في قطر والإمارت، وفي الأخيرة رفرف العلم الأبيض والأزرق على أنغام نشيد "هاتكفاه – الأمل"، ترقرقت الدموع في أعين الوزيرة ميري ريجف، لكنها ما لبثت أن ابتسمت للعدسات أثناء تفقدها لمسجد الشيخ زايد. صورة للسلطان الأزلي قابوس بن سعيد مستقبلًا بنيامين نتنياهو وقرينته، وتصريح نتنياهو "إن ما يحدث مع الدول العربية لم يحدث أبدًا من قبل، ربما لم يخرج بعد إلى النور، لكنه في حقيقته أعمق من أية فترة سابقة في تاريخ إسرائيل"[1].

في نوفمبر 1977 خرج السادات بخطابه الشهير عن استعداده للذهاب "إلى الكنيست ذاته"، ما أصاب المواطن المصري والعربي، بمشاعر الألم والإحباط والحسرة والدهشة. والآن برغم تكاثر الأسباب لكافة المشاعر السلبية السابقة وأكثر منها، لكن شعورًا واحدًا فقدناه ربما إلى الأبد "الدهشة". فالجميع كان يعلم باللقاءات الليلية والمواعدات في أطراف البلاد، وفي أصقاع الأرض، وقد آن الأوان فحسب ليخرج كل شيء إلى النور، وسنوافي بالموعد والمكان في حينه. بدرجة عالية من الوضوح تُقدم المواقع الرسمية الإسرائيلية والأكاديمية، سردًا زمنيًّا لعلاقاتها بالبلدان المختلفة، وعن دول الخليج تقدم روايات متشابهة إلى درجة الملل.

الملك فهد بن عبد العزيز

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

السعودية

حتى هذه اللحظة، ليست هناك علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل والسعودية، التي تصنف رسميًّا، كدولة معادية لدى الأولى.

لم تنفذ السعودية تهديدها بقطع النفط عن الدول الغربية في حال تنفيذ قرار التقسيم عام 1947، ولكنها لم تعترف بإسرائيل، وشاركت بثلاثة آلاف جندي في حرب 1948، كما أرسلت قوات مساعدة في حرب 1967، وقد احتلت إسرائيل جزرًا سعودية في البحر الأحمر أعادتها إلى السعودية بعد عشر سنوات.

كما أرسلت المملكة مساعدات للجبهة السورية والأردنية في حرب أكتوبر 1973، لكنها لم تتمكن من المشاركة الفعلية في المعارك، وفي نهاية الحرب أجبرت إسرائيل طائرة حربية سعودية تقل سَرية مظليين على الهبوط في قاعدة اللد، ولكن الوساطة الأمريكية دفعتهم إلى ترك الطائرة[2]. وكانت السعودية من الدول المبادرة بقطع النفط عن الدول الغربية ردًّا على دعمهم لإسرائيل. ثم كانت فيما بعد، رأس الحربة -وفق تعبير صحيفة معاريف الإسرائيلية- في فرض المقاطعة العربية على القاهرة بعد مبادرة السادات وتوقيع معاهدة كامب ديفيد التي نعتتها بالخيانة[3]، ولم تعد العلاقات مع مصر إلا في 1987.

مبادرة فهد

بينما كان لا يزال وليًّا للعهد وقتها، طرح الأمير فهد في 1981، مبادرة من ثماني نقاط لحل الصراع الإسرائيلي العربي، والتي صرحت للمرة الأولى أن العقبة في سبيل التطبيع مع إسرائيل هي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقد تضمنت المبادرة العودة إلى حدود 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل التي رفضت المبادرة بشكل قاطع. وفي العام نفسه وبطلب أمريكي سمحت السعودية للقوات الإسرائيلية بالنزول في سواحلها لإنقاذ سفينة حربية عالقة[4].

مبادرة عبد الله بن عبد العزيز

احتاج الأمر أكثر من عقدين لخروج مبادرة جديدة، فكانت مبادرة عبد الله بن عبد العزيز التي لم تختلف في أساسها عن الأولى. ورغم دعم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، رفضتها إسرائيل بسبب نصها على حق العودة.

السعودية: التحالف السياسي

خلال حرب لبنان الثانية في صيف 2006 هاجمت السعودية حزب الله بزعم أنه المسئول عن جر لبنان إلى دوامة العنف[5]. في العام نفسه أجريت لقاءات قمة سعودية إسرائيلية، بمساعٍ من جانب رئيس الحكومة إيهود أولمرت ونائبه شمعون بيرِّيز، بينما أنكر السعوديون ذلك[6].

إيهود أولمرت

الأمير تركي الفيصل مدير المخابرات العامة السعودية سابقًا

الجنرال المتقاعد أنور عشقي

في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زادت وتيرة التسريبات عن الاتصالات السرية بين الجانبين اللذين توحدا على مناصبة إيران العداء، حيث ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في يوليو 2009 أن السعودية سوف تتغاضى عن مرور طائرات إسرائيلية في أجوائها في حال شنها هجوم على إيران[7]. وبعدها بعام واحد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية كذلك أن رئيس الموساد مئير داغان زار السعودية سرًّا للتنسيق الأمني، وكان الملف الإيراني محور المباحثات[8].

وفي خضم حالة الذعر التي انتابت المؤسسة الإسرائيلية خلال ثورات الربيع العربي، فإنها صنفت السعودية كجزيرة مستقرة. وقد نشرت نيويورك تايمز أن إسرائيل سمحت لألمانيا في 2011 بأن تبيع السعودية طائرات ومائتي دبابة ليوبارد- 2. في 2015 توالت الأخبار عن دفء العلاقات الإسرائيلية السعودية بسبب تلاقي مصالحهما عقب الاتفاق النووي الإيراني. سبق كل ذلك المصافحة الشهيرة بين وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه (بوجي) يعلون والأمير تركي الفيصل مدير وكالة المخابرات السعودية، في مؤتمر ميونخ فبراير 2016 [9].

في يوليو من العام نفسه وصل إسرائيل الجنرال المتقاعد أنور عشقي على رأس وفد من رجال الأعمال والأكاديميين السعوديين، التقى خلال تلك الزيارة بوكيل وزارة الخارجية دوري جولد ومنسق العمليات في المناطق المحتلة العميد يوآف مردخاي، ومجموعة برلمانية من المعارضة. أثارت الزيارة غضبًا داخل السعودية وخارجها، مما حدا بوزارة الخارجية السعودية إلى الإعلان بأن عشقي لا يمثل بلاده رسميًّا، واعتبر حزب الجبهة الإسرائيلي أن تحالفًا إسرائيليًّا سعوديًّا يتجاهل وجود الشعب الفلسطيني[10]. وفي أغسطس عجت الصحف والمواقع السعودية بمواد تتناول العلاقة الدافئة بإسرائيل[11].

بعد أكثر من عام -لم تنقطع خلاله الأخبار عن العلاقة الحميمة- وفي نوفمبر 2017 تحدثت صحيفة معاريف عن كشف وثيقة سرية بشأن اتفاقيات مصالحة بين البلدين، تتضمن ما يمكن أن يثير الحفيظة، مثل تجنيس الفلسطينيين في بلاد الشتات أو توزيعهم على الدول المجاورة[12]. وفي الشهر نفسه انضمت إسرائيل إلى المبادرة السعودية في لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمتعلقة بالحرب في سوريا[13]. وبينما اتهم أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، السعودية بتحريض إسرائيل على شن هجوم على لبنان، خرج وزير الخارجية

حسن نصر الله

وزير الخارجية السعودي عادل الجبير

السعودي عادل الجبير بتصريح ينفي وجود علاقات بين إسرائيل والسعودية، وأن الأمر يقتصر على "مبادرة السلام العربية" التي تمثل خارطة طريق للتوصل إلى سلام وعلاقات طبيعية بين إسرائيل والبلاد العربية[14].

وقد تصاعدت الأنباء عن التعاون العلني، وفي 8/ 2/ 2018 سمحت السعودية بطائرات خط الهند-إسرائيل بالمرور في أجوائها، وبات ذلك حدثًا جللًا ونقطة ارتكاز في كتابات المحللين وخبراء العلاقات الإسرائيلية العربية[15].

حتى جاء أكثر التصريحات فجاجة على لسان محمد بن سلمان ولي العهد ووزير الدفاع السعودي عن اعترافه بحق الوجود لدولة إسرائيل[16]. وقد عبر نتنياهو عن حفاوته بالحليف السعودي حتى في أعسر مواقف الأخير، حيث سعى نتنياهو لدى شخصيات في الإدارة الأمريكية لدعم ابن سلمان إزاء الضغط الواقع عليه بسبب اغتيال خاشقجي[17]. وكانت الخارجية الإسرائيلية قد أبرقت إلى سفاراتها من قبل للإعراب عن موقفها المؤيد للحرب على اليمن. وفي الشهر نفسه أجرت صحيفة سعودية حوارًا مع رئيس الأركان الإسرائيلي، وتم تسريب وثيقة عن اتفاق ثنائي، وكان تصريح وزير الطاقة عن المشروعات المشتركة[18].

العلاقات العسكرية

في سبتمبر الماضي أعلنت السعودية عن شرائها منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية "القبة الحديدية" لصد هجمات الصواريخ من جانب الحوثيين باليمن، وحسب صحيفة يديعوت أنكرت وزارة الدفاع الإسرائيلية ذلك[19].

محمد بن سلمان ولي العهد ووزير الدفاع السعودي

لن تسمح إسرائيل بأي وضع إلا أن تكون هي الطرف المسيطر والمستفيد. في مارس 2018 سعت إسرائيل لدى الولايات المتحدة لوقف المشروع النووي الذي تخطط له السعودية بدعم أمريكي[20]. وفي أغسطس صرح رئيس الموساد السابق تامير باردو أن الإمارات قد استعانت ببرامج حاسوب إسرائيلية للتجسس على السعودية وقطر، ثم وردت أخبار في أكتوبر الماضي عن بيع إسرائيل أجهزة تجسس للسعودية بقيمة 250 مليون دولار، بل ودربت إسرائيل فريقًا سعوديًا على تشغيلها[21].

حلف إستراتيجي

في 16/ 12/ 2015، كتب رون بن يشاي في يديعوت أحرونوت[22] مقالًا تحت عنوان "السعودية لم تعد برميل النفط العالمي وحسب" عبر فيه عن تصوره أن السعودية قد أصابها الإحباط من سياسات إدارة أوباما خاصة بخصوص الاتفاق النووي الإيراني ودعم نظام شيعي في العراق، وعدم السماح بإسقاط بشار. ومن ثم دشن النظام السعودي، وفي

رون بن يشاي

مقدمته محمد بن سلمان سياسة جديدة تتسم بالفعالية والقسوة أيضًا، حيث إنها تمول أنظمة في المنطقة لتصمد بعد "الفوضى"، بل وتقوم بهجوم عسكري مباشر في اليمن، وتدعم النظام السني بالبحرين ضد الأغلبية الشيعية في البلاد.

ويرى بن يشاي أيضًا أن السعودية أقدمت على تحريك سعر البترول، في مواجهة النفط العراقي، لزيادة مدخولها ودعم النظام البترودولاري.

وبرغم أن كل ما ذكره بن يشاي لا يعني أي تحول جوهري في النظام السعودي البترودولاري حسب تعبيره هو نفسه، فإن ابن سلمان ظل يؤكد تبعيته للأمريكان تحت إدارة أوباما، حتى قبل أن تأتي إدارة ترامب بوجهها الأكثر سفورًا. وأشارت الصحيفة إلى أن أحد طموحات ترامب هو تأليف القلوب بالمنطقة، وأن مستشاره وصهره جارد كوشنير قد تقرب من محمد بن سلمان وتباحث الاثنان في إستراتيجية لتحسين العلاقات بين دول الخليج وإسرائيل[23].

ترامب ومستشاره وصهره جارد كوشنير

لكن الأهم في مقال بن يشاي هو ما يتعلق بسياسة حكومة نتنياهو، وحتى رجال المعارضة، للاندفاع نحو النظام السعودي لصد "الهيمنة الإيرانية الشيعية" و"الارهاب السني المتمثل في داعش"، حسب قوله، واحتياج إسرائيل إلى شرعية دولية وإسلامية يمكن للسعودية أن تمنحها لها، علاوة على الطمع في تمويل السعوديين لأية تسويات مع الفلسطينيين.

وقد أخفق محلل يديعوت في تقديره – وربما لم يحلق خياله إلى ما أصبح واقعًا اليوم- حين استبعد إقدام السعودية على توطيد علاقتها بإسرائيل قبل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لكن هناك من يرى الأمر بصورة مختلفة وفي اتجاهين متعارضين، ففي حين يعرب إيلي بوديه، المحلل الأكاديمي بجامعة القدس وعضو معهد ميتشيم للسياسات الإقليمية، عن تفاؤله، ويرى أن إسرائيل على العكس متباطئة في السير كما ينبغي نحو توطيد علاقتها بالسعودية[24]، نجد چاكي حوجي محلل الشئون العربية في إذاعة الجيش الإسرائيلي، يسير في الاتجاه العكسي تمامًا. ففي مقال له بصحيفة معاريف بعنوان "ثعالب الصحراء: من أنتِ حقًّا أيتها المملكة السعودية؟"، ينتقد الصورة التي تتعمد الإدارة الإسرائيلية الترويج لها باعتبار النظام السعودي هو نظام معتدل مقابل الأنظمة "المتطرفة". ويرى حوجي أنه بالرغم من خطورة إيران وبالرغم من أنها الشاة السوداء بالنسبة إلى الأنظمة الغربية، فالنظام السعودي -ومن ورائه أنظمة خليجية أخرى- هم ثعالب حسب عنوان مقاله الطويل.

فالسعودية تتعمد مسك الخيوط من بعيد وتميل إلى عدم المواجهة غالبًا، بينما هي المسئولة عن دعم أنظمة استبدادية بالسلاح والمال، وتمويل جماعات إرهابية في سبيل تحقيق سيطرتها، وهو ما فعلته في العراق وسوريا، وساعدها في ذلك إحكام قبضتها على الإعلام العربي، إلى حد التورط المسلح المباشر في اليمن.

السعودية بذلك، حسب رؤية چاكي حوجي، ربما لا تقل خطورة -إن لم تزد- عن إيران. وحسب رؤيته كذلك فحكومة نتنياهو مخطئة في تقديراتها حول مكاسب هذا التحالف الإسرائيلي السعودي. وعلى رأس قائمة التقديرات الخاطئة تلك، يأتي اعتقاد نتنياهو أن السعودية قادرة على حسم تسوية ما للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بل وأن السبيل للتطبيع مع العرب لم يعد يمر بالفلسطينيين، وهو اعتقاد يرى حوجي عدم منطقيته، مثلما يرى أن عدم إحساس إسرائيل بخطورة النشاط السعودي (السني) وتلهفها على إسقاط بشار قد يجعل إسرائيل على حدود مفتوحة مع عراق جديد.

يسخر حوجي من تناقض السياسيين الإسرائيليين في التهكم على وضع حقوق الإنسان في إيران -وإن كانوا لا يكترثون بالمرة بوضع المواطن الإيراني- بينما يتعامون عن النظام السعودي الذي يعيش في العصور الوسطى!

وبينما لا ينفي حوجي حاجة إسرائيل إلى عقد اتصالات سرية بأي نظام يمكن أن يساعدها في الدفاع عن نفسها، حيث يمكن عقد كل أنواع الصفقات مع النظام السعودي، إلا إنه ينبغي أن يطرح ذلك للنقاش العام وليس لمجرد الفضول الصحفي، وذلك لتحاشي تكرار تجربة السلام مع مصر التي ظلت حسب تعبيره كعلاقة عشيق بعاهرته، خاصة أن النظام السعودي لا يمكن سبر خريطة أولوياته. "معها يمكن أن تسرقا حصانًا، لكن ذلك لا يمنعها في الوقت نفسه أن تختلس حصانًا من إسطبلك".

الاقتصاد والسياسة: تقدير الأولويات

أتى ختام مقال حوجي يقطر استعلاءً، لكنه يعبر للأسف عن حقائق: "لقد أصبحت إسرائيل علاوة على كونها قوة عظمى عسكرية بالمنطقة، بل وقوة تكنولوچية وتجارية ودبلوماسية، لا تنشد الحكومات وحدها قربها، إنما أيضًا ساسة عرب يتحسسون طرقهم إلى هنا سرًّا، وشتى أنواع رجال الأعمال والأفراد، كل واحد يريد ما يعوزه من تصريح العمل وطلب اللجوء، مرورًا بالتعاون الاستخباراتي وتوطيد أسس لعلاقات مستقبلية، وحتى صفقات بالمليارات"[25].

ويقول إن الملف الإيراني له الأولوية لدى السعوديين، أما عن الاستفادة الاقتصادية فإن السعوديين لا يتوقعون إسهامًا إسرائيليًّا ملموسًا. تبحث السعودية عن مصادر دخل إضافية لتنويع دخولها بخلاف النفط، عن طريق مشروعات باستثمارات بمليارات الدولارات، وتوجيه الموارد لقطاعات أخرى، وسوف تظل فرص الاستثمار الصغيرة للإسرائيليين قائمة دون ارتباط بالتطبيع. فالسر

عوزي لنداو

العلني هو أن منتجات إلكترونية إسرائيلية، حتى في الحقل الأمني والحرب الإلكترونية وتأمين المعلومات، وجدت لها سوقًا في السعودية عن طريق طرف ثالث[26].

في مقابلة مع الصحفي اليهودي چف جولدبرج محرر مجلة أتلانتيك The Atlantic قال إن إسرائيل تملك اقتصادًا أكبر نسبيًّا من حدودها، وهو اقتصاد متنام، وبالطبع يمكن أن تكون هناك مصالح مشتركة بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مثل مصر والأردن.

الإمارات

لا توجد علاقات رسمية أيضًا لكن هناك علاقات وثيقة على المستوى الاقتصادي، وقد تم الكشف عن علاقات في المجال الأمني. في 2003 زار وفد رسمي الإمارات للمشاركة في مؤتمر صندوق النقد الدولي، ومن بين أعضائه الوزير مئير شتريت ومحافظ بنك إسرائيل ديڤيد كلاين واثنان من رجال الأعمال.

وفي 2010 زار أبو ظبي عوزي لنداو -الوزير السابق ورئيس شركة رافآيل للأنظمة الدفاعية المتقدمة - للمشاركة في مؤتمر الطاقة المتجددة. وكان حادث اغتيال محمود المبحوح القيادي بحماس في يناير2010 بواسطة عناصر من الموساد سببًا في توتر العلاقات، وتقييد دخول الإسرائيليين[27]، لكن الإمارات لم تخلُ من الوجود اليهودي المتمثل في الإسرائيليين الذين يحملون جوازات سفر بلاد أخرى، والشركات المستمرة في نشاطها بطريق غير مباشر أو كطرف ثالث[28].

سعيًا لإحراز مكانة دولية استضافت الإمارات مؤتمرات

منتخب الجودو الإسرائيلي في بطولة أبو ظبي

دولية في مجالات سياسية واقتصادية ومسابقات فنية ورياضية، ومن هنا تقبلت مشاركة إسرائيل تجنبًا للضغوط الدولية. لكنها تميل إلى التحفظ في الإعلان عن العلاقات الثنائية القائمة أو تطويرها. تكررت مشاركة لاعبين إسرائيليين في بطولات دولية في الإمارات من 2009 حتى الآن، وتم منع بعضهم، أو قبولهم تحت ضغط مع تشديد الحراسة. وكانت آخر مشاركة في 25 أكتوبر الماضي، حيث قامت الوزيرة الإسرائيلية ميري ريجف برفع علم إسرائيل، وتم استقبالها رسميًّا واصطحابها في جولة لزيارة معالم البلاد ومنها مسجد الشيخ زايد[29].

في نوفمبر 2015 أعلنت إسرائيل عن فتح مكتب تمثيل رسمي في أبو ظبي، بينما مالت حكومة الإمارات إلى تهميش الحدث. وقد ذكر تقرير موقع (والله) أن السفير الإماراتي في الولايات المتحدة يوسف العتيبة صديق لسفير إسرائيل هناك رون درامر ومشارك لإسرائيليين في أعمال متعددة[30].

تسويق السلاح

في يناير 2012 حدثت مشكلة حول صفقة سلاح، ألقت الضوء على التعاون العسكري بين إسرائيل والإمارات، فحسب موقع أنتليجنس أونلاين الفرنسي، اتفقت شركة أيرونتيكس الإسرائيلية[31] على توريد طائرات بدون طيار للإمارات، بينما زعمت وزارة الدفاع الإسرائيلية أنها لم تعلم بالصفقة ولم تصرح لشركة أيرونتيكس بذلك. وذكر الموقع أن حجم التعاملات الإسرائيلية الإماراتية يبلغ 300 مليون دولار. وسبق للموقع نفسه أن نشر تقريرًا عن رجل الأعمال الإسرائيلي ماتي كوخافي الذي يعمل خلف شركته السويسرية AGT، وهو أنشط رجال الأعمال الإسرائيليين في أبو ظبي وله نشاطات مع حكومتها في مجال الصناعات النفطية[32].

لم يُعلن عن مشاركة إسرائيل بطائرات F-16 وطواقمها في مناورات (INIOHOS) الجوية في اليونان التي تضم ست دول من بينها الإمارات واليونان وقبرص وإيطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا[33]، رغم الإعلان عن مشاركتها في المناورة نفسها في العام السابق[34].

تقييم التحالفات

ترى المحللة الإسرائيلية الأكاديمية المتخصصة في السياسات الإقليمية، موران زاجا، أن للإمارات أهمية كبيرة بالنسبة إلى إسرائيل، فإسرائيل والإمارات تتسمان بالبراجماتية منذ منشئهما، والدولتان تتبنيان الإستراتيجيات نفسها وتتقاسمان مصالح مشتركة تسمح بالحوار البراجماتي بينهما.

تُعد الإمارات في رأي موران زاجا، من أهم الدول التي يجب إعطاؤها الأولوية، فهي دولة مستقرة وساعية إلى احتلال مكانة إقليمية على كافة الأصعدة، وامتلاك قواعد عسكرية وموانئ في دول أخرى. وأشارت زاجا إلى تدخل الإمارات في السياسة الإقليمية في ليبيا وأفغانستان وإريتريا، وتدخلها العسكري في اليمن عبر تحالفها مع السعودية. وبشأن القضية الفلسطينية فالإمارات لها علاقات وطيدة

موران زاجا

بمحمد دحلان. علاوة على الاستقرار الذي يعطيها ميزة اقتصادية غير متوفرة في الشرق الأوسط.

وبرغم أن الاستثمارات الإسرائيلية في الإمارات لم تعد سرًّا، لكن تحجيمها أو تعقيدها (بسبب العمل وراء واجهات أخرى) يُصَعِّب على إسرائيل المنافسة في السوق الإماراتية الثرية. وقد تلقت إسرائيل بالفعل دعوة لحضور معرض إكسبو Expo 2020 الدولي[35].

في تحقيق أجرته صحيفة جيروزاليم بوست، يقول (س)، وهو مروج تجاري إسرائيلي أمريكي يسافر إلى دبي عدة مرات في السنة: "خلاصة القول هي أن العالم كله يريد منتجات إسرائيلية عالية التقنية زراعية وطبية، وهذا يشمل سكان الإمارات العربية المتحدة .. إذا كانوا بحاجة إلى المنتج، فهم يتعلمون بسرعة تجاهل أصله".

وقال (س) إنه وَجَدَ أن المشاعر المعادية لإسرائيل بدت أقل بين جيل الشباب. وأضاف أنه لم يلتقِ مع إسرائيليين آخرين في دبي، لكنه عرف أن العديد من الشركات الإسرائيلية عملت من خلال ممثلين أردنيين.

وقال ناعوم زيتسمان –المدير العام لشركة حالون لاعراف، التي تتخذ من كريات حاييم مقرًّا لها، وهي شركة استشارية متخصصة في التجارة مع العالم العربي– إن الصناعات الإسرائيلية الرئيسية العاملة في دبي هي الألماس والاتصالات والتكنولوجيا. وقال إنه حتى العام الماضي كان القطاع الزراعي نشيطًا أيضًا، ولكن منذ عملية الرصاص المصبوب كان هناك انخفاض في الطلب.

وقال زيتسمان إنه كان هناك نقص حاد في المعلومات الدقيقة عندما يتعلق الأمر بمستويات الأعمال التي تتم بين الشركات في البلدين، وذلك بسبب معظم المعاملات التي تتم من خلال أطراف ثالثة دولية أو تنقل عبر الأردن. وقال: "نحن نعرف الإسرائيليين الذين يعملون هناك، وحتى بعض الذين يعيشون هناك بانتظام، ولكن جميعهم، حسب علمي، موجودون تحت جوازات سفر أجنبية".

حسب رون فريدمان، رفض كل من معهد التصدير الإسرائيلي وقسم التجارة الدولية في وزارة الصناعة والتجارة والعمل إجراء مقابلة مع الشركات الإسرائيلية التي تعمل في إطار الشركات الدولية، لكن الوزارة قدمت البيان التالي: "الشركات الإسرائيلية التي تعمل في إطار الشركات الدولية تجد نفسها أحيانًا متورطة في معاملات تجارية مع دول الخليج. لا يوجد لدى وزارة الصناعة والتجارة والعمل أي معلومات محددة حول هذه المسألة، ولا يتم تسجيل المعاملات كمعاملات بين إسرائيل ودول الخليج"[36].

خلال تحقيق أجراه موقع middleeasteye حول

رجل الأعمال الاسرائيلي ماتي كوخافي

رحلة طيران سرية بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة وما وصفه بـ "الأسرار العلنية" للتعاون بين البلدين، ذكر الموقع أن هناك طائرة خاصة يقال إنها تشارك في التجارة رفيعة المستوى في قطاع الأمن، تقوم برحلتها مرتين أسبوعيًّا.

يتم تشغيل الرحلة بين مطار بن جوريون في تل أبيب ومطار أبو ظبي الدولي من قبل شركة الطيران الخاصة PrivatAir التي تتخذ من چنيف مقرًّا لها، على متن طائرة إيرباص A319 مسجلة برقم ذيل D-APTA، بوجهة معلنة إلى الأردن على الرغم من أن مطار الملكة علياء في عمان لا يسجل وصولها.

تغادر الطائرة تل أبيب، الرحلة رقم PTG 315، إلى الأردن كوجهة معلنة، والأردن هي إحدى الدول العربية القليلة التي تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

رفضت الشركة PrivatAir الإفصاح عن هوية عملائها، وما إذا كانت شركة AGT International –ومقرها چنيف والتي يملكها رجل الأعمال الإسرائيلي ماتي كوخافي– هي موكلتها.

حسب تقرير صادر عن موقع الاستخبارات الفرنسية في 2012، فقد ورد أن AGT International وقعت عقدًا بقيمة 800 مليون دولار لتزويد هيئة البنية التحتية الوطنية في أبو ظبي بـ"كاميرات مراقبة وأسيجة إلكترونية وأجهزة استشعار لمراقبة البنية التحتية الإستراتيچية وحقول النفط". ووصف الموقع ماتي كوخافي مالك شركة AGT Kochavi بأنه "رجل الأعمال الإسرائيلي الأكثر نشاطًا في أبو ظبي".

حقق رجل الأعمال الإسرائيلي كوخافي ثروته في العقارات

محمد دحلان

قبل أن ينتقل إلى المجال الأمني. وبحسب ما ورد، فقد وظف "العشرات" من ضباط الجيش والمخابرات الإسرائيليين السابقين، وفقًا لصحيفة (هآرتس)، وأطلق شبكة الإعلام "Vocativ ڤوكاتيڤ"[37].

يقول يتسحاق جال، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب عن العلاقة بين الإمارات وإسرائيل: "العلاقة عالية المستوى، ويجب أن يتم العمل بمباركة ومشاركة الجهات الحكومية، لكن بالطبع لا أحد يعترف بهذا، فالتجارة تتم بالكامل من خلال قنوات طرف ثالث، ولا يوجد لدى أي شخص أية إحصائيات لأن التجارة سرية، لكني أقدرها بحوالي مليار دولار سنويًا، ما يتراوح بين الثلث والنصف من هذا النشاط التجاري يتم في قطاع الأمن".

وفي حين تم منع المواطنين الإسرائيليين رسميًا من دخول الإمارات العربية المتحدة، كشف تقرير دبلوماسي تم تسريبه من قبل ويكيليكس عام 2009 عن وجود علاقات إيجابية عالية المستوى بين القادة السياسيين من كلا البلدين.

كما كشف التقرير عن العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وأن العلاقات الإسرائيلية السرية مع قطر قد توترت بسبب دعم الأخيرة لحركة حماس الفلسطينية.

"يعتقد عرب الخليج بدور إسرائيل بسبب إدراكهم لعلاقات إسرائيل الوثيقة مع الولايات المتحدة، وكذلك بسبب شعورهم بأنهم يستطيعون الاعتماد على إسرائيل ضد إيران"، كما جاء في التقرير "إنهم يعتقدون أن إسرائيل يمكن أن تفعل السحر"[38].

وربما استفادت العلاقات الإسرائيلية الإماراتية السرية -مثل استفادتها في بيع المعدات الأمنية إلى أبو ظبي- من وجود الرجل القوي الفلسطيني المنفي محمد دحلان في الإمارات العربية المتحدة.

وقد عاش دحلان في الإمارات منذ طرده من الضفة الغربية في عام 2011، حيث اتهمه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالاختلاس المالي والعمل كعميل إسرائيلي متورط في محاولات اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات.

ويقال إن دحلان ساعد في تعزيز العلاقات بين الإمارات وصربيا، وزُعم أنه شارك في شحن أسلحة إسرائيلية إلى الرئيس الليبي السابق معمر القذافي. بعد الموافقة المبدئية على إجراء مقابلة مع موقع middleeasteye، رفض دحلان التعليق على العلاقات بين الإمارات وإسرائيل[39].

قطـــر

بدأت العلاقات الإسرائيلية القطرية -على الأقل بشكل رسمي معلن- في 1996 بفتح مكتب تمثيل اقتصادي بالدوحة، وجرى التفاوض من أجل تصدير الغاز لإسرائيل، وقام شمعون بيريز رئيس الحكومة وقتها بزيارة لقطر، وقد تعددت الزيارات الرسمية لها من جانب مسئولين إسرائيليين.

في 2009 أعلنت قطر قطع العلاقات الاقتصادية بإسرائيل بعد عملية الرصاص المصبوب على غزة[40]. لكنها أعلنت في

شمعون بيريز

أغسطس من العام نفسه استعدادها لاستئناف العلاقات بشرط وقف بناء المستوطنات[41]. ثم تم الكشف في 2011 عن تنسيق عسكري بين البلدين، إثر هبوط مروحيات عسكرية إسرائيلية في قطر[42].

واعتبارًا من 2011 شارك رياضيون إسرائيليون في

يوسي ساريد

البطولات الدولية والإقليمية التي نظمت في قطر[43]، وقد صرح متحدث باسم قطر أن إسرائيل ستشارك في بطولة كأس العالم في 2022 المزمع أن تنظمها قطر[44].

مؤخرًا كشف تسيفي بر إيل في مقاله بـ «هآرتس» أنه برغم التصريحات الرسمية التي تتهم قطر برعاية المنظمات الإرهابية فإنها تظل وسيطًا للتواصل مع حماس لوقف إطلاق النار، وأن جثامين الجنود والأسرى الإسرائيليين تصل عبر وساطتها.

البحرين

لا توجد علاقات رسمية بين البلدين. في 1994 زار وفد إسرائيلي البحرين، كما زار وزير الإسكان يوسي ساريد المنامة لحضور مؤتمر بيئي والتقى فيه بوزير الخارجية البحريني.

لكن لم يشارك مندوب بحريني في جنازة رابين (مثل قطر وعُمان) بل أنكرت البحرين مشاركتها في المؤتمر الاقتصادي في الأردن قبلها بشهر، والذي شاركت به إسرائيل.

في العقد الأول من الألفية خرجت العلاقات إلى العلن، وألغت البحرين رسميًّا مقاطعة إسرائيل[45]، وصرح وزير الخارجية البحريني عن إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين[46]. في 2011 كشفت تسريبات ويكيليكس عن وجود تعاون أمني سري بين البحرين وإسرائيل، وهو ما تنكره البحرين[47].

في سبتمبر 2017 صرح أمير البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أنه يشجب المقاطعة العربية وأن نتنياهو يمكن أن يزور بلاده، وفي مايو من العام الجاري تعليقًا على غارات إسرائيلية

في حفل بمركز شمعون فيزنتال في لوس أنجلوس بحضور ولي العهد

أوركسترا البحرين تعزف النشيد الإسرائيلي

مركز شمعون فيزنتال للتسامح الديني

على أهداف داخل سوريا، كتب وزير الخارجية البحريني خالد بن حمد على (تويتر) أن من حق كل دولة بالمنطقة بما في ذلك إسرائيل أن تدافع عن نفسها وأن تقضي على مصادر الخطر. وفي نهاية عام 2017 زار وفد من 25 رجل دين بحريني إسرائيل بناء على دعوة من مركز شمعون فيزنتال للتسامح الديني[48].

وخلال أزمة القرار الأمريكي بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، صرح الوزير نفسه بأنه ليس لديه مشكلة في نقل السفارة[49]. وفي يونيو الماضي أعلن مسئول بحريني في مقابلة مع قناة i24news الإخبارية، أن البحرين لا تعتبر إسرائيل دولة معادية وأنه يعتقد أن البحرين ستكون أولى دول الخليج التي تقيم علاقات دبلوماسية رسمية وعلنية مع إسرائيل[50].

وقد صدر تصريح رسمي من وزير الخارجية البحريني ينفي تصريح المسئول البحريني لقناة i24news. لكن الباحثة الإسرائيلية، موران زاجا، ترى أن الملفات المشتركة التي تربط بين البلدين هي الملفين الأمني والسياسي، أي "إيران" وحزب الله وموقف البحرين منهما -الذي تتوحد فيه مع السعودية والإمارات- حيث كانت البحرين من أولى الدول التي أعلنت أن حزب الله تنظيم إرهابي، وهو ما يجعلها أفضل حليف لإسرائيل[51]. في المقابل يحذر إلدا بك مراسل صحيفة يسرائيل هايوم -الذي يدخل دولًا إسلاميةَ وعربية بجواز سفر أوروبي- من استمرار الرفض الشعبي، وبالرغم العلاقات القائمة والتصريحات الرسمية وشبه الرسمية، فإن هناك «كراهية» على المستوى الشعبي ليس في البحرين وحدها بل في سائر دول الخليج. ويعرب إلدا عن اعتقاده أن التقارب البحريني الإسرائيلي هو بروفة للتطبيع دفعتها إليها السعودية لترى نتائجها قبل أن تقوم هي بالخطوة الكبرى في حالة نجاحها وتتجنب أثرها في حالة فشلها[52].

السلطان قابوس يستقبل نتياهو

الكـويـت

لا توجد علاقات رسمية بين البلدين، وتعتبر إسرائيل مواقف الكويت حيالها عدوانية، وقد شاركت الكويت في حربي 1967، و1973 ففقدت خلالهما (20، و40 شهيدًا على التوالي)

في 2008 دعا أعضاء في البرلمان الكويتي إلى التواصل مع إسرائيل[53]. وفي 2016 دعا إعلامي كويتي في مقال له الدول العربية للاعتراف بإسرائيل[54].

عُـمـان

ترجع العلاقات الإسرائيلية العمانية إلى السبعينيات بشكل سري، في عهد قابوس الصديق المقرب للملك حسين. وكانت عمان الدولة العربية الوحيدة التي لم توجه النقد إلى السادات، وقد شملت العلاقات زيارات متبادلة بين مسئولين من كلا البلدين، وتكررت زيارات يوسف علوي وزير خارجية عمان لإسرائيل. وبعد اتفاقية أوسلو 1993، تبلورت علاقات اقتصادية، وشهدت الأعوام التالية زيارات رئيس الحكومة إسحق رابين 1994، وشمعون بيريز 1996. لكن اندلاع الانتفاضة الثانية كان سببًا لإغلاق مكتب التمثيل الاقتصادي في عمان[55]. لكن المؤكد هو استمرار العلاقات بين البلدين[56]. وفي 2008 التقى وزيرا خارجية البلدين في قطر. وفي 2009 أعلنت عمان استعدادها لاستئناف العلاقات بشرط وقف بناء المستوطنات[57].

في أكتوبر 2018 قام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ورئيس الموساد يوسي دهان، على رأس وفد رفيع المستوى بزيارة علنية ورسمية لعمان[58]. ويقول المحلل العسكري لـ «يديعوت» رون بن يشاي إن عمان كانت وسيطًا لدى الأمريكيين في الاتفاق النووي الإيراني، وإن تطور العلاقات بإسرائيل جاء بتشجيع من ترامب[59].

تمثل عمان فرصة تتمسك بها إسرائيل إلى درجة غض الطرف عن علاقتها بإيران، وهو الملف الذي تجعله إسرائيل في الصدارة في علاقتها ببقية دول الخليج.

مصالح اقتصادية وهدف استراتيجي

تحقق إسرائيل من تقاربها مع الخليج مكاسب سياسية بالدرجة الأولى، لكن خططها تشمل توسيع مساحة الاستفادة الاقتصادية بما لا يقاس بوضعها الحالي، وهو ما يعني عدم الاقتصار على الصفقات العسكرية السابق ذكرها. وقد علق مسئول إسرائيلي على إعلان مشروع المدينة التكنولوجية التي يزمع الأمير السعودي إنشاءها بتكلفة تصل إلى 500 مليار دولار وتتضمن إنشاء جسر بري عبر البحر الأحمر، بأنه مشروع يستوجب تنسيقًا بين إسرائيل والسعودية ومصر[60].

في دراسة كتبها إسحق جل، يقدر فيها حجم الاستفادة التي يمكن أن تجنيها إسرائيل بعلاقاتها بدول الخليج، جاء فيها أن مجلس التعاون الخليجي يمثل قوة اقتصادية لديها الكثير من عوامل النجاح، بينما تبقى إسرائيل برغم كل شيء جزيرة منعزلة اقتصاديًا. فوفقًا لمعيار التنافسية الدولية IMD World Competitiveness Center جاءت الإمارات بين الدول العشر الأولى، وجاءت قطر في المركز السابع عشر، في حين كانت إسرائيل في المركز الثاني والعشرين. ولذلك تفتح العلاقات بدول الخليج الباب

فيصل مع وايزمان يرتديان زي عربي 1918

لإسرائيل للتعاون الاقتصادي، كذلك يمكن أن تكون قاعدة لشبكة طرق للنقل. لقد سجلت دول الخليج معدلات نمو اقتصادي عالية في القرن الحادي والعشرين، وهي تسعى لتوسيع استثماراتها كي لا تظل مقتصرة على النفط.

وقد عرضت الدراسة بيانات خاصة بالاقتصاد الخليجي موزعًا على الدول المختلفة، مع التركيز على أرقام الاستيراد، بهدف زيادة نصيب إسرائيل من تلك الأموال عن المعدل الحالي. ونتاج الخطط الطموحة التي تطرحها الدراسة هو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال العقد القادم، وزيادة نصيب الفرد في الدخل القومي إلى 50000 دولار/ سنة، وهو ما سيحدث في حالة تحقيق زيادة في الدخل تقدر بـ 45-50 مليار دولار في تصدير البضائع والخدمات، وتحويل السوق العربية إلى المستهدف الأساسي بجانب السوق الأوربية[61].

حين يجمع الدهر ما فرَّق

قبل قرن من الزمان، كان هناك من لديه استعداد لمثل ما فعله السادات مع إسرائيل بعد حرب 73 وربما أكثر. ففي مارس 1918 نشرت صحيفة القِبلة، الصحيفة الرسمية للملك حسين بمكة، تصريحًا عن استعداد بلاده للترحيب بإخوانهم اليهود العائدين إلى فلسطين. وفي 4 يونيو 1918 التقى حاييم وايزمان -ممثل المنظمة الصهيونية وقتها والذي أصبح أول رئيس لدولة إسرائيل سنة 1949- الأمير فيصل، وتمخضت اللقاءات المتكررة عن اتفاق «فيصل- وايزمان» في 3 يناير 1919، الرامي إلى تنسيق العلاقات بين الحركة الصهيونية وبين المملكة الحجازية -التي لم يكتب لها الوجود- بقيادة فيصل. وتضمن الاتفاق بنودًا عن العلاقة بين الطرفين في ظل الانتداب، استنادًا إلى تصريح بلفور، وفتح باب الهجرة الموسعة السريعة لليهود وتكوين استيطان كثيف. وتجاهل الاتفاق أهل البلد الذين أطلق عليهم «الفلاحين» وحسب، واقترحت المنظمة الصهيونية إيفاد بعثة خبراء من قبلها تخطط البنية الاقتصادية للمملكة المنتظرة، وأخيرًا نص الاتفاق على أنه في حالة أي خلاف بين الطرفين يتم الرجوع إلى بريطانيا[62].

أبعد ما يمكن أن يخطر بالذهن هو وجود مؤامرة تعود إلى قرن مضى، لكن المنطق هو أن العلاقة بين إسرائيل ودول الخليج تستند إلى عوامل بنيوية في كلا الجانبين منذ المنشأ. فقد قامت دولة آل سعود في الحجاز تنفيذًا للمخطط الاستعماري البريطاني، مثلها مثل إمارة شرق الأردن وإسرائيل، بينما بقيت دول الخليج الأخرى مستعمرات بريطانية نالت استقلالًا شكليًّا في فترات متأخرة. ظلت تلك الدول تابعة سياسيًّا كما كانت اقتصاديًّا للاستعمار، بريطانيًّا ثم أمريكيًّا بتبادل الجلوس على عرش الاستعمار. والاختلاف بين دول الخليج بعضها البعض، أو بينها وبين إسرائيل هو اختلاف في تفاصيل الدور المنوط بها من قبل الاستعمار المعاصر. والتطور الرأسمالي في تلك الدول هو بدفع من النظام الرأسمالي، بتطوير اقتصاد الأطراف دون السماح لها بالتحول إلى قطب منافس للمركز -بدليل ما حدث عندما انهارت بورصات الخليج في 2007- حتى التحول/ التغول في السياسات الخليجية نحو التوسع في الاستثمارات بالخارج، وما يواكبه من سعي للسيطرة على دول المنطقة بالهيمنة الإعلامية وتمويل الأنظمة أو حتى التدخل المسلح عن طريق جماعات إرهابية أو دخول قوات نظامية. ولا يعني كل ذلك سوى تطوير للأداة التي صنعها الاستعمار منذ قرن وتطويعها لتكون أكثر ملاءمة وفعالية للمرحلة.

من هنا، يأتي التوافق الإسرائيلي الخليجي كنتيجة منطقية لطبيعتهم البنيوية بالأساس، وبعد خطوات امتدت إلى عقود من العلاقات «السرية المعلنة» والتي أوشكت بمباركة العراب الأمريكي على استكمال بقية الجوانب الشكلية لتصبح رسمية.

	إسرائيل	السعودية	الإمارات	قطر	البحرين	عمان	الكويت
صافي الناتج القومي (مليون دولار/ سنة)	315,600	1,789,000	691,900	341,700	69,770	187,900	302,500
صافي الناتج القومي للفرد (دولار/ سنة)	38,025	62,614	113,940	147,647	49,449	54,871	105,202

المصدر: بيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية.

الهوامش

1 - גיליון מס' 5, ספטמבר 2017 http://www.mitvim.org.il/images/Hebrew_-_The_Diplomatic_Report_5_September_2017.pdf.

2 - אהוד רמות, כוחות סעודים בשמי ראש הנקרה, מבט מל"מ, מרץ 2014

3 - שמואל שגב, סעודיה כראש־החץ נגד מצרים, מעריב, 11 במאי 1979

4 - עליית אח"י געש על החוף הסעודי באתר חיל הים

http://www.amutayam.org.il/?Category-ID=615&ArticleID=1350

5-https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5044832,00.html

פרופ' אלי פודה פתאום גילינו את סעודיה 19.11.17

6 - שרה יזרעאלי הידברות סעודית–ישראלית: נסיכים ורוחַ, וג שָׁם אַין

עדכון אסטרטיגי -כרך 10 גיליון 2 אוגוסט2007

http://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/systemfiles/(FILE)1193317230.pdf

7 - 'סעודיה תתעלם ממטוסים ישראלים בדרך לאיראן', באתר ynet, 5 ביולי 2009

8 - אנשיל פפר, דיווח: ראש המוסד מאיר דגן ביקר בסעודיה, באתר הארץ, 26 ביולי 2010) https://www.haaretz.co.il/1.1213801

9 - יואב זיתון, לחיצת יד פומבית בין יעלון לנסיך סעודי בוועידה במינכן, באתר ynet, 14 בפברואר 2016) https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4765997,00.html

10 - בתאל בנימין: חד"ש: ברית ישראל-סעודיה מחסלת את הגדרת העם הפלשתיני, באתר ערוץ 20, 24 ביולי 2016- https://www.20il.co.il

11 - מאמרים בעיתונות סעודית: די לשיח האנטישמי; עלינו ללמוד מהצלחות היהודים, 12 באוגוסט 2016

12 - יאסר עוקבי, המסמך הסודי של סעודיה נחשף: כך נגיע לשלום עם ישראל, באתר מעריב השבוע, 14 בנובמבר 2017- https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-608659

13 - דניאל הרץ, ההצעה המשותפת של ישראל וסעודיה באו"ם, באתר כיכר השבת, 15 בנובמבר 2017- https://www.kikar.co.il/256317.html

14 - גלעד גמליאלי ואור גרשוני, נסראללה: "סעודיה מסיתה את ישראל לתקוף בלבנון", באתר ערוץ עשר, 10 בנובמבר 2017

15 - איתי בלומנטל, לראשונה: סעודיה אישרה למטוסים בקו הודו-ישראל לטוס מעליה, באתר ynet, 7 בפברואר 2018- https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5096265,00.html

16 - רן דגוני: הנסיך הסעודי עושה היסטוריה: מכיר בזכות הקיום של ישראל, באתר גלובס, 3 באפריל 2018- https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001230290

17 - גיליון מס' 18 , אוקטובר 2018 http://www.mitvim.org.il/images/Hebrew_-_The_Diplomatic_Report_18_October_2018.pdf

18 - גיליון מס' 7, נובמבר 2017 http://www.mitvim.org.il/images/Hebrew_-_The_Diplomatic_Report_7_November_2017.pdf

19 - דניאל סלאמה, יואב זיתון ואיתמר אייכנר , 13.09.18

דיווח בסעודיה: "ישראל הסכימה למכור לנו כיפת ברזל" משרד הביטחון מכחיש".

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5349226,00.html

20 - גיליון מס' 11 , מרץ 2018 ttp://www.mitvim.org.il/images/Hebrew_-_The_Diplomatic_Report_11_March_2018.pdf

21 - גיליון מס' 18 , אוקטובר 2018 http://www.mitvim.org.il/images/Hebrew_-_The_Diplomatic_Report_18_October_2018.pdf

22 - רון בן ישי: סעודיה כבר לא רק חבית הנפט של העולם

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4739747,00.html , 16.12.15

23 - דיווח: ישראל וסעודיה דנות בכינון קשרים כלכליים שירות כלכליסט 17.06.17. https://www.calcalist.co.il/world/articles/0,7340,L-3715297,00.html

24 - פרופ' אלי פודה פתאום גילינו את סעודיה 19.11.17, https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5044832,00.html

25 - דורון פסקין 18.06.17 ההזדמנויות העסקיות לי־שראלים בסעודיה יישארו מתחת לרדאר. https://www.calcalist.co.il/articles/0,7340,L-3715317,00.html

הכותב הוא מנהל קונקורד המזה"ת www.concord-mena.com

26 - רן דגוני הנסיך הסעודי עושה היסטוריה: מכיר בזכות הקיום של ישראל 03/04/2018 https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001230290

27 - דובאי: מעכשיו, אין כניסה לאזרחים ישראלים 1/3/2010

https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2/071/151.html

28 - Israelis doing business in Dubai will wait out storm, The Jerusalem Post | JPost.com

29 - איתמר אייכנר: הביקור של מירי רגב במסגד באבו דאבי 29.10.18 https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5382815,00.html

"מרגש ועוצמתי": השרה רגב ביקרה במסגד באבו דאבי, מעריב, 29 באוקטובר 2018

30 - אמיר תיבון פריצת דרך: ישראל פותחת נציגות דיפלומטית רשמית באבו דאבי

יום שישי, 27 בנובמבר 2015 https://news.walla.co.il/item/2910621

31 - شركة חברת המלטי"ם "אירונאוטיקס דיפנס סיסטמס"

https://aeronautics-sys.com/home-page/about/about-aeronautics

32 - משבר ביחסי ישראל - אבו דאבי בגלל עסקת נשק"

12 בינואר 2012 https://news.walla.co.il/item/1893601

33 - יניב קובוביץ- מדוע מוצנעת השתתפותה של ישראל בתרגיל אווירי בינלאומי ביוון? 20/3/2018 https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.5918280

34 - גילי כהן, "חיל האוויר החל בתרגיל משותף ביוון עם איחוד הנסיכויות, ארה"ב ואיטליה," הארץ, 27 במרץ 2017.

35 - מורן זגה מתונה, ליברלית, יציבה: האמירויות, הפרטנר המוחמץ של ישראל

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5337907,00.html 07.09.18

פרויקט "יחסי ישראל עם מדינות ערב: הפוטנציאל הלא-ממומש" של מכון מיתווים.

36 - RON FRIEDMAN :ISRAELIS DOING BUSINESS IN DUBAI WILL WAIT OUT STORM MARCH 3, 2010

http://www.jpost.com/Middle-East/Israelis-doing-business-in-Dubai-will-wait-out-storm

37 - Rori Donaghy :Secret flight linking Israel to the UAE reveals 'open secret' of collaboration Monday 22 December 2014 https://www.middleeasteye.net/news/secret-jet-flying-between-israel-and-uae-567607953

38 - Rori Donaghy :Secret flight linking Israel to the UAE reveals 'open secret' of collaboration Monday 22 December 2014 https://www.middleeasteye.net/news/secret-jet-flying-between-israel-and-uae-567607953

39 - Rori Donaghy :Secret flight linking Israel to the UAE reveals 'open secret' of collaboration Monday 22 December 2014 https://www.middleeasteye.net/news/secret-jet-flying-between-israel-and-uae-567607953

40 - ברק רביד, קטאר ניתקה יחסים, ישראל בתגובה מקשה על אל-ג'זירה, באתר הארץ, 31 בדצמבר 2008 https://www.haaretz.co.il/1.1243619

41 - פנחס וולף, בישראל מגיבים בחיוב להצעת עומאן וקטאר, באתר וואלה! NEWS, 14 באוגוסט 2009) https://news.walla.co.il/item/1537930

42 - דיווח: "מטוסי קרב של ישראל נחתו בקטאר", ערוץ 2, 29 ביולי 2011) https://www.mako.co.il/news-military/security/Article-37cb6af98067131004.htm

43 - (ynet ספורט, הדגל הישראלי שוב נעלם בקטאר, באתר ynet, 28 באוקטובר 2013)

44 - ישראל וקטאר עשויות לשתף פעולה בכדורסל, 6 ביוני 2015

45 - החשיבות של הודעת בחריין על הסרת החרם על ישראל - רק ברמה המדינית, באתר גלובס

46 - רועי נחמיאס, שר החוץ של בחריין: ישראל הציעה לנו לכונן יחסים דיפלומטיים, באתר ynet, 26 בנובמבר 2007

47 - ויקיליקס על ישראל: בחריין הודתה בסיוע למוסד 08.04.11

https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4053964,00.html

48 - גיליון מס' 8, דצמבר 2017 http://www.mitvim.org.il/images/Hebrew_-_The_Diplomatic_Report_8_December_2017.pdf

49 - ימי רוט, בחריין: שגרירות ארה"ב בירושלים אינה בבירה הפלסטינית המיועדת, מעריב, 27 במאי 2018

50 - בכיר בחריני: "בחריין לא רואה בישראל אויב" | ישראל היום". ישראל היום (בעברית

51 - מורן זגה 08.07.18 אז למה שלא נהיה חברים של בחריין? https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5306121,00.html

52 - אלדד בק: הממלכה הקטנה 26.04.2018 https://www.israelhayom.co.il/article/551767

53 - יואב שטרן, מועמד לפרלמנט בכווית קורא לנרמל את היחסים עם ישראל, באתר הארץ, 31 בדצמבר 2008

54 - כווית קוראת לכל המדינות המוסלמיות להכיר בישראל מידי!, באתר פרובקטור

55 - חדשות נענע, עומאן: קשרי מסחר מלאים עם ישראל יהיו רק כשיהיה שלום, באתר ערוץ עשר, 15 בינואר 2000 (במקור, מאתר "nana10"

56 - ברק רביד, התקציב חשף: ישראל פתחה נציגות דיפלומטית חדשה במפרץ הפרסי, באתר הארץ, 12 במאי 2013

57 - פנחס וולף, בישראל מגיבים בחיוב להצעת עומאן וקטאר, באתר וואלה! NEWS, 14 באוגוסט 2009

58 - "לראשונה מאז 1996: ראש הממשלה ערך ביקור רשמי בעומאן | ישראל היום". ישראל היום (בעברית). בדיקה אחרונה ב-26 באוקטובר 2018

59 - איתמר אייכנר ואליאור לוי, נתניהו וראש המוסד ערכו ביקור חשאי בעומאן, באתר ynet, 26 באוקטובר 2018

60 - גיליון מס' 6, אוקטובר 2017 -http://www.mit-vim.org.il/images/Hebrew_-_The_Diplomatic_Report_6_October_2017.pdf

61 - יצחק גל טיסה להודו דרך שמי סעודיה - פוטנציאל הקשרים הכלכליים בין ישראל למדינות המפרץ תאריך 8 לאפריל, 2018 -https://dayan.org/he/content/4904

62 - יעקב שמעוני, ערביי ארץ ישראל, תל אביב: עם עובד (סדרת 'מכורה'), תש"ז.עמ' 270.

رؤى

- كيف تفسر كرة القدم العالم؟

خالد يوسف

- حدود ديموقراطية الاستغلال
لماذا تفشل حركات الديمقراطية الاجتماعية؟

مجدي عبد الهادي

- ما أصعب أن يكون الإنسان معاصرًا!

محمد القلاوي

«ربما هو وغد، ولكنه وغد من النوع الذي نحبه» *

** أحد مشجعي نادي فاسكو دا جاما البرازيلي، معلقًا على سر نجاح رئيس النادي يوريكو ميراندا لسنوات عديدة رغم خطابه الشعبوي الزاعق واتهامات الفساد التي لازمت فترة إدارته للنادي.*

كيف تفسر كرة القدم العالم؟

خالد يوسف

دومًا كانت هناك دهشة حقيقية تلازمني في كل مرة نفرغ فيها من اللعب مع المغتربين البرازيليين في أحد ملاعب مدريد العشبية، منثورين على الأرض الخضراء من الإجهاد بعد ماراثون من المباريات المتوالية، كحبات من الفاكهة في انتظار التقاطها من على الأرض تحت ضوء شمس تخفت أشعتها قرب الغروب، حبات فاكهة ملونة بفعل ارتداء أبطالها لقمصان فرقهم المحلية المفضلة، وكأنها امتداد لهويتهم الثقافية، للأسلوب الذي نشئوا به، للأحياء التي تربوا فيها، ربما لطبقتهم الاجتماعية أيضًا، بطاقات هوية من القطن الصناعي، بين سطوة ألوان فلامنجو السوداء والحمراء التي تمثل أغلبية ريو دي چانيرو؛ هامشيو بيلو هوريزونتي المنتمين إلى نادي كروزيرو بقميصهم ذي الدرجات المختلفة من زرقة المحيط الأطلنطي؛ شراسة الأقلية التي يمثلها نادي كورينثيانز في مواجهة جيرانهم الأشقياء الذين يحملون اسم مدينتهم، غابة الأسمنت الأولى في أمريكا اللاتينية، ساو باولو. كل هذا جنبًا إلى جنب ألوان قوس قزح لفلومينينزي، نوسالتچيا الستينيات المتمثلة في بياض قميص سانتوس، أو الطابع الأيقوني لما يمثله قميص فاسكو دي جاما بسبب ارتداء العديد من أساطير اللعبة ذلك القميص، منهم السياسيان اللاحقان روبرتو دينامايتي، وروماريو، و«البطل الشعبي المحير الملقب بالحيوان» إيدموندو، ونجم الخمسينيات والستينيات فافا.

دومًا كانت تلك الفسيفساء العرقية والثقافية والطبقية المنثورة على أرض الملعب مصدر إعجاب الجميع منا بالبرازيليين، خاصة في ظل الحجم الجغرافي والديمغرافي الذي يشكل طبيعة المجتمع البرازيلي، بالمقارنة مع حالة التجاذب والتوتر التي قد تلازم نظراءهم الإسبان على سبيل المثال بفضل تنوع خلفياتهم الإقليمية أو حتى اللغوية. دومًا كان اللعب مع البرازيليين سهلًا (على عكس اللعب على الطريقة المصرية التي تتسم بالكثير من الجهد والوقت المهدرين). فكرة اللعب البسيط الممتع كانت

يوريكو ميراندا

كليشيه لا يُمَانع فيه البرازيليون مطلقًا، إلا إنهم لم يكونوا يطيقون ذلك الكليشيه الخاص بتمجيد وتوقير فترة حكم لولا دا سيلفا، والتي طالما كانت موضع إعجاب من قبل الأجانب، من هم في خارج الصورة (ناهيك عن إعادة تدوير ذلك الكليشيه في الأوساط السياسية والاقتصادية المصرية بشكل متواصل دون مراجعة على مدار العقدين الماضيين).

كابوس بولسونارو

كانت المجموعة البرازيلية الممارسة لكرة القدم في مدريد تشعر رغم الميول اليسارية لكثير منهم أن بالونة دا سيلفا ستنفجر في أي وقت، في أي حقبة حتى لو كانت لاحقة، حتى مع قدوم خليفته ديلما روسيف، حتى مع سطوع الطابع الرمزي لصعودها كونها سجينة ديكتاتورية السبعينيات. دومًا كان البرازيليون متشككين في إمكانية نجاح التجربة حتى نهايتها: دوافع الهجرة، ومعدلات الجريمة والبطالة التي تتساقط قطراتها من أكثر التقارير السنوية إيجابية. وما زال في الذهن رد فعل أحد هؤلاء البرازيليين، روبرتو فاجنر، حاضرًا في كل مرة يُستمع فيها إلى إطراء على حزب العمال البرازيلي. كان فاجنر يطبع ابتسامة ساخرة، يتبعها بهز رأسه متعجبًا مع جملة «أنتم لا تعرفون شيئًا». مع الوضع في الاعتبار الالتزام اليساري الحاد فكريًّا الذي كان يتبعه روبرتو فاجنر في كل حواراته.

قدوم جايير بولسونارو (رئيس البرازيل المنتخب حديثًا) إلى صدارة المشهد السياسي في 2018 لم يكن مباغتًا بالنسبة إلى شخص مثل روبرتو فاجنر، كانت مجرد خطوة منطقية أخرى من نتائج الانفصال الذي عرفته النخبة السياسية البرازيلية (تحديدًا فصيلها اليساري) مع واقع الشارع، لتتحول رمزية وصول ديلما روسيف إلى السلطة مع مطلع هذا العقد إلى كابوس رمزي عكسي في نهايته مع وصول بولسونارو، تحديدًا بعد 35 عامًا بالتمام والكمال من حملة

شعار نادي بوكا جونيورز الأرجنتيني

التصويت لانتخابات ديمقراطية كاملة في البرازيل كان على رأسها من ضمن المشاهير سقراطس لاعب الكرة الأسطوري في الثمانينيات، لإنهاء نظام شمولي استمر قرابة 20 عامًا.

لتكتمل الدائرة بعد قرابة أربعة عقود مع الوصول «الديمقراطي» لبولسونارو، وهو أحد عشاق نوستالچيا تلك الفترة الشمولية من منتصف الستينيات مرورًا بالسبعينيات، مؤيد لاستخدام التعذيب، ولديه مشكلات جوهرية مع مختلف الأقليات في المجتمع البرازيلي، ومحب لحمل واستخدام الأسلحة كأداة للتعامل اليومي في الشارع. جايير بولسونارو القادم من دكة البدلاء السياسين هو المعادل المناقض لكل ما حاولت البرازيل تجنبه خلال الأربعين عامًا الماضية. شعبوية فظة تبدو في حالة انسجام كامل مع فظاظتها، استحوذت على دعم العديد من مشاهير كرة القدم منهم روماريو أسطورة فاسكو دا جاما سابق الذكر، ورونالدينيو أسطورة نادي برشلونة في العقد الماضي.

مفارقة حقيقية أن يكون كتاب أمريكي عن كرة القدم هو واحد من أول الأصوات التي ألمحت إلى توغل ذلك النمط من الشعبوية في المجال العام البرازيلي، في وقت لم تكن الساحة السياسية التقليدية تتعامل مع الأمر بالجدية الكافية منذ ظهوره مطلع التسعينيات، وكأنه مزحة طويلة الأجل، ومادة خصبة لبرامج الفكاهة المسائية بالتلفاز. في ذلك الوقت كان فرانكلين فوير مدير التحرير السابق بمجلة نيو

جماهير بوكا جونيورز الأرجنيتني

ريبابليك، والكاتب الحالي بمجلة ذا «نيشون» يقوم بعملية تبحر مطلع هذا القرن لعمل مقاربة بين كرة القدم والواقع السياسي البرازيلي، كان نتاجه جزءًا مهمًا من كتابه «**كيف تشرح كرة القدم العالم؟**» قبل نحو 15 عامًا.

ميراندا... الوغد الجميل

فوير وجد ضالته في يوريكو ميراندا لكي يضع الصورة الكاملة للكيفية التي يمكن بها لكرة القدم أن تصبح بمنزلة ترمومتر للمزاج السياسي خلال السنوات وربما العقود المقبلة، وتحديدًا في أمريكا اللاتينية، حيث يمثل ميراندا إشكالية البرازيل في مراوحتها بين مصطلحي الهواية والاحتراف، المؤسسة والنادي، رأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي. وهي الإشكالية التي يقول فوير إن البرازيل لم تتجاوزها ثقافيًا بالمرة، لتقع فريسة لنفس مستنقعات الفساد، التي مهدت طريقًا سهلًا للخطاب الشعبوي كمخلص نهائي وفعال بالدرجة الأولى بالنسبة إلى الجماهير، في مقاربة لنفس التناول الذي يمكن تطبيقه مع الصعود التدريجي لماوريتسو ماوري رئيسًا لنادي بوكا جونيورز الأرجنتيني، ممهدًا الطريق لسياسة نيوليبرالية في إدارة ذلك النادي ذي الخلفية العمالية الكاسحة، أنتجت بعد عقدين كاملين نموذجًا سياسيًا استفاد من حالة الضجر التي لازمت اليسار الأرجنتيني التقليدي وفترة حكمه المتمثلة في عائلة نيستور وكريستينا كريشنر.

يوريكو ميراندا بالنسبة إلى فوير هو نموذج لطبقة المنتفعين التي لازمت الرأسمالية البرازيلية منذ منتصف السبعينيات، مجموعة تقدم نفسها كمتطوعين، لا يتقاضون أجرًا عن عملهم بأنديتهم بصفتهم طبقًا للمصطلح البرتغالي «كارتولاس» أو «المتعجرفون»، المستفيدين من تلك الحالة الضبابية بين الهواية والاحتراف التي تسود اللعبة محليًا منذ نشأتها. وميراندا منذ صعوده إلى المشهد الإداري في منتصف السبعينيات بنادي فاسكو دا جاما، قد نجح في تكوين ثروة متراكمة طائلة تضمنت قصورًا ويخوتًا بفضل عمله التطوعي، والذي تمثل أحد تفاصيله عام 1998 في اختفاء مبلغ 34 مليون دولار مقدمة من بنك أوف أمريكا كعقد رعاية للنادي البرازيلي، وهو المبلغ الذي كان من المفترض أن يكفي خزانة النادي ومصروفاته لنحو قرن كامل، إلا إن المبلغ اختفى بعد عامين فقط. ويُعتقد أن معظم هذا المبلغ ذهب ضمن تكاليف الحملة الدعائية لانتخاب ميراندا رئيسًا للنادي لفترة جديدة، فيما ذهب جزء آخر لأحد حسابات بنوك الجزر الكاريبية.

في الوقت نفسه كان ميراندا بمقدوره وبمهارة شديدة الجمع بين هذه الأنشطة وبين خطاب شعبوي في حملته الانتخابية لرئاسة النادي، تتضمن تصويره كمرشح الفقراء والمهمشين، بل كصوت ضد سطوة السلطات «التقليدية»، حتى لو كان ميراندا نفسه يتفادى الملاحقة القانونية بفضل حصانته البرلمانية. بل إن قائمة النجاحات تضمنت عدم ملاحقته في أعقاب كارثة ملعب سان جانويريو الخاص بفاسكو دا جاما في نهاية عام 2000، عندما تكدس 12 ألف متفرج إضافي في إحدى مباريات الفريق، ما نتج عنه إصابة نحو 168 شخصًا بسبب سقوط أحد حواجز الملعب الجانبية، التي تفصل بين المدرجات وأرض الملعب. في عام 2002 تمت إعادة انتخاب ميراندا رئيسًا للنادي.

شعبويات أصيلة

بالنسبة إلى فوير فإن ميراندا يقدم نموذجًا أصيلًا لتكتيكات الشعبويين، التي يمكنها العمل في فضاءات تعتمد على الطابع العائلي، وليس الطابع العملي لفكرة (البيزنس) بشكلها الغربي الرأسمالي التقليدي. نموذج ربما يبدو في نظر الآخرين كـ«سارق»، ولكنه يساعد من حوله على كسب قوت يومهم، يروج لبضاعته كمتمرد، حتى على مستوى الشكل، غير خاضع للتأطير السياسي التقليدي، لا يتوقف عن تقديم نفسه كهدف لحروب «النخبة» ضده، دائم الصدام مع الصحفيين، فجميع أسئلتهم تافهة وغبية، مستخدمًا أسلوب الهجوم العنيف ضد كل من يعكر صفوه، منهم حسب ذكر فوير السيد أنطونيو جاروتينيو حاكم ريو دي جانيرو، والذي كان دائم الانتقاد لميراندا في أعقاب كارثة عام 2000، ليرد عليه رئيس فاسكو دا جاما بأن جاروتينيو «مخنث، يقوم بصلوات مزيفة أمام الجميع لرسم صورة

سيلفيو برلسكوني

مخادعة عن ورعه وإيمانه أمام الجماهير».

فوير يرى أن عبقرية ميراندا الحقيقية في رقصه المتواصل بالمنطقة الرمادية بين مصلحة ناديه ومصلحته الشخصية، رافعًا شعارًا مناهضًا للعولمة (وهو الشعار المفضل للشعبويين الجدد)، بحجة «عدم إدراك القيمة الروحية والمعنوية لكرة القدم من قبل الاستثمارات الأجنبية، والتي ليس لديها فكرة مطلقًا عن القيم الخاصة والمتفردة للشخصية البرازيلية»، رغم أنه هو نفسه الذي قام بدعوة «بنك أوف أمريكا» للقيام بالمراهنة على العلامة التجارية والثقافية المميزة لنادي فاسكو دا جاما، في إطار موجة التحول الاقتصادي الكبير لفتح الأسواق البرازيلية أمام العالم، والتي اكتسحت المشهد في التسعينيات. إنها نفس المفارقة التي تعيشها البرازيل الآن في أعقاب صعود وانتخاب جاير بولسونارو، «ربما هو شخص بشع ولكنه البديل الوحيد الآن، لنقم بتجريبه، إنه ليس من طائفة السياسيين التقليديين».

إنها المفارقة الكبرى أن تأتي الشعبوية في حصان طروادة من نوع خاص، ربما على أنقاض ماضٍ أو نظام شديد التقدمية، وليس من قبيل المصادفة أن يأتي ماوريتسيو ماكري في الأرجنتين على أنقاض غطاء شعبي عمالي مثل جمهور بوكا جونيورز، وفي الوقت نفسه يقبع شخص مثل ميراندا على رأس هرم فاسكو دا جاما، والذي أفصح ميراندا نفسه بأنه نادٍ رائد على المستوى الثقافي والسياسي في البرازيل، فهو نادٍ أسسه المهاجرون الإيطاليون والبرتغاليون من الطبقة العمالية، في وقت كانت كرة القدم البرازيلية هي ساحة للأثرياء والأرستقراطيين، كذلك فهو أول نادٍ يسمح بشكل رسمي للاعب أسود باللعب في صفوفه، في الوقت الذي كان فيه وجود لاعب أسود برفقة البيض إجراء غير قانوني في بعض المقاطعات. «إنه أول نادٍ مستقل بشكل فعلي على المستوى التمويلي واللوجستي، ممتلكًا كل بوصة من أرضه، دون مساعدة من الحكومة الفيدرالية».

JUVENTUS

الكوابيس الإيطالية

إنها نفس الشعبوية التي ذكرها فوير في فصل آخر من الكتاب، وأسهمت في بناء إمبراطورية قائمة بذاتها، من خلال نموذج سيلفيو برلسكوني في إيطاليا، وهو الذي انتشل من خلال مملكته الإعلامية نادي إي سي ميلان من قاع الضحالة الكروية إلى أن أصبح بطلًا لأوربا خلال خمس سنوات، مجابهًا إمبراطورية الرأسمالية الإيطالية التقليدية المتمثلة في نادي يوفنتوس، وظهيرها الاقتصادي المتمثل في شركة فيات. برلسكوني امتطى فرسي الإعلام وكرة القدم لتقديم نفسه كوجه ناجح، في وسط سياق غارق في الفساد حتى أذنيه في إيطاليا خلال النصف الأول من التسعينيات، سياق فشل التيار اليساري التقليدي في التعامل معه، متواطئًا في صراعاته الفارغة مع الديمقراطيين المسيحيين، وهو ما لم يوفر للمواطن أو المشجع العادي الغطاء الكافي من الأمان وتركه للوقوع ضحية للفساد.

هكذا أصبح برلسكوني بكل ضحالته البديل الأمثل، حيث «يمكنه إدارة إيطاليا بنفس أدائه الكاسح في إدارة

فرانكلين فوير

إي سي ميلان» (نفس الكارت الدعائي الشعبوي لحملة دونالد ترامب)، بل إن بيرلسكوني قام بوضع شعار «فورزا إيطاليا» المصاحب للمنتخب الإيطالي لكرة القدم كاسم لحزبه السياسي الجديد، ليصبح الناخب الإيطالي العادي محاصرًا بدعاية مجانية بيرلسكونية على مدار الساعة، من أمامه مباريات الميلان، ومن خلفه برامج النميمة واستعراضات فتيات العروض المثيرة في المساء. هذا هو العالم الذي تعمق فيه على سبيل المثال المخرج إيريك جانديني من خلال فيلمه الرائع عام 2010، مفسرًا ذلك الصعود الدرامي لغول الميديا إلى واجهة صناعة القرار السياسي في بلد عريق معقد سياسيًّا، له تراثه اليساري العميق مثل إيطاليا.

بالنسبة إلى فوير فإن صعود بيرلسكوني كان منطقيًّا في وضع اقتصادي وصفه كارلو دي بينيدتي، مالك شركة أوليفيتي الشهيرة، بأن «إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتجه إلى كونها سوقًا عربيًّا أكثر من كونها سوقًا أوروبيًّا يميل نحو بروكسل»، إلا إن بيرلسكوني كان واعيًا أيضًا بوجوب فكرة تقديم «عرض سياسي» لجماهيره، أن يكون تواجده التلفزيوني مسليًا، وهي واحدة من الجوانب التي كان بولسونارو واعيًا بها لترويج علامته التجارية سياسيًّا، أن يكون مثيرًا للجدل. بيرلسكوني بالنسبة إلى فوير كان حريصًا على تقديم نفسه كأحد الشخصيات الحية القادمة لتوها من مسلسل دالاس أو فالكون كريست، نفس تلك النظرية يفسر بها المراقبون الإسبان تأثير استثمارات مجموعات بيرلسكوني الإعلامية على الرأي العام والثقافة الإسبانية التقليدية، عقب شراء تلك المجموعات باقات كاملة من قنوات التلفاز الإسبانية بالغة التأثير، والتي تقوم بضخ ساعات كاملة من البريق، والرغبة في الثراء، والنميمة، وترويج فكرة أن الشهرة هي الطريق الوحيد للبقاء، والحياة ما هي إلا برنامج تلفاز واقعي، وهو المنطق الكفيل بتكوين مزاج سياسي عام له متطلباته الخاصة، يمين جديد بأزياء أكثر بريقًا وألوان لا يوجد أي خجل من فجاجتها أحيانًا.

فوير يقدم أطروحته الخاصة بالعلاقة بين الأوليجاركية وحكم النخب في كرة القدم وبين صعود الشعبوية مستعينًا بالمنتج البرازيلي الأكثر شهرة على الإطلاق، متمثلًا في أسطورة اللعبة بيليه، والذي يعتقد فوير بأن حياته تلخص القرن العشرين في البرازيل بشكل لا يمكن إنكاره، تلك الطفولة الراغبة في الهرب من الفقر والتهميش العرقي، مرورًا بكونه رمز فترة التفاؤل السياسي خلال النصف الثاني من الخمسينيات مع وصول جوسيلينو كوبيتشيك إلى السلطة، إلى كونه داعمًا للطبقات العمالية والمتوسطة الفقيرة في نهاية الستينيات، مرحلة الهجرة إلى أمريكا خلال حقبة المعجزة البرازيلية خلال فترة الحكم الشمولي، وصعوده كماركة مسجلة جالبة للأموال في إطارها الرأسمالي التقليدي حتى مطلع التسعينيات، قبل تعيينه وزيرًا للرياضة (في أول تكليف حكومي لمواطن برازيلي أسود في تاريخ البلاد)، تلك الرغبة في إزالة الفساد المحلي، وإقحام البلاد في إطار رأسمالي شامل، قبل أن يتماهى مع الوضع الراهن المسبب لسياق الفساد نفسه خلال نهاية القرن العشرين، أو كما يعتقد البرازيليون أنها مرحلة «بيع نفسه إلى الشيطان»، في إذعان للواقع السياسي والثقافي البرازيلي في الخروج من نفس الدوائر المغلقة التي تجعل من تجربته مشوهة في نهاية الطريق، ممهدًا الطريق للاعبين جدد من أمثال بولسونارو، فيما يبدو أنها عملية انتحار أو قفزة في الفضاء، إلا إنها تمثل سبيلًا للخروج من تلك الدائرة المغلقة، التي يمكن رؤيتها بالعين المجردة، وبشكل استباقي في عالم كرة القدم.

تلك المجموعة البرازيلية من ممارسي كرة القدم لم يعد لها وجود في مدريد، أغلبهم عاد إلى الوطن مع السنوات الأخيرة لحكم دا سيلفا، بأمل طفيف في تغيير الأوضاع، من بينهم روبرتو فاجنر، الذي كان متشككًا إزاء الوضع، غير مكترث لوصفه من قبل البعض بأنه متشائم أصيل، معتبرًا أن البرازيل لن تعرف خيرًا ما دامت تحتفل بأدباء مثل باولو كويلو، وبأفلام فاشية مثل «فرقة النخبة»، أو في ظل الوضع المثير للشفقة للكرة البرازيلية المحلية. كانت تلك الآراء مضحكة في وقتها قبل 10 أعوام بالتمام والكمال، إلا إنه كان على معرفة بطبيعة الكابوس من على بعد أميال عريضة.

2

حدود ديموقراطية الاستغلال
لماذا تفشل حركات الديمقراطية الاجتماعية؟

مجدي عبد الهادي

مُقــدمة

لا شك أن السؤال كبير جدًّا بالنسبة إلى هذا النطاق الضيق، خصوصًا مع إعادة صياغته بشكل اجتماعي أعم، يتجاوز تجسداته السياسية المباشرة المُتجلية في السؤال الدائر هذه الأيام: "لماذا يفشل اليسار؟"، باعتباره بالأساس حركة ديمقراطية اجتماعية، بالمعنى العام لا السياسي الخاص، وباعتبارها الهدف الأوسع والإطار الأعم لممارساته وإستراتيچياته.

وبدايًة يتطلب الأمر تحديدًا موضوعيًّا لمفاهيم فضفاضة كالنجاح والفشل، تحديدًا ينطلق من معايير ومحددات الواقع المادي لا التصورات الذهنية النظرية، وهو ما يعني تأطير الأهداف والإستراتيچيات بإطارها الاجتماعي والتاريخي، فالأولى تتحدد بالثانية، كي يتسنى لها الواقعية والإمكانية، وإلا كانت ضرب عشواء لا يليق إلا بمنعزلين عن الفعل، فالموضوعي يحدد الذاتي، وما دور الفاعل البشري سوى البدء بمعرفة حدود فعله نفسه، ثم روافعه الموضوعية لتحويله واقعًا!

ويعني هذا وعي الواقع من جهتين، الأولى جهة "الحدود الموضوعية للفعل"، أي ما هو ممكن، وما ليس كذلك، وما نوعه وحدوده وعلى أي مستوى. والثانية جهة "الروافع الموضوعية للفعل"، أي قواعد وأدوات الفعل والتأثير نفسه. ويقودنا ما سبق ما دمنا بصدد الحديث عن الديمقراطية الاجتماعية، إلى بحث الحدود والمحتوى الموضوعيين لها، كنقطة انطلاق لتقييم ما هو ذاتي

وما هو موضوعي، في ديناميات الديمقراطية الاجتماعية، وإستراتيجيات تعاطي اليسار معها، الفعلية والمُقترحة.

القانونية العامة: حدود ديمقراطية الاستغلال

ما هي الديمقراطية الاجتماعية؟ بالتجاوز عن كافة المظاهر الثقافية والكرنفالات السياسية، فما هي في التحليل الأخير، سوى "مدى مشاركة الثروة الوطنية"، وبصيغة أكثر تحليلية "مدى عدالة وكفاءة توزيع الناتج الاجتماعي بمعناه العام بين المنتجين المباشرين والمتملكين الريعيين"، أي بين العمال والملاك، بالمعنى الواسع للفئتين.

وبهذا المعنى فلا بد من وجود حدود موضوعية لتلك الديمقراطية الاجتماعية، حدود تاريخية لا يمكن تجاوزها في كل مرحلة تاريخية، حدود ترتبط بمنطق عمل النظام الإنتاجي القائم وضرورات استمراره. وبتعبير أكثر تحديدًا، ضرورات توسعه أو تجدده الاجتماعي، والتي تحدد بذاتها مدى القمع الضروري لهذا المجتمع، وتحديدًا قمع القوى المُنتجة لصالح القوى المالكة المسئولة تاريخيًّا، عن إدارة عملية التجديد الاجتماعي للإنتاج، في ظل أنظمة الملكية/ الاستغلالية، وذلك بحكم سيطرتها على الناتج الاجتماعي والفائض الاقتصادي. وكأن هناك إذن حدًّا أدنى من القمع الاجتماعي، هو القمع الضروري لتحقيق التجديد الاجتماعي البسيط[1] للنظام الإنتاجي (باقتطاع الفائض الضروري لذلك التجديد) على الأقل، والذي يمثل إذن المبرر التاريخي والأرضية الاجتماعية للاستغلال الطبقي (كل اقتطاع يتجاوز ذلك الفائض الضروري لصالح الطبقات

1 أي تجديد رأسماله المادي والاجتماعي عند نفس مستواهما، بما يحقق ذات الناتج، دونما زيادة تجعله تجديدًا اجتماعيًا مُوسَّعًا، يحقق ناتجًا أكبر، وهو التمييز الذي يعود إلى ماركس، وإن كان بتوسيع وتحديث بمفاهيم معاصرة، تشمل رأس المال الاجتماعي الذي يتضمن كافة أنواع البنية التحتية والإنفاق الوظيفي الضروري للدولة، وتشمل مراعاة النمو السكاني وغيره، مما لا داعي لتعقيد المفهوم به دون ضرورة يستدعيها نقاشنا هنا.

المالكة)، وهكذا فما يجعله "ضروريًّا" هو أن يحقق التجديد الاجتماعي الضروري، البسيط على الأقل. أما ما يجعله "مشروعًا" في لحظة تاريخية ما، فهو أن يكون ذلك التجديد الاجتماعي تقدميًّا، لا تراجعيًّا أو تراوحيًّا، بالمعنى الكيفي، لا الكمي وحده (ولهذا مناقشة أخرى لا يتسع لها المقام هنا)!

وهكذا يكون لدينا حدَّان "نظريان" لتوزيع الناتج الاجتماعي، أي حدان أقصى وأدنى للديمقراطية الاجتماعية الممكنة تاريخيًّا، في كل مرحلة تاريخية، في حدود الإدارة الكفء للنظام الإنتاجي القائم، وهما:

- **الحد الأقصى**: وهو حد التجديد الاجتماعي البسيط للإنتاج:

= الناتج الاجتماعي (بفرض كله لصالح القوى العاملة) – الاستثمار الضروري لتجديد رأس المال المادي والاجتماعي = (صفر٪) استغلال.

- **الحد الأدنى**: وهو حد الكفاف الاجتماعي للمُنتجين المباشرين:

= الناتج الاجتماعي (بفرض كله لصالح القوى المالكة) – الاستهلاك الضروري لتجديد رأس المال البشري = (100٪) استغلال.

وما بين هذين الحدين، تتوافر توليفات لا متناهية من توليفات التوزيع/ درجات الديمقراطية الاجتماعية "المحتملة" للناتج الاجتماعي، تمثل الدرجات المختلفة الممكنة تاريخيًّا من الديمقراطية الاجتماعية، على المستوى السوسيواقتصادي في إطار نظام الإنتاج القائم تاريخيًّا. فما الذي يحدد توليفة التوزيع/ درجة الديمقراطية الاجتماعية "الفعلية" في لحظة تاريخية ما؟

إنه "**توازن القوى الاجتماعية**"، والذي يتجذَّر اجتماعيًّا في بنى وديناميات عمل وإدارة النمط الإنتاجي نفسه، فهو يعتمد "أساسًا" على قوة التأثير "الاقتصادي" الموضوعي للفئات الاجتماعية المختلفة، والذي يحدد قدرتها الاجتماعية المجردة (بعيدًا عن السياسة والعنف المباشرين) على المشاركة

في القرار الاقتصادي أولًا، ومن ثم تحديد نوع وكم الناتج الاجتماعي، وتحقيقه ماديًّا، وثانيًا على التحكم في مساهمتها في الناتج (منحًا ومنعًا)، ومن ثم مدى قدرتها على استيفاء مقابلها، أي قدرتها على الاستحواذ/ الاستغلال، والتي تمثل العلاقة بين ما تقدمه من "قيمة"، وما تستوفيه من "ثمن"، ما يتجلى في مدى ما يتخلل دخلها "الإجمالي" من "دخل شخصي"، يتجاوز "دخلها الاقتصادي" المشروع، إيجابًا (بالزيادة) أو سلبًا (بالاقتطاع)، وهو كل دخل غير مرتبط بمساهمة إنتاجية، أي كل ثمن لا تقابله قيمة، فهو حتمًا إما دخل مسلوب من فئات اجتماعية أخرى، إذا كان إيجابًا، أو دخل مُستلب لصالح فئات اجتماعية أخرى، إذا كان سلبًا؛ فمكسب فئة منه، هو حتمًا خسارة لفئة أخرى[2].

وهكذا ينعكس توازن القوى الاجتماعية في نمط توزيع الدخل التوازني في الأجل الطويل، أي توليفة توزيع الناتج بين العمل ورأس المال، وهو يتكون من توازن بين "قوة استحواذ" العمل على ما يقدمه من قيمة، و"قوة استغلال" رأس المال (الذي يمثل هنا كل الفئات المالكة والمرتبطة بها) لفائض قيمة ذلك العمل، واللذين يساوي مجموعهما (باعتبارهما نسبًا) واحدًا صحيحًا، ويمكن أن نستخلص منهما مؤشرًا لدرجة واتجاه الديمقراطية الاجتماعية المذكورة، ولكنه ليس موضوعنا في هذا المجال، فما يهمنا هنا هو فهم القانونية العامة لحدود ومحتوى الديمقراطية الاجتماعية تاريخيًّا.

ويمكن تلخيص كل ما سبق في النموذج البياني التالي:

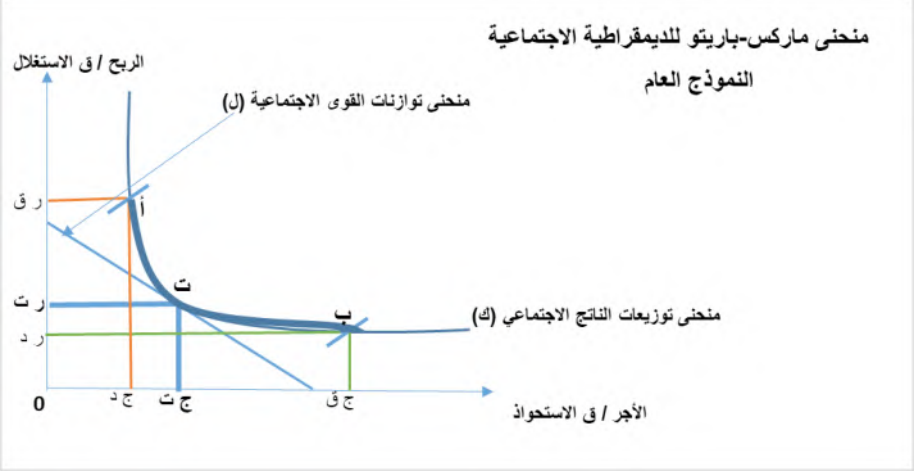

ويتضمن الرسم ما يلي:

- يمثل المحور السيني (الأفقي) متغيرين، الاقتصادي وهو كتلة الأجور الاجتماعية (ج)، ورديفه الاجتماعي وهو قوة استحواذ العمل (ق س).
- يمثل المحور الصادي (الرأسي) متغيرين أيضًا، الاقتصادي وهو كتلة الأرباح الاجتماعية (ر)، ورديفه الاجتماعي وهو قوة استغلال رأس المال (ق غ).
- يمثل المنحنى (ك) منحنى توزيعات الناتج الاجتماعي العام، وهو منحنى "سواء"، أي أن كافة النقاط عليه متساوية القيمة، فقيمة النقطة (أ) تساوي قيمة النقطة (ب) تساوي قيمة أي نقطة أخرى عليه، فجميعها تمثل نفس الناتج الاجتماعي الذي ينقسم على كتلة الأجور على المحور الأفقي، وكتلة الأرباح على المحور الرأسي، وإن بنسب مختلفة بحسب موقعها على المنحنى، وترتفع قيمة الناتج الذي يمثله المنحنى (ومن ثم أي نقطة عليه) بالانتقال يمينًا إلى الخارج، وينخفض بالانتقال يسارًا إلى الداخل. ومن الواضح أنه يعبر بدرجة "ارتفاعه" عن "حجم" الناتج الاجتماعي، ومن ثم يعبر عن مدى تقدم، أو بتعبير أكثر فنية "إنتاجية"، "قوى الإنتاج" بمفهوم ماركس.

2 لمزيد من التفصيل حول أنواع الدخل وأشكال التوزيع، انظر: مجدي عبد الهادي، منظومة الإفقار الرأسمالي، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م.

- يمثل المنحنى (ل) منحنى توازنات القوة الاجتماعية، وهو خط "موازنة"، أي إن كافة النقاط عليه عبارة عن توليفات متساوية القيمة، تتكون من "حاصل جمع كل من قوة الاستحواذ على المحور الأفقي، وقوة الاستغلال على المحور الرأسي، مضروبًا كل منهما على حدة في معامل يخصه" (لسنا بحاجة إلى مناقشة تفاصيله هنا)، فتمثله المعادلة: ل ق =(α*ق ع)+(β*ق س)؛ حيث تتضمن زيادة أي منهما حتمًا نقص الآخر، وتمثل كل نقطة عليه توازنًا محتملًا للقوى الاجتماعية، وتؤدي زيادة درجة انحداره (ميله إلى أن يكون رأسيًّا) إلى زيادة قوة استغلال رأس المال على حساب قوة استحواذ العمل، بينما يؤدي انخفاض درجة انحداره (ميله إلى أن يكون أفقيًّا) إلى العكس، أي زيادة قوة استحواذ العمل على حساب قوة استغلال رأس المال. ومن الواضح أنه يعبر بدرجة "انحداره" عن "اتجاه" توازن القوى الاجتماعية، ومن ثم يعبر عن مدى تقدم، أو بتعبير أكثر فنية "مرونة"، "علاقات الإنتاج" بمفهوم ماركس أيضًا.

- تمثل النقطة (أ) على منحنى توزيعات الناتج الاجتماعي، توليفة توزيع الحد الأدنى للديمقراطية الاجتماعية، التي لا ينال عندها العمل سوى أدنى كتلة أجور ممكنة (ج د)، ويأخذ رأس المال عندها أقصى كتلة أرباح ممكنة (ر ق)، إنه أسوأ توزيع دخل ممكن من جهة عدالة التوزيع والمشاركة في الناتج، وبالتالي يمثل الحد الأدنى للديمقراطية الاجتماعية، حد الكفاف الاجتماعي للمنتجين المباشرين، والذي لا تقل عنه تاريخيًّا في ظل الإدارة الكفء للنظام الإنتاجي القائم، وإلا انخفض الناتج نفسه، بانخفاض إنتاجية العمل، نتيجة لعدم تجديد رأس المال البشري عند نفس مستواه.

- تمثل النقطة (ب) على ذات المنحنى، توليفة توزيع الحد الأقصى للديمقراطية الاجتماعية، التي ينال عندها العمل أقصى كتلة أجور ممكنة (ج ق)، ويأخذ رأس المال عندها أدنى كتلة أرباح ممكنة (ر د)، وهو أفضل توزيع ممكن من جهة عدالة التوزيع والمشاركة في الناتج، حيث يكاد يختفي فيه الاستغلال (ونحن نتحدث هنا نظريًّا لإكمال النموذج النظري فقط بالطبع)، وبالتالي يمثل الحد الأقصى للديمقراطية الاجتماعية، حد التجديد الاجتماعي البسيط للإنتاج، والذي لا تتجاوزه تاريخيًّا في ظل الإدارة الكفء للنظام الإنتاجي القائم، وإلا انخفض الناتج نفسه، بعدم تجديد رأس المال المادي والاجتماعي عند نفس مستواهما.

- بناءً على ما سبق، يمثل المنحنى السميك (أ ب)، أي المنحنى بين نقطتي الحد الأدنى والأقصى، منحنى توزيعات الناتج الاجتماعي المحتملة، أي منحنى توليفات التوزيع/ درجات الديمقراطة الاجتماعية الممكنة، ولا يمكن للإدارة الكفء التي تعيد تجديد النظام الإنتاجي، بتجديد رءوس أمواله المادية والاجتماعية والبشرية، عند مستواها السابق على الأقل (أي التجديد البسيط لا المُوسَّع)، أن تتجاوزه إلى أي نقطة أخرى خارجه على اليمين أو اليسار، من تلك النقاط الأخرى على المنحنى الأكبر (ك).

- تحدد نقطة (ت) التماس بين منحنى توازنات القوى الاجتماعية (ل) ومنحنى توزيعات الناتج الاجتماعي المحتملة (أ ب)، توليفة التوزيع/ درجة الديمقراطية الاجتماعية الفعلية، والتي تتحدد عندها كتلة الأجور الاجتماعية الفعلية بالنقطة (ج ت)، وكتلة الأرباح الاجتماعية الفعلية بالنقطة (ر ت)، لتمثل نمط التوزيع الفعلي بالمجتمع في اللحظة التاريخية المعنية، أي مستوى ومحتوى ديمقراطيته الاجتماعية الفعلية في تلك اللحظة، ويعني التماس بين المنحنيين تحقق الديمقراطية الاجتماعية الفعلية عند نقطة التساوي بين نسبة توزيع الدخل بين رأس المال والعمل (نقطة التماس على منحنى التوزيعات) من جهة، ونسبة توازن القوى الاجتماعية بينهما (نقطة التماس على منحنى التوازنات) من جهة أخرى، أي بين الأنصبة الداخلية النسبية والقوى الاجتماعية النسبية، ما يعكس التفاعل بين التوزيع الموضوعي والصراع الطبقي، وذلك كما يظهر بالمعادلة:

$$\frac{\text{قوة الاستغلال}}{\text{قوة الاستحواذ}} = \frac{\text{كتلة الأرباح}}{\text{كتلة الأجور}}$$

إستراتيجيات توسيع الديمقراطية الاجتماعية

ويمثل كل ما سبق النموذج النظري العام لحدود ومحتوى الديمقراطية الاجتماعية التاريخيين، وبالنظر فيه نجد أن أمام الحركات الساعية لتوسيع نطاق الديمقراطية الاجتماعية، أو تغيير نمط توزيع الناتج الاجتماعي، ثلاث إستراتيجيات أساسية للعمل:

- إستراتيجية "**الانزلاق على المنحنى**"، أي إصلاح نمط التوزيع ضمن حدود الديمقراطية الاجتماعية الممكنة، أي ضمن حدود منحنى التوزيعات المحتملة (أ ب)، بمحاولة تغيير انحدار منحنى توازنات القوى (ل) قليلًا، لنقل نقطة تماسه مع منحنى الناتج المحتمل (أ ب) يمينًا، باتجاه توزيع أفضل لصالح العمل، وهو ما يمثل إستراتيجية كافة تنويعات "اليسار الإصلاحي".
- إستراتيجية "**كسر المنحنى**"، أي الانقلاب المباشر على نمط التوزيع والإنتاج بالوسائل السياسية المباشرة، خارج حدود الديمقراطية الاجتماعية الممكنة ضمن النظام الإنتاجي القائم، أي خارج حدود منحنى توزيعات الناتج الاجتماعي المحتملة (أ ب)، بنقل المنحنيين كليًّا إلى مستويات أخرى، لتحقيق توازنات أخرى، بتحطيم النظام الإنتاجي القائم وإحلال نظام إنتاجي آخر محله، خالٍ من الطبقات المالكة المُستغلة، وبقيادة طبقة إدارية/ سياسية مهمتها رعاية التجديد الاجتماعي بالتخطيط، وهى إستراتيجية كافة تشكيلات "اليسار الانقلابي".
- إستراتيجية "**نقل المنحنيات**"، أي الهندسة الاجتماعية طويلة المدى للنظام الإنتاجي، بالسياسات الهيكلية خارج السلطة وداخلها، لنقل موقع منحنى توزيعات الناتج إلى أعلى (ومن ثم زيادة الناتج الكلي)، وتقليل انحدار منحنى توزيعات القوى (ومن ثم زيادة قوة استحواذ العمل) معًا، بإضعاف سلطة رأس المال على عملية التجديد الاجتماعي، ما يكفل لأول مرة قدرة العمل على المشاركة المتزايدة تدريجيًّا في المهمة التاريخية التي استأثر بها رأس المال/ الملاك، والتي يبرر بها سلطته ويسهِّل بها استغلاله، وهي السيطرة بالأساس على عمليتي "تحقيق الناتج الاجتماعي" و"توجيه فائض التجديد الاجتماعي"؛ أي بالمُجمل زيادة السلطة الاقتصادية للعمل تدريجيًّا، ومن ثم صياغة النظام الإنتاجي بكافة نتاجاته وتوازناته، بما فيها المنحنيان الرئيسيان، بما يناسب مصالح قوى العمل كأغلبية المجتمع، وهو ما يمثل نقلًا للديمقراطية الاجتماعية من مجرد مستوى "توزيع الناتج"، إلى مستوى "تقرير الناتج" نفسه (الذي يصوغ كلًّا من التوزيع والتوازن معًا في المدى الأطول)، أي سلطة القرار الاجتماعي، وهى إستراتيجية "اليسار الإستراتيجي" الذي لم يوجد بعد!

تقريبات واقعية (1): التراتبية الجيوتاريخية[3] العالمية للديمقراطية

فإذا ما حاولنا تقريب النموذج النظري العام السابق بشكل أكبر من الواقع، بإدخال موقع نظام الإنتاج المحلي من النظام العالمي، فسنجدنا أمام نموذجين أساسيين:

- **المركز**: وهو الذي يسيطر على شروط التجديد الاجتماعي لنفسه، ولأنظمة محلية أخرى خارجه، ومن ثم يسلب جزءًا من فوائضها، ويوجه قرارها الاجتماعي بما فيه مصلحته، فيحوز بالتالي فائضًا يزيد به نتاجه؛ فينتقل منحنى توزيعات الناتج الخاص به يمينًا إلى أعلى، إلى المنحنى (ك م)، ما يمكِّنه من زيادة كتلة الأجور كقيمة مُطلقة، أي المكاسب الشعبية عمومًا، دونما حاجة مُلحة لزيادتها نسبيًّا، أو دونما تأثير كبير -ضروري- على نسبة كتلة الأرباح الخاصة بطبقاته الحاكمة، ما يسمح بهامش توزيع وديمقراطية اجتماعية أكبر نسبيًّا، أي يسمح بالاتجاه إلى النصف الأسفل الأيمن -الأكثر تقدمًا- من منحنى توزيعات الناتج المحتملة، ما يصب جميعه في جعل ذلك المركز أكثر مرونة سياسيًّا.
- **الطرف** (وشبه الطرف): وهو الذي على العكس، لا يسيطر على شروط تجديده الاجتماعي الخاص؛ كونها مُستلبة لصالح أنظمة المركز السابقة؛ ومن ثم يفقد جزءًا من ناتجه الاجتماعي، والأهم توجيه نظامه الإنتاجي إلى ما فيه صالحه؛ فيفقد مزيدًا من الفائض ينخفض به ناتجه؛ فينتقل منحنى توزيعات الناتج الخاص به يسارًا إلى أسفل، إلى المنحنى (ك ط)؛ ما يقلِّص كتلة الأجور كقيمة مطلقة، حتى لو بقيت النسب بينها وبين كتلة الأرباح على حالها، وإن كان انخفاض حجم الناتج، مع انخفاض الإنتاجية، يرفع نسبة الحد الأدنى الضروري للتجديد الاجتماعي البسيط للإنتاج، إلى مُجمل الناتج الاجتماعي، فيفرض مزيدًا من تشديد الاستغلال وتقليص كتلة الأجور، فيقلص هامش التوزيع والديمقراطية الاجتماعية

3 الجيوتاريخية مصطلح يشير إلى تفاعل البعد المكاني مع البعد الزماني لتفسير ظاهرة معينه

المُحتملين، ويبقيهما في نطاق النصف الأعلى الأيسر -الأكثر رجعية- من منحنى توزيعات الناتج المحتملة، الأصغر أصلًا من نظيره في المركز، أي الأقل في عدد توليفات التوزيع/ درجات الديمقراطية الاجتماعية المحتملة عليه، ما يجعل ذلك الطرف أقل مرونة سياسيًّا.

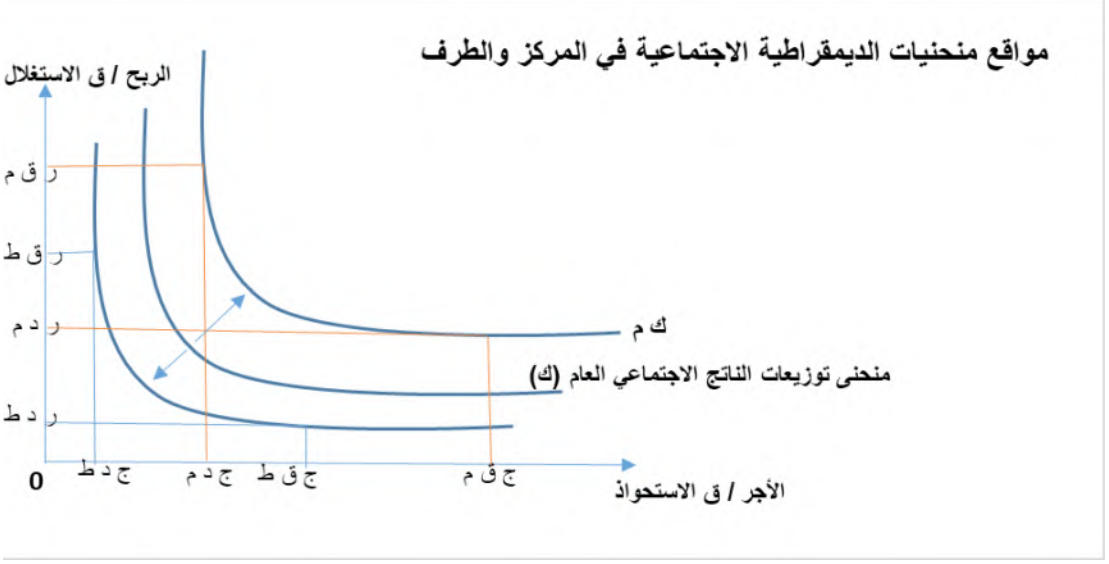

ونلاحظ في الرسم، الفارق الإيجابي الكبير بين كتلة الأجور الأدنى في المركز (ج د م) والطرف (ج د ط)، أي حتى مع افتراض أسوأ توازنات القوى على الإطلاق في الاثنين، والمقارنة بينهما فقط انطلاقًا من فارق حجم الناتج (الفارق بين "مواقع" منحنيات توزيعات الناتج لهما)، وهذا يفسر فقط فوارق مستوى المعيشة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وليس فيه جديد، فارتفاع الإنتاجية بتقدم قوى الإنتاج، المُنعكسان في ارتفاع منحنى التوزيعات يمينًا، لا بد أن ينعكس إيجابًا على مستوى الدخول حتى في أدنى مستوياتها، أي على معنى الكفاف الاجتماعي نفسه.

أما إذا ما أخذنا بالاعتبار التطور الهيكلي الكيفي المصاحب للتطور الإنتاجي الكمي في النظام الإنتاجي (ما يمثل أحد وجوه التلازم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج)، فإنه برفعه -كاتجاه تاريخي عام جدًّا- إلى دور رأس المال البشري (قوى العمل)، والاجتماعي (المُشترك كما يُفترض)، على حساب رأس المال المادي (المملوك للطبقات المالكة في معظمه)، إنما يزيد من دور قوى العمل في عملية القرار الاجتماعي، فيزيد قوتها الاجتماعية والسياسية، ما ينعكس في انخفاض انحدار منحنى توازنات القوى، فيتماس مع منحنى توزيعات الناتج عند نقطة أكثر تقدمية من الوجهة التوزيعية، أي أكثر ديمقراطية اجتماعيًّا، وبالتبعية سياسيًّا!

ولعل هذا مما يساهم في تفسير العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والديمقراطية الاجتماعية والسياسية من جهة، والموقع الأكثر تقدمًا أو تخلفًا من النظام الدولي من جهة أخرى، حيث نجد أن "الديمقراطية على الصعيد العالمي مجرد امتداد لمنطق تدفق وتوزيع الفوائض، لكن في الاتجاه العكسي، بحيث تتحدد مواقع "المركز-الطرف" وفقًا لمواقعهم من سلاسل القيم العالمية، أي طبيعة الصناعات والمراحل الإنتاجية المتخصصين فيها، أو تقسيم العمل الدولي بين القطاعات (الأكثر قيادية/ الأعلى ربحيةً) و(الأكثر تبعية/ الأدنى ربحيةً)، ضمن عملية التبادل غير المتكافئ الشاملة، ومن ثم تقسيم الفوائض عالميًّا، وحيث إن "محتوى الديمقراطية" -اجتماعيًّا- يحدده التوازن الطبقي، فيما "حدودها" -اقتصاديًّا- تتحدد بحجم الفائض، باعتباره موضوع إدارتها، يكون لدينا اتجاه عكسي ما بين مسار -تراتب- أحجام الفوائض من الأطراف إلى المراكز (فوائض أصغر/ مُستلبة، فأكبر/ مسلوبة)، ومسار -سعة- حدود الديمقراطية من المراكز إلى الأطراف (ديمقراطية أوسع/ استلابية، فأضيق/ مُستلبة)، ما يتسق ومنطق إدارة الاقتصاد العالمي نفسه، وتصدير الأزمات من المراكز إلى الأطراف -والفوارق في هياكلها الإنتاجية والاجتماعية

كميًّا وكيفيًّا [4]- وتوزيع الدخول بين (دوله)[5]، في "وحدة منطق للديمقراطية محليًّا وعالميًّا"[6]، مع استبدال لفظة "الناتج" بلفظة "الفائض" الأقل دقة!

وهو ما أكدته دراسة كينيث بولين[7] التي أثبتت إمبريقيًّا [تجريبيًّا] الارتباط الإيجابي بين كلٍّ من التطور الاقتصادي (وبالتالي حجم الفائض ونمط إنتاجه) والموقع من النظام الدولي (انخفاض درجة التبعية، ومن ثم انخفاض استلابه) من جهة، والديمقراطية السياسية (وهى مؤشر على الديمقراطية الاجتماعية) من جهة أخرى، كما عززته الدراسة الأوسع نطاقًا زمانًا ومكانًا لروب كلارك[8]، بإثباتها الارتباط الإيجابي بين الموقع من النظام الدولي والتطور السياسي وتسارع المقرطة كذلك.

وهكذا نستنتج أن اليسار الإصلاحي أكثر فاعلية في المراكز، كون نطاق الديمقراطية الاجتماعية فيها أوسع، حيث يكون منحنى توزيعات الناتج المحتملة فيها أكبر، فيما لا يمكنه أن يلعب ذات الدور نهائيًّا في الأطراف (حيث لا مجال لتأثيره)، ولا يمكنه أن يلعبه سوى جزئيًّا في أشباه الأطراف (حيث تأثيره محدود[9])، حيث نطاق الديمقراطية الاجتماعية أضيق، مع منحنيات توزيعات ناتج محتملة أصغر، وهو ما يعني كذلك أن هذا اليسار الإصلاحي مجرد نتاج لتطور النظام الإنتاجي، لا فاعل فيه ولا مؤثر في مستوى قراراته الاجتماعية؛ فهو من ثم تابع له خاضع لتغيراته واتجاهاته؛ فتكون مكتسباته هشة التكوين سهلة الاستلاب، مع أي اهتزاز في توازنات القوى الاجتماعية لصالح رأس المال (أو تأزم في النظام الإنتاجي)، وهو الميل الكامن في النظام الإنتاجي مع هيمنة الأخير على قواعد قوى الإنتاج؛ ومن ثم القرار الاجتماعي، أي السلطة الاقتصادية التي لا يقترب منها ذلك اليسار الإصلاحي تقريبًا!

تقريبات واقعية (2): الرأسمالية الاحتكارية المُعولمة

وبإجراء تقريب ثان، بإدخال تحولات النظام الإنتاجي القائم عالميًّا في النموذج النظري المذكور، فسنجد أهمها -وما يعنينا منها هنا هو الأكثر هيكلية وتأثيرًا على حجم وهيكل الناتج بالتأكيد- هى: الموجة الجديدة من التوسع العالمي لرأس المال على مستوى مراحل الإنتاج المعروفة بـ "**العولمة**"، والنمو الكبير لقطاع "**الخدمات**" على حساب القطاعات السلعية، وتعمق التركز والتمركز الاحتكاري لرأس المال، إلى حد تزايد غلبة رأس المال المجرد على الملموس، بتعمق عملية "**الأمولة**".

وكما هو واضح، فالتحولات/ العمليات الثلاث مترابطة في الحقيقة، وكلها تصب أساسًا في تحول موازين القوى لصالح قوة استغلال رأس المال، على حساب قوة استحواذ العمل (بالضد من الاتجاه السوسيوتاريخي الأكبر المذكور آنفًا)، سواءً (1) بتوسيع أسواق العمل "المُجزأة" أمام رأس المال، ومن ثم زيادة عرضه الكلي وإضعاف قوته التفاوضية، أو (2) بنمو قطاعات الخدمات ذات الطلب المحدود والمُشتت والمُنخفض نوعيًّا على قوى العمل، ومن ثم خفض الطلب عليه، وخفض إنتاجيته، ومن ثم قيمته السوقية، مع إضعافه وتفتيته كذلك، أو (3) بزيادة التركز والاحتكارية بالتكامل و"الأمولة"، وبالتالي تركيز القرار في قبضة حلقة أضيق من الطبقة الرأسمالية العالمية، ومن ثم تعظيم قوة رأس المال في مواجهة العمل، المُفتت قوميًّا والمُقيد محليًّا، على المستوى العالمي عمومًا.

وهو ما يعني بيانيًّا، زيادة انحدار منحنى توازنات القوى الاجتماعية (ل 1)، أي ميله يسارًا، ليصبح أكثر رأسية، ليأخذ شكل المنحنى (ل 2)، وتنخفض معه كتلة الأجور الفعلية من (ج 1) إلى (ج 2)، فيما تزاد كتلة الأرباح من (ر 1) إلى (ر 2)، كما يتبين في الرسم التالي:

4 أُضيفت هذه الجملة للمُقتبس هنا لمزيد من الدقة.

5 تم تغيير الجملة في المقتبس من "توزيع الدخول بين شعوبه"، إلى "توزيع الدخول بين دوله"؛ منعًا لالتباس المعنى على القارئ، فالمقصود هنا توزيع الدخول عالميًّا بين شعوب الاقتصاد العالمي، وليس محليًّا على مستوى كل شعب على حدة، فوجب التعديل والتنويه.

6 محمد، كريم، «كيف نفهم الصراع في العالم العربي؟ الباحث مجدي عبد الهادي يجيب»، (حوار)، **حفريات**، 23 سبتمبر/أيلول 2018م، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلول 2018م):
https://www.hafryat.com/ar/blog/كيف نفهم الصراع في العالم العربي؟ الباحث مجدي عبد الهادي يجيب

7 Bollen, Kenneth, "World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence", **American Sociological Review**, (Vol. 48, No. 4, Aug., 1983), pp. 468-479.

8 Clark, Rob, "World-system position and democracy, 1972–2008", **International Journal of Comparative Sociology**, (53(5-6), 2013) pp. 367–399.

9 والمتدهور مُؤخرًا كما حدث في البرازيل على سبيل المثال.

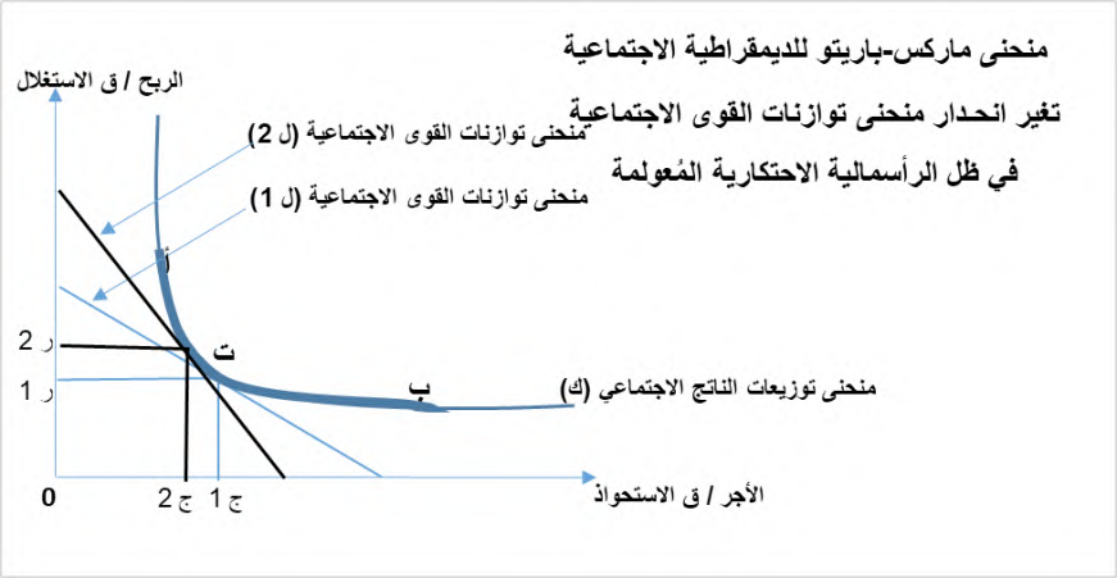

ويفسر هذا الاتجاه الموضوعي لتعاظم قوة اليمين عالميًا منذ السبعينيات، وتراجع قوة كافة حركات اليسار الإصلاحي في المراكز خصوصًا، كما يفسر، في المقابل، الصحوة المحدودة لتلك الحركات في أشباه الأطراف (أمريكا اللاتينية مثالًا)، مع تزايد توطن الصناعات المهاجرة من المراكز إليها، بما لحقها من نمو صناعي في الناتج الاجتماعي، وعمالي في التكوين الطبقي، دونما نمو موازٍ بذات الدرجة في "الأمولة"؛ ما قلل جزئيًا من الانحدار الشديد الأوَّلي لمنحنى توازنات القوى الاجتماعية في هذه المجتمعات، أي ميله يمينًا، ليصبح أكثر أفقية، على عكس الحالة السابقة في المركز الظاهرة في الرسم، ما يعني تحسن توزيع القوى الاجتماعية والانتقال إلى توليفة ديمقراطية اجتماعية أفضل على منحنى توزيعات الناتج الاجتماعي، بقدر ما حققت على صعيد التغيير الهيكلي النوعي لناتجها وتكوينها الاجتماعيين.

ويتجلى هنا فارق هام بين "الانتقال بين توليفات الديمقراطية الاجتماعية على ذات منحنى توزيعات الناتج المحتملة"، و"التحرك بذلك المنحنى نفسه من مكانه إلى مكان آخر"، فبينما يعني الأول التقيد بحدود التوليفات المتاحة والاكتفاء بإعادة توزيع الناتج الاجتماعي المتاح، يعني الثاني زيادة الناتج بمجمله وتغييره نوعيًا، ومن ثم توسيع آفاق الديمقراطية الاجتماعية المحتملة، ما يشمل الانتقال من التأثير على مجرد مستوى توزيع الناتج (مع البقاء ضمن نطاق توازنات القوى القائم)، إلى التأثير على مستوى القرار الاجتماعي (أي تغيير نطاق توازنات القوى إلى آخر أكثر تقدمية)، وهذا ما يميز بين اليسار الإصلاحي المكتفي بالعمل على مستوى التوزيع الهش قصير المدى، واليسار الإستراتيجي الذي ندعو إليه، الساعي إلى التأثير على مستوى القرار الصلب طويل المدى، لتوسيع السلطة الاقتصادية لقوى العمل.

تقريبات واقعية (3): الرأسماليات الريعية

ويمثل هذا مقاربة ثالثة تتعامل مع الحالة الخاصة للرأسماليات التابعة الريعية، كأغلب الاقتصادات العربية، وهي باختصار اقتصادات يتزايد فيها بحكم طبيعتها تلك دور ثلاثة عناصر هامة، هي: (1) الملكية، بحكم غلبة مكون الموارد الطبيعية والجيوبوليتيكية في تكوين الناتج الاجتماعي، و(2) الدولة، بحكم وضعها الخاص ضمن شبكة تحقيق (لا إنتاج) هذا الناتج، وتوزيعه اجتماعيًا، و(3) التداول، بحكم دوره الهام ضمن التمفصل مع الخارج، في اقتصادات تابعة محكومة برأس المال التجاري أولًا، وفي عملية تحقيق الناتج المعتمد على ثروات طبيعية في الأسواق الدولية ثانيًا.

ويؤدي كل ما سبق حتمًا، إلى تكوين منحنى توزيعات ناتج محتملة صغير منخفض، بحدود ديمقراطية اجتماعية ضيقة، ومنحنى توازنات قوى اجتماعية شديد الانحدار، لا تمتلك فيه قوى استحواذ العمل هامشًا حقيقيًا للحركة والتأثير (لضعف وجود الإنتاج السلعي والتكوين العمالي)، مقابل هامش واسع لقوى استغلال رأس المال (التي لسنا بحاجة إلى تأكيد شمولها

للدولة هنا)، ما يخلق أنماط توزيع ناتج هي الأكثر تفاوتًا، وأنظمة حكم هى الأكثر استبدادًا في العالم، وهكذا تكون حدود الديمقراطية الاجتماعية ضيقة أولًا (منحنى أ ب صغير منخفض)، وتوازن القوى الاجتماعية مختلًا ثانيًا (منحنى ل شديد الانحدار)، كما يظهر بالرسم البياني التالي:

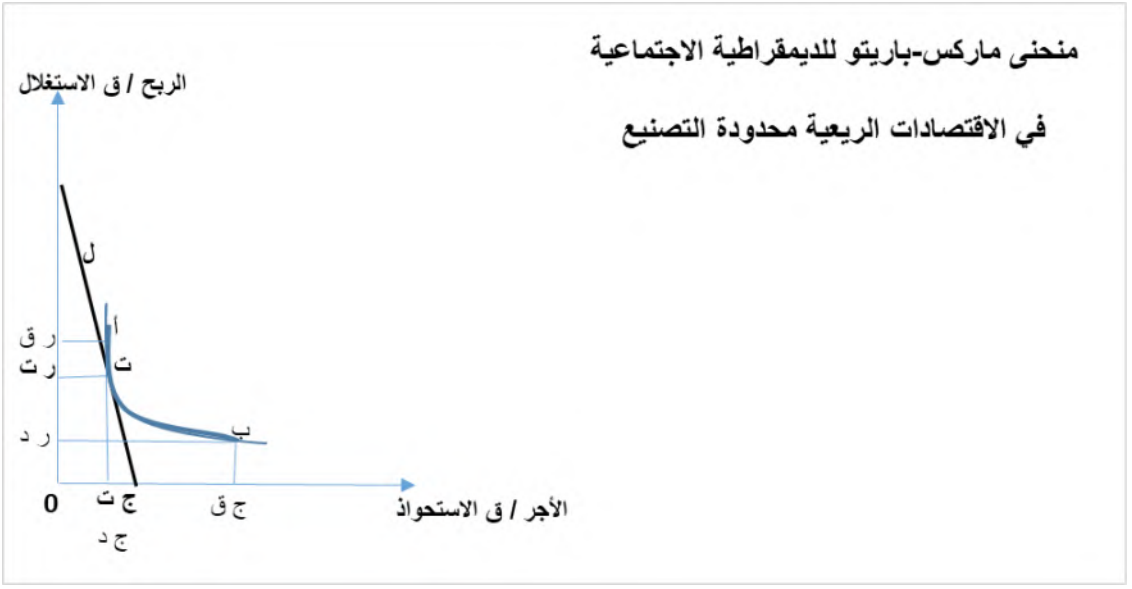

ونلاحظ في الرسم، أن كتلة الأجور التوازنية (ج ت) متطابقة "تقريبًا" –رغم (كروكية) الرسم– مع كتلة الأجور الدنيا (ج د)، بينما لم تصل كتلة الأرباح التوازنية (ر ت) إلى مستوى كتلة الأرباح القصوى (ر ق) المقابلة لكتلة الأجور الدنيا. فأين ذهب ذلك الفارق؟ إنه بيانيًا يعكس الانحدار الشديد في منحنى التوازنات، والذي ينعكس في أن انتقالًا بسيطًا على المحور الأفقي يؤدي إلى انتقال كبير مقابله على المحور الرأسي، الأمر الطبيعي عند النقاط المتطرفة على منحنيات التوازنات شديدة الانحدار عمومًا، أما اقتصاديًا واجتماعيًا، فهو يعكس ضعف وحدة الأجر مقابل وحدة الربح، المتسق مع غلبة الملكية على عملية تحقيق الناتج، ومن ثم الضعف الاجتماعي للعمل مقابل رأس المال.

الاختيار: سياسة المتن لا سياسة الهامش

يشير كل ما سبق إلى مستويين للتأثير، في الديمقراطية الاجتماعية في أي مجتمع:

- **مستوى التوزيع**: ويعتمد على إستراتيجية الانزلاق على منحنى توزيعات الناتج المحتملة، القائم فعليًا، فهو مُقيد بحدود توليفات الديمقراطية الاجتماعية المتاحة عليه فقط، ما دام لم يحدث تغير معنوي في توازنات القوى الاجتماعية، التي تلعب هنا دورًا متغيرًا مستقلًا لا تابعًا، لكن فقط في حدود تحديد توليفة الديمقراطية الاجتماعية الفعلية، من إحدى توليفاتها المحتملة على منحنى التوزيعات.
- **مستوى الإنتاج**: ويعتمد على إستراتيجية تحريك المنحنيين معًا، منحنى توزيعات الناتج ومنحنى توازنات القوى، من خلال التأثير على أشكال الملكية وهياكل الأسواق وترتيبات المؤسسات وغيرها من بنى سوسيواقتصادية. وهنا تلعب توازنات القوى القائمة، قصيرة الأجل، دورًا مستقلًا، لكنها تعود لتتأثر بالإجراءات المذكورة لاحقًا كمتغير تابع، كتوازنات طويلة الأجل، وعلى هذا المستوى، لا يتقيد عمل اليسار بتوليفات الديمقراطية الاجتماعية المتاحة وحدها، بل يوسعها بخلق منحنيات ناتج وتوازنات جديدة كليًا، هي أكثر ثباتًا وضمانًا واستقرارًا، من مجرد الانزلاق بين توليفات الديمقراطية المتاحة على ذات المنحنى، كما في مستوى التوزيع السابق.

والفارق الأهم بين مستويي العمل، إنما يتعلق بما ذكرناه في المقدمة حول تحديد معايير النجاح والفشل، وهو أن عمل

اليسار على مجرد مستوى التوزيع، أي الانتقال بين توليفات الديمقراطية الاجتماعية المتاحة، إنما يعني القبول بمنطق عمل ومعايير كفاءة النظام الإنتاجي القائم، بتركيبه البنيوي القائم، بل وربما بمنطق مصلحة قوى الاستغلال نفسها (بادعائها قدرتها الأكبر على التجديد الاجتماعي المُوسع للإنتاج)، وهو ما يضع يسار التوزيع في الوجهة المضادة دعائيًّا من نمو النظام الإنتاجي، ويجعل احتمالات فشله في لعبة الانتخابات أكبر دائمًا من احتمالات نجاحه، خصوصًا مع التناقضات الاجتماعية غير المُخططة، المرتبطة بذلك الشكل من تغيير نمط التوزيع دون تغيير نمط الإنتاج، وتحديدًا ما يتعلق منها بتوسع حجم الطبقة الوسطى، لكن ضمن نطاق رأسمالي بمطامح رأسمالية، بحكم بقائها مرتبطة به بتوسعها ضمن ذات النظام الإنتاجي بمنطق عمله، لا التوسع بتغيير في بنية الإنتاج ومنطق عمله، ما يخلق تناقضًا لاحقًا في صفوف القوى الاجتماعية التي دعمت ذلك اليسار ابتداءً!

أما عمل اليسار الإستراتيجي الواعي على مستوى الإنتاج، فيغير منطق عمل ومعايير كفاءة النظام الإنتاجي نفسه، إضافةً إلى تغيير توازنات القوى الاجتماعية على ما سبق قوله، ما يوسع نطاق الديمقراطية عمومًا (وهنا ننتقل إلى المستوى الاقتصادي والسياسي كتجليات وأدوات للديمقراطية الاجتماعية)، بتغيير توزيع السلطة الاقتصادية (من ملكية أصول وقرارات إنتاجية وهيمنة سوقية بالتعاونيات وغيره)، وإدخال المؤسسات الجوهرية ضمن العملية الديمقراطية والرقابة الشعبية (كالبنوك المركزية وغيرها)، وتوزيع السلطة السياسية على نطاق أوسع وأعمق من اللامركزية الاجتماعية (لا الجغرافية فقط).

وربما تبدو إستراتيجية اليسار الانقلابي مغرية، كونها تفترض قلب المعادلات كلها دفعة واحدة، ونقل كامل السلطة إلى طبقة جديدة، لبناء نظام إنتاج جديد بتوازنات جديدة، كما أن لها تراثًا تاريخيًّا عظيمًا لا يمكن نكرانه، لكن مشكلتها استسهال تعميم حالة الاستثناء السياسي الخاصة بفترة التحرر الوطني، كحالة يسهل تكرارها، وتجاهلها لتعاظم تشابك النظام العالمي، وصعوبة الحركة الفعلية لأطرافه أكثر بكثير من ذي قبل، فضلًا عن عدم امتلاكها لتصور حقيقي حاليًا للانتقال الاشتراكي الذي تتوخاه.

أما إستراتيجية اليسار الإصلاحي بالاكتفاء بالعمل بقواعد الديمقراطية الليبرالية، فهي أسوأ، حيث لا تعدو أن تكون لعبًا في الهامش، الذي لا يشارك بالكثير حقًّا في عملية صنع القرار الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة؛ فأغلب السلطة الحقيقية تُمارس من وراء ظهرها وظهر مؤسساتها، حيث السلطة الاقتصادية والمؤسسية المُحتكَرة عمليًّا بيد الطبقات المالكة، وحيث قواعد العمل وحدود التغيير مرسومة سلفًا، ضمن مصالح تلك الطبقات، وفي حدودها.

إن الإشكالية الحقيقية لحركات الديمقراطية الاجتماعية حاليًا، والتي تؤدي بها إلى الفصل الوهمي بين إستراتيجيتي الإصلاح والانقلاب، كاستراتيجيتي سلطة لا غير (فيما لا يقيم الوعي الديالكتيكي أسوارًا صينية بينهما)، هي للمفارقة "الإفراط في التسييس"، أي الإفراط التسييسي لمشروع الديمقراطية الاجتماعية، بما يتجاهل أبعاده وأعماقه السوسيواقتصادية؛ فإما يتجاهلها مُطلقًا كما يفعل اليسار الإصلاحي، أو يعاملها كمساحة عمل مؤجلة إلى يوم القيامة الثوري الذي لا يأتي[10]، فيما هي أعظم قواعده وروافعه في التعجيل بذلك اليوم، وتسهيل مخاضه، أو ربما في حالات خاصة، جعله نافلًا كما تصور الفابيّون يومًا!

إننا بحاجة إلى سياسة جديدة ويسار جديد، يكونان أكثر سياسية "بالمعنى الواسع"، بأن يكونا أقل سياسية "بالمعنى الضيق"!،

10 يتصور الكثيرون أن عملية التغيير الاجتماعي هي عملية سياسية سلطوية بالأساس، فما عليك سوى العمل لأجل استلام السلطة، سواء عبر الصناديق بإقناع الجمهور الواسع، أو عبر الانقلابات والمؤامرات المسلحة، وبعدها ستصبح الدنيا جميلة بتطبيق مشروعك الوردي الحالم! وتتمثل مشكلة هذا التصور في نقطتين أساسيتين:
الأولى: أنه يفصل عمليًا ما بين الغاية والوسيلة، إذ يصبح مضمون المشروع نافلًا بالنسبة إلى الهدف المرحلي الأساسي، وهو السلطة، فعندما تتحول السلطة إلى هدف حاكم، تصبح أي وسيلة مشروعة بما فيها خيانة المشروع نفسه أحيانًا؛ أو في أحسن الأحوال يصبح المشروع قضية مُؤجلة، لا تمثل سوى مضمون مأمول للسلطة القادمة، بما يخرجه من الفاعلية الواقعية إلى مجرد تصور ذهني، لن يتحقق على الأرض في الغالب ما دام المُوجه الواقعي المُباشر هو هدف السلطة!
الثانية: وهي الأخطر، أنه يحصر عملية التغيير الاجتماعي في هامش ضئيل وضيق، لا يتواءم وشمولية عمليات الصراع الاجتماعي التي تشمل كافة جوانب الحياة تقريبًا؛ ما يجعل النضال الاجتماعي عملية محصورة بالإطار السياسي الضيق، والذي هو ملعب البرجوازية الأصيل، حيث يسود رأس المال في كافة جنبات الملعب، فهو الخصم والحكم!
إن الفصل بين المشروع وملعب الصراع الاجتماعي في مُجمله -حصره بالملعب السياسي الهامشي- هو أمر جائز وبديهي بالنسبة إلى الأفكار المثالية والمشروعات الأيديولوجية/الهوياتية، سواءً كانت قومية أم دينية، ولكنه يتناقض جذريًّا مع مشروع تقدم اجتماعي وتطور تاريخي كالمشروع الاشتراكي، الذي هو مشروع تاريخي شامل، يتضمن إمكانات تطورية لا تشترط السلطة، مثلما يتطلب تحولات ثورية تشترطها، إنه تغيير اجتماعي تحتي بالأساس، وليس مجرد تغيير سياسي يجري حصريًّا ما بين جنبات البنية الفوقية!، انظر: مجدي عبد الهادي، النضال على الهامش، الحوار المتمدن، العدد 4080، 2 مايو 2013م، (شُوهد في 11/11/2018م): https://goo.gl/XHwntt

سياسة ويسار يعملان على مستوى الإنتاج لا مجرد مستوى التوزيع (أو الأسوأ مجرد إعادة التوزيع)، سياسة ويسار يتجاوزان سياسة ويسار العصر الصناعي مُفرط التسييس، واللذين تجاوزهما التطور الاجتماعي بتحولاته الطبقية الأخيرة كذلك (مؤسسة الحزب كوكيل وحيد للسياسة تجسيد لذلك الإفراط والتجاوز)، "سياسة ويسار متن، لا سياسة ويسار هامش"!

3

ما أصعب أن يكون الإنسان معاصرًا!

محمد القلاوي

"أنا علي شريعتي المنحاز إلى أفضل ما في تراثه وتراث الآخرين،
والرافض لأسوأ ما في تراثه وتراث الآخرين!"[1]

إذا اتفقنا -جدلاً- أن من بين ما يعنيه مفهوم المعاصرة أن يعرف المرء معالم اللحظة التاريخية التي يعيش فيها، وأن يكون مُلمًا بمجمل المفاهيم الأساسية التي حصلتها الجماعة البشرية عبر تطورها الثقافي الطويل، وأن يعرف شيئًا ما عن حياة تلك النخبة المختارة من الرجال والنساء التي شكلت قسمات تاريخنا ونحتت ملامحه -أي حيوات تلك المئات القليلة المؤثرة إيجابًا أو سلبًا في تطور جنسنا البشري- مضافًا إلى هذا كله أن يكون المرء قادرًا على أن يتفاعل وأن ينحاز -قدر ما يستطيع- وبشكل واعٍ أساسًا إلى ما يراه صائبًا مع أفضل قيم عصره، وأن يكون مناهضًا لأسوأ ما في زمانه من شرور! نقول إنه لو حدث واتفقنا على تعريف واسع كهذا للمعاصرة فما أصعب أن يكون المرءُ معاصرًا! وما أكثر من ينتمون بأجسادهم إلى عصر ما بينما ينتمون معرفيًّا وقيميًّا إلى عصور أخرى!

فإذا تصادف -مثلًا- أن دخلت منزل رجل لا تعرفه ووجدت أمامك مكتبة حافلة تحوي مئات المجلدات فسوف تميل لأول وهلة لتحكم بأنك أمام رجل لديه حياة عقلية تمامًا كما أن له حياة اجتماعية أو شخصية، ولكن إذا حدث وأن اقتربت من تلك الأرفف ووجدت أن هذه المكتبة الباذخة لا تحوي سوى كتب التفسير ومتون الحديث والمدونات الفقهية القديمة وكتب الفتاوى التي كانت تجيب عن أسئلة زمانها وكتبًا سميكة أخرى عن الفرق الدينية والمذاهب الكلامية المختلفة، والتي ظهرت وباد أكثرها قبل ألف عام مضت، وإذا بحثت -عبثًا- عن أي شيء ينتمي لزماننا فلن تجد له أثرًا حتى يغلب على ظنك أنه ربما كان أحدث تلك المؤلفات تأليفًا قد رحل كاتبها منذ مئات السنين! اختصارًا إنك إذا لم تجد كتابًا واحدًا عن الاقتصاد السياسي

1 علي شريعتي مفكر إيراني تقدمي (1933م- 1977م).

أو مطولًا عن التاريخ الحضاري العام أو نصًا روائيًا أو كتابًا وصفيًا عن علم الأديان المقارن أو كتابًا في الفيزياء الرياضية أو مبحثًا عن نظرية الأدب وما إلى ذلك من معارف عصرنا فأنت إذن -في أغلب الظن- أمام ذات تعاني من أزمة ما، وكما قد تكون هذه الأزمة أزمة فردية لا تعدو صاحبها فقد تكون كذلك أزمة تلك الذات الفردية مظهرًا وتجليًا لأزمة عامة شاملة تمر بها جماعة بشرية بأسرها!

إذا ما رأينا مثالًا اتسعت فيه الشُقة بين الوعي الفردي لشخص ما وبين ثقافة عصره فنحن أمام توصيفين لا ثالث لهما: الجهالة أو الاغتراب! أي إن كانت هذه الهوة المعرفية قد حدثت بغير إرادة من الفرد بأن فرضت عليه تلك الحالة فرضًا -بالسجن مثلًا- أو كان ذلك لضعف شخصي في مقدرته الإدراكية على تحصيل تلك المعرفة الضرورية فنحن إذًا وببساطة أمام حالة الجهالة، أما إذا حدثت تلك الهوة بشكل إرادي ومقصود فهذه هي حالة الاغتراب أو العيش الاختياري في المنفى الثقافي!

وإذا كنا لا ندري في الحقيقة أيهما أشد سوءًا من الآخر: أهي الجهالة ونقص المعرفة أم القطيعة المعرفية والتنكر العمدي لها؟ فالأمر الذي لا نشك فيه أن شيوع تلك الحالة بمظهريها يشكل خطرًا داهمًا على الفرد نفسه وعلى الجماعة التي يعيش فيها، ولنسمي هذه الحالة الإدراكية والمعرفية الخطرة باسم (الرؤية السلفية)، ولسوء الطالع فمجتمعنا العربي لا يعاني ندرة في كلتا الحالتين!

الرؤية السلفية ومعالمها

في البداية نقول إن جوهر الرؤية السلفية هو موقف من التاريخ! فليست السلفية بالمعنى العام إلا نفيًا للتاريخ باعتباره حركة دائبة للأمام، واعتقادًا جازمًا من تلك الرؤية -الحولاء- في أن مستقبل البشرية يقبع خلف ظهرها هناك في عصر ذهبي سعيد مضى وانقضى منذ مئات السنين، فليس التاريخ- عندهم- مثلما يراه التقدميون حلمًا مراوغًا يمتد أمام البشر كما لو كان أفقًا هاربًا يتراجع كلما تقدمنا في سيرنا إلى الأمام، إذ لا نهاية لمطامح الإنسان ولا منتهى لكمالاته! بل يراه السلفيون -على خلاف هذا تمامًا- مثل سارٍ بليلٍ يبتعد تدريجيًا عن مصدر الضوء، لذا فالعتمة تشتد في عينيه كلما أوغل في الحلكة مبتعدًا عن مصدر النور الوهاج!

إذن فليست هناك سلفية -بداهة- إلا مع وجود فترة مظلمة يتوق أهلها شعوريًّا إلى تلك الفترة المضيئة -حقيقة أو وهمًا- من تاريخهم، وعلى هذا يمكننا القول إن السلفية هي التطلع المشوب بالحنين والتنهد لذكرى ماضٍ جميل من شرفة حاضر محبط وكئيب.

وتتميز السلفية كذلك معرفيًّا باعتقادها في أن كل الحقائق الأساسية قد عُرفت منذ زمن بعيد ولم يتبق أمام بقية العصور سوى أن تجمع أشتاتها وأن تعيد إنتاج مضمونها المرة بعد المرة في قوالب جديدة، إنما لا سبيل أبدًا إلى كشف جوهري لم يُعرف من قبل ناهيك بأن يكون هذا الكشف المعرفي الجديد مصوبًا أومصححًا لما عرفه السابقون من أهل تلك الحقبة الذهبية!

وتتميز الرؤية السلفية أيضًا بأن نماذجها الإنسانية من أهل تلك الفترة الذهبية ليسوا مجرد آحاد من الناس يتحققون بهذه القيمة المعرفية أو الروحية أو تلك وسوف يجود الزمان بأمثالهم، بل وبأفضل منهم، كلا! إنهم يعتقدون اعتقادًا راسخًا في أن أهل تلك الحقبة يجسدون النماذج الفريدة التي ستظل أبدًا النماذج الأسمى، وليس هناك من سبيل أمام بشر كل العصور لبلوغ شأوهم وإن أمكن الاقتراب -بشق الأنفس- من ذراهم الشاهقة!

وهذا الإيمان المطلق في حدوث تجربة بشرية كاملة لا تتكرر مهما فعلت الأجيال اللاحقة عليها إلا ويكون الفارق بينهما شاسعًا بقدر ما تكون المسافة بين الصورة وبين المثال هو ملمح أساسي في كل رؤية سلفية!

ولكن إذا أمكن تخيل صور متعددة من (السلفيات) أدبية كانت أو اجتماعية إلا أن مجموع تلك المعالم السابقة لا تكاد تتجمع سوية إلا في السلفيات الدينية وحدها، لأن كل تصور ديني في الأساس هو في جوهره رؤية تريد أن تفلت من لعنة الزمني والنسبي وتطمح إلى الأبدي والمطلق! فالرؤية السلفية وإن شاع عنها أنها منظومة سلوك إلا أنها بالأساس منظومة اعتقاد منغلقة، حيث تتداخل فيها جميع تلك العناصر السابقة، ويسبق هذا كله عظيم الاعتقاد في الصوابية التامة والمطلقة لنص ديني بعينه يحوي في ثناياه كل الحقيقة! وهي من أجل ذلك رؤية تمامية تمجد اليقين وتذم روح التشكك والارتياب وتوجب الاتباع وتجرم الإبداع ولا تقبل المراجعات إلا في التفاصيل، أما إعادة طرح الأسئلة حول الأمور الأساسية فلا!

وأما أخطر معالم تلك الرؤية فهو الميل إلى التفسيرات الحرفية للنصوص الدينية، وهو ما يجعلها رؤية خطرة لأنها لا تبعد عن التطرف سوى بخطوة واحدة، ولا يفصلها عن الإرهاب المسلح سوى خطوتين! فهل هي واسعة حقًا تلك المسافة التي تفصل بين ما كان يفعله تنظيم (داعش) بالأبرياء وبين من يقبل حرفيًّا ظاهر معنى هذا الحديث «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإن فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»؟ ألا يفسر لنا هذا سهولة الانتقال من السلفية الوعظية إلى السلفية الجهادية؟

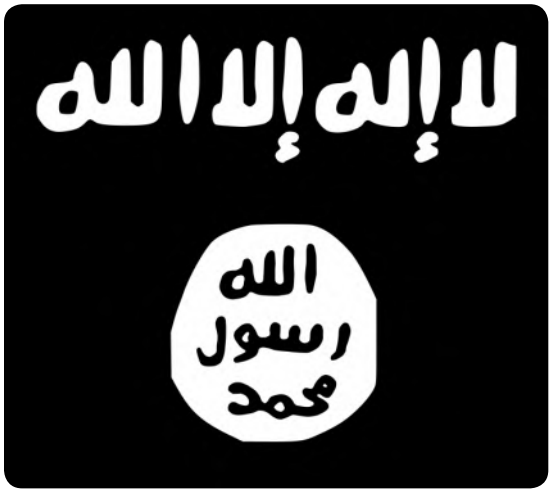

شعار تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

أما كيف تتم تلك النُقلة فهذه سمة أخرى من سمات الرؤى المغلقة، حيث تتحول الرذائل البشرية في دوائر الإدراك المغلقة تلك إلى فضائل، وتستحيل العيوب التي لا تستحق سوى القدح إلى مزايا تستحق الفخر والمدح، فالتعصب للرأي هو تثبت ويقين، والعُجب والاعتداد بالنفس هي ثقة المؤمن وعزة أهل الحق، والقسوة والغلظة هي شدة المؤمنين على أعداء الله من الضالين الكافرين، والسلب والنهب هو جهاد وفتح..إلخ!

السلفية الإسلامية

أما عن السلفية الإسلامية في العصر الحديث فيمكن لمن شاء أن يعتبرها رد فعل طبيعي على تلك الهجمة الاستعمارية التي أخضعت بلاد المسلمين وأحدثت للعقل المسلم تلك الصدمة المروعة وأثارت فيه هذا السؤال الموجع: كيف حدث هذا؟! وكيف تحولنا من القوة إلى الضعف ومن فتح الممالك والبلدان إلى أن نتعرض للغزو والاستعمار؟!

لم تكن السلفية الإسلامية المعاصرة في البدء سوى استجابة متطرفة للعودة إلى الذات حفزتها وأحدثتها ظاهرة الاستعمار الأوروبي للعالم الإسلامي -مثلما أثارت نزعات أصولية أخرى في ثقافات مختلفة تعرضت لذات ما تعرض له العرب المسلمون- ولكن يمكن القول إنه ربما كانت الأصولية الإسلامية هي أكثر الأصوليات عنفًا وغضبًا، ليس لأنها تلقت صدمة مروعة جاءتها في عقر دارها فحسب، بل لأنها كانت أيضًا نتاج رؤية شاملة ناجزة استكملت ملامحها كأيديولوجيا لحضارة منتصرة ظلت لقرون طويلة تغرد وحدها، ولم ترَ تلك الرؤية قط أنها تحتاج إلى شيء من خارجها؛ فهي -في اعتقاد أصحابها- رؤية تامة كاملة وأخيرة، لكنها وقد تلقت ضربة موجعة لكبريائها ليس فقط بتلقيها الهزيمة العسكرية، بل لأنها وقفت أيضًا عاجزة مرتبكة أمام أسئلة الواقع الذي تغير بسرعة مدهشة بسبب الظاهرة الاستعمارية. فجاءت الأصوليات -بشكل عام- كرد فعل على التحديث القسري الغشوم الذي حاول الإطاحة بكل مظاهر الخصوصيات الثقافية لصالح فرض نمط ثقافي بعينه وهو منظومة قيم الحضارة الأوروبية الحديثة، والتي هي نتاج تجربة محلية كغيرها من الرؤى الحضارية الأخرى وإن اعتبرها الأوربيون الحضارة الأعظم بين جميع الحضارات التي أبدعها الإنسان!

وإذا كانت العودة إلى الجذور ومحاولة استلهام الحلول بالرجوع إلى الذات قد أحيت بعض الاتجاهات النافعة في تراثنا الفكري إلا أنها -للأسف الشديد- قد أعادت إلى الحياة واحدة من أسوأ الرؤى التقليدية في الإسلام وأشدها خطرًا على المستقبل وهي المدرسة السلفية -أو مدرسة أهل الحديث- والتي كانت لا تشكل داخل ثقافتنا التقليدية سوى تيار صغير من بين تيارات عديدة أخرى، سواء أكانت تيارات عقلانية تمجد العقل كالمعتزلة أو تيارات روحية ذوقية تعلي من شأن الكشف والاستلهامات الباطنية مثل الاتجاهات الصوفية -على اختلاف مشاربها بين نظرية تأملية صفوية وبين عملية سلوكية شعبية- أو كانت اتجاهًا وسطيًّا كالاتجاه الأشعري الذي حاول ألا يجنح إلى التطرف وأن يلزم القصد والاعتدال بين معالم المدرستين السابقتين، إلا أن تلك المدرسة السلفية في العقود الأخيرة قد ذهبت بعيدًا -حد التبجح- بأنها تمثل وحدها الإسلام وتعبر عن رؤيته!

السلفية المصرية

انتشار المد السلفي في مصر ظاهرة تستحق -في ذاتها- الدراسة والتأمل، خصوصًا إذا ما تذكرنا أن المصريين لم يعرفوا هذا النمط من التدين -سلوكًا أو اعتقادًا- قبل أواسط السبعينيات من القرن الماضي، فلنا أن نتساءل: لماذا إذن فشا في مصر هذا الضرب من التدين حتى استطاع -في عدة عقود قليلة- أن يستقطب كل تلك الملايين التي أثار احتشادها الذعر والهلع في قلوب أنصار الدولة المدنية فيما سُمي بـ«جمعة حماية الشريعة» قبل عدة سنوات؟

الحقيقة التي نعتقدها أن هناك أسبابًا موضوعية كانت من وراء انتشار هذا النوع من التدين، يتمثل أولها في طبيعة الخطاب الديني بشكل عام؛ فالرؤية الدينية تقدم خطابًا مختزلاً وبسيطًا يجترئ أن يكون بديلًا لكل المعارف الأساسية العميقة والمتشعبة والمعقدة، فنراه يقدم إجابات ناجزة وسطحية عن الأسئلة الكبرى، فيكفي أن يجلس أحدهم أمام واعظ مفوه بليغ العبارة يقدم لمستمعيه خطابًا إنشائيًّا عاطفيًا حتى يشبع احتياجاته العقلية كلها! فهو يقدم له إجابة عن كل سؤال وحلًا لكل معضلة ومخرجًا من كل أزمة! وهذا الولع بالتبسيط ملمح عام نجده حاضرًا في جميع التصورات الدينية الشعبية، ولا فارق بين أن يقدمها لأتباعه شيخ سلفي يرتدي الجلباب ويجلس متجهمًا في وقار أو كان واعظًا إنجيليًا متحمسًا يصرخ على المسرح ويستعرض في عظاته الحماسية مواهبه التمثيلية البارعة!

سلفيو مصر داخل البرلمان

ولكن إذا كان هذا الملمح يتقاسمه الخطاب الديني كله فلما انتشرت الرؤية السلفية إذن؟ وهنا تأتي (المزية) التي يختص بها السلفيون دون غيرهم -بل يحق لمن شاء أن يعتبرها مناط الافتراق الأساسي بينهم وبين جماعات الإسلام السياسي كله- وهي أنها رؤية تجمع لصاحبها بين التدين وما يثيره من شعور بالطمأنينة الروحية وبين المسافة الآمنة من السلطة باعتبارها رؤية مهادنة؛ فتجعله في الوقت نفسه بعيدًا عن العمل السياسي المباشر ومخاطره؛ مما جعلها تفلح في أن تجذب إليها قطاعًا كبيرًا من الساخطين الناقمين، لكنهم من الذين لا يقاومون ولا يتصادمون مع الدولة وأجهزتها الأمنية الباطشة، أي أنهم إذا وجدوا فرصة آمنة تحركوا وانتشروا وإن التفتت إليهم الدولة غاضبة صمتوا وتوقفوا دون أن يفكروا للحظة واحدة في مصادمتها لأنهم في النهاية نتاج خطاب ديني رجعي تمت صياغة مرجعيته الأخيرة هناك في دولة المنشأ الخليجية تلك، حيث تُمجد هناك قيم طاعة ولي الأمر ولزوم التأدب معه، وحيث يتم الترويج هناك لتلك العلاقة الأبوية المفترضة بين الراعي وبين رعيته، والأهم من كل هذا ألا ضرورة هناك للديموقراطية، بل يكفي البلاد مجلس شورى ذو طبيعة استشارية لا يلزم الحاكم ولا يقيده بشيء، وحيث يقتصر من يُستشارون هناك على أهل الحل والعقد -من فقهاء السلطان وأعوانه- وحيث يستخرج ذلك الخطاب أساسه التنظيري من تراثنا القديم عبر استلهام مواقف بعض النماذج المهادنة سلسة القياد والتي شاءت لها خياراتها الذاتية ألا تدخل في صدام مع سلطة عصرها، فيتم استعادة تلك النماذج وحدها ويُغض الطرف عن نماذج أخرى ربما كانت مواقفها أكثر اتساقًا مع النصوص الدينية الأساسية، لكنه الخطاب الانتقائي الانتهازي المداهن، وأضف إلى ذلك كله الدعم السخي الذي قدمته وما تزال تقدمه تلك الدولة الخليجية التي تصدر الإرهاب إلى العالم كله عبر مراكزها الثقافية المنتشرة بمساجد عواصم العالم، ثم تحشد في الوقت ذاته حملة بزعامتها لمقاومة التطرف والإرهاب!

الطريق إلى المعاصرة!

«العاقل من عرف زمانه!» إذا كانت هذه العبارة الأخيرة -المعزوة إلى الشيخ عبد الوهاب الشعراني (1493م- 1565م)- تشكل -ربما- مفتاحًا عمليًّا لمن يستهدف كياسة التعامل مع الواقع الاجتماعي والسياسي وتجنب مخاطره، خصوصًا عندما يكون واقعًا استبداديًّا فظًا ولا رحمة فيه مثل العصر الذي عاش فيه صاحب تلك المقولة وناقلها! فإن كل تلك السطور السابقة والتي تكرم القارىء بإلقاء نظرة عليها ستكون سعيدة مغتبطة إذا ما كانت مجرد هامش تفسيري لهذه البساطة الساحرة التي تسطع من تلك الجملة الملهمة التي صدرنا بها هذه الفقرة، والتي استطاع أن يصكها بهذا النصوع رجل من أولئك المفكرين السابقين على عصورهم، ولتقدم لنا مفتاحًا أساسيًّا من مفاتيح المعاصرة وهو امتلاك الحس النقدي اللازم للتفرقة بين ما ينتمي لزماننا من قيم ومعارف وما كان يصلح منها للعصور السابقة!

وإذا أردنا مقياسًا واحدًا لرجحان المزايا الإنسانية في أعظم مظاهرها لكان هذا المعيار دون سواه -أي موقع وعي كل ذات إنسانية من خريطة أفكار المسيرة البشرية ومنظومة قيمها- فالأكثرية الساحقة من الناس -للأسف- يتخلفون بشكل واضح عن عصورهم، وقليل هم من يجسدون لحظاتهم التاريخية، وأقل القليل من يسبقون عصورهم ويتجلون في زمانهم كطليعة للمستقبل، فطوبى للغرباء!

نظر

▪ عيد الصلح

كيف تحولت نزاعات سيوة إلى عيد سنوي؟

صور: علي زرعي

نص: فتحية السيسي

عيد الصلح

كيف تحولت نزاعات سيوة إلى عيد سنوي؟

صور: علي زرعي

نص: فتحية السيسي

تقع واحة سيوة في الصحراء الغربية من جمهورية مصر العربية، وتبعد عن مرسى مطروح حوالي 330 كم. وكانت الواحة مركزًا لعبادة الإله آمون في العالم القديم، وكان الملوك يأتونها للزيارة ولاستشارة كهنة المعبد في أمورهم الكبرى. وشهدت الواحة تأثيرات من ثقافات شتى، الفرعونية والإغريقية والرومانية والأمازيغية والإسلامية والعربية.

تتكون الواحة من قرية «أغورمي» وهي أقدم القرى بالواحة، وقرية «شالي غادي». والسكان الأصليون هم من إحدى قبائل زناتة الأمازيغية الذين اختلطوا مع مرور الأيام بالبدو. وينقسم سكان الواحة إلى قسمين رئيسيين: الشرقيين في شرقها، والغربيين في غربها.

أخبرنا أحد شيوخ سيوة: منذ ما يقرب من القرن والنصف، حدثت خلافات بين قبائل سيوة الغربيين ذوي الأصول العربية والقبائل الشرقية ذوي الأصول الأمازيغية، وصلت إلى عدم زواج قبائل الشرقيين من قبائل الغربيين، لاختلاف الأصول بينهم، رغم أن جميعهم يتحدثون اللغتين الأمازيغية والعربية. وبعد اشتداد المنازعات بين تلك القبائل، جاء الشيخ محمد المدني إلى سيوة، وهو مؤسس الطريقة المدنية الشاذلية بالواحة، وهي إحدى فروع الطريقة الشاذلية الشهيرة، والشيخ محمد المدني يُنسب إلى المدينة المنورة مسقط رأسه، وكان من أعيان الصوفية في عصره.

استطاع المدني التدخل فى الأمر ومحاولة حل النزاع، حتى نجح في عقد الصلح بينهما، ووضع نظامًا لتجديد تلك المصالحة سنويًّا، بأن يتناول الجميع الطعام معًا في حب الله وذكره، حتى لا يظل هناك خلاف بينهما، ثم أمر أحد كبار القبائل الجميع بالخروج، فخرجوا مهللين فرحين بما حدث، من هنا أطلق عليه عيد الصلح، والذي يحدث كل عام في الليالي الثلاث القمرية من شهر أكتوبر، وأطلق عليه أيضًا عيد الحصاد، نسبة إلى موسم جمع البلح والزيتون في مدينة سيوة في ذلك الوقت.

يستعد الطباخون في اليوم الذي يسبق الاحتفال بتجهيز الطعام الذي يشارك فيه أهالي الواحة بمجهودهم الذاتي، حيث تقوم المساجد بجمع التبرعات من جميع القبائل بالواحة لشراء مستلزمات الطعام، من لحوم وأرز وأواني طهي وإعداد مخبوز الرقاق (المجردق)، بينما ينشغل أصحاب الألعاب في نصب خيامهم في الطرق القادمة من الواحة إلى جبل الدكرور، استعدادًا للاحتفال.

وفي الصباح الباكر، يترك الجميع منازلهم، متجهين إلى ساحة الاحتفال، كما يبدأ الزوار بالتوافد من المدن المجاورة، وكذلك الدول المختلفة لمشاهدة ذلك الاحتفال الضخم.

يبدأ الطباخون بتحضير الطعام، ويقوم الجميع بمناولة الأواني بعضهم بعضًا، مرددين بعض الأذكار والأناشيد الصوفية، ويقوم أحد كبار شيوخ القبائل بمناداة الجميع بأن أقدموا وتعالوا «هيووا هيووا» وما إن يسمع الجميع الكبار والصغار هذا النداء حتى يلتفوا في حلقات على الأرض في الساحة المجاورة لجبل الدكرور، ويقوم أبناء القبائل بنقل الأواني إلى جميع الحاضرين أسفل الجبل، فيمدون أيديهم إلى «البركية» أي الفتة، وسميت بذلك لاعتقادهم بأنها تجلب البركة عند أكلها في جماعة.

وعندما يحل المساء، يقوم أبناء الطريقة الشاذلية بعمل حلقات ذكر بمشاركة جميع أهالي سيوة في الساحة الرملية المواجهة للجبل، ملتفين في حلقة واسعة يتوسطها شيخ الطريقة، مرددين بعض الأذكار والابتهالات الخاصة بهم مثل «حيٌّ حيٌّ» و«لا إله إلا الله».

تستمر طقوس الاحتفال ثلاثة أيام بلياليهم، حيث يذهب الأطفال بعد تناول الطعام فرحين بملابسهم الملونة إلى ساحات اللعب.

في حين يذهب كبار الشيوخ إلى البيوت القديمة وسط الجبال، يتبادلون الحديث ويتشاورون فيما بينهم حتى تصفى جميع الخلافات، فلا ينتهي هذا العيد إلا وقد رُفعت راية الصلح بجميع أرجاء الواحة، وكأنهم وُلدوا من جديد، فلا يوجد مجال لتلك الصراعات القديمة مرة أخرى، حتى الخلافات الشخصية تنتهي بمجرد انتهاء الاحتفال وكأن شيئًا لم يكن.

لا إله إلا الله
محمد رسول الله

ويُختتم العيد صباح اليوم الرابع، حيث يبدأ الشيوخ والطباخون بالنزول من جبل الدكرور، في مسيرة يقودها كبير الشيوخ مهللين ومكبرين سيرًا على الأقدام، متجهين إلى المسجد الكبير بالواحة، تأكيدًا على نشر التسامح والتصالح بين الجميع.

دراسات

- **العقلانية في أزمة: هل دخلت ما بعد الحداثة من باب علم النفس؟**

  شادي عبد الحافظ

- **النهضة الأدبية عند سلامة موسى تغريب أم تجديد لم تكتب له الحياة؟**

  أيمن عيسى أحمد

- **تطور تشريعات النقابات العمالية من الملكية حتى الآن**

  فاطمة رمضان

1

العقلانية في أزمة:
هل دخلت ما بعد الحداثة من باب علم النفس؟

شادي عبد الحافظ

تبدأ النظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة من نقطة انطلاق واحدة، وهي موقفها جميعًا من عقلانية الإنسان. وعلى قدر هذا الاختلاف بينها، حول درجة العقلانية، تختلف تلك النظريات فيما بينها على طيف واسع من الاستنتاجات، تبدأ بافتراض أن الإنسان كائن عقلاني يمكن أن يتصرَّف بحرية، وتنتهي إلى ضرورة التحكم، أو الاستبداد، إذا ما وصلت إلى أن الإنسان كائن غير عقلاني لا يمكن له بسهولة أن يتصرَّف بشكل مفيد لنفسه أو للصالح العام. بالطبع لا يمكن أن توجد، على أرض الواقع، تلك الحالات المثالية الكاملة في الناحيتين، لكن المجال البحثي الذي يسعى إلى تحديد نقطة على الخط الممتد بينهما قد تغير بصورة قاسية على مدى نصف قرن مضى. نعم، لدينا أدمغة غاية في التفرد، وقدرات إدراكية عظيمة مقارنة بأقرب الكائنات الحية، لكن على الرغم من ذلك فإن عقولنا لا تتكيف بسهولة مع المتطلبات الأساسية للعقلانية.

في ثمانينيات القرن الفائت حاولت ليدا كوسميدز من جامعة كاليفورنيا، التلاعب بمسألة كان قد أثارها بيتر كاثكارت واسون (Wason 1971) قبل ثلاثين عامًا تقول إن البشر، بخضوعهم إلى مشكلات منطقية، فإنهم لا يؤدون بشكل جيد. أحد النماذج التي طرحها واسون كانت لعبة البطاقات الشهيرة: لنفترض أن هناك أربع بطاقات، مكتوب على كل منها رقم أو حرف، البطاقات التي احتوت حرفًا يقع في خلفيتها رقم، والعكس صحيح. يقوم فريق العمل البحثي بعرض وجه واحد من البطاقات الأربعة على الخاضعين للتجارب، ولتكن مثلًا 4، 5، A، D مع قاعدة بسيطة تقول "في خلفية كل حرف A، حتمًا يوجد رقم 4"، بعد ذلك يُطلب إلى الخاضعين للتجربة أن يختاروا أيًّا من البطاقات لتُرفع فنرى ما يقع بخلفيتها كي نفحص صحة ذلك الادعاء.

ليدا كوسميدز

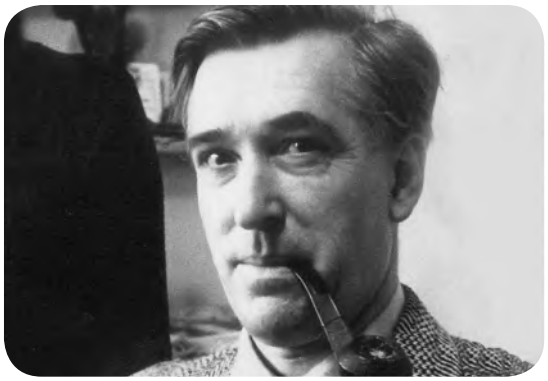

بيتر واسون

يميل 90 ٪ من الناس إلى إجابة خاطئة عن هذا الاختبار. بالطبع سوف يرفع الجميع البطاقة A لفحص إن كانت تحتوي على 4 في خلفيتها أم لا، لكنهم في الخطوة التالية يقومون برفع البطاقة التي تحتوي على رقم 4 لفحص وجود A في خلفيتها، رغم أن القاعدة تقول إنه فقط في خلفية كل A توجد 4 وليس العكس، قد يكون هناك أي حرف في خلفية الرقم 4 ولا تنكسر القاعدة، والصواب في هذه الحالة هو رفع البطاقة ذات الرقم 5 للتأكد من أنها لا تحتوي على حرف A في خلفيتها، أما رفع D أو 4 فلا توجد فائدة مرجوة منه.

في تلك النقطة تتدخل كوسميدز (Cosmids 1989) لعمل اختبار مشابه، لكن في سياق مختلف. في الاختبار الجديد هناك أيضًا أربع بطاقات، على كل منها صورة أو رقم يمثل العُمر: 24، 16، أو صورة لعبوة مياه غازية، أو صورة لزجاجة خمر. أما الادعاء الجديد فهو "إذا كنت تحت 18 سنة، لا يمكن أن تشرب الخمر". بعد ذلك يُطلب إلى الخاضعين للاختبار تحديد أفضل البطاقات لفحص صحّة الادعاء السابق. هنا يميل معظم الخاضعين للتجارب إلى الاختيار الصحيح، وهو رفع صورة زجاجة الخمر لفحص العُمر في خلفيتها، ورفع البطاقة ذات الرقم 16 الذي يمثل العُمر لفحص إن كان في خلفيتها صورة لزجاجة خمر أم لا.

الحساسية تجاه السياق

إنه نفس الاختبار بالضبط، ونفس الخدعة المنطقية، لكن كوسميدز، بذكاء شديد، تترجمها إلى سردية ذات سياق اجتماعي، قصة يتداولها الناس ويتحدثون عنها بشكل طبيعي، حينما نسأل: لماذا لم يرفع الناس صورة عبوة المياه الغازية للتأكد من أنها لا تحتوي على العمر 24 كما فعلوا في التجربة السابقة؟ فإن الإجابة هي أن المشكلة غير ذات علاقة بالتجريد المنطقي تحديدًا، فهم بالفعل قادرون على إيجاد حلول للألغاز المنطقية كما نرى، لكنهم فقط أكثر استجابة حينما تكون الاختبارات المنطقية ذات علاقة بعمليات اجتماعية، أو حتى لو كانت فقط مقدمة في صورة تظهر على أنها كذلك. الجميع يعرف أن شخصًا يبلغ الرابعة والعشرين من عمره يمكن أن يشرب مياه غازية بالطبع.

مهما تكررت التجارب، وتعقدت السياقات، كانت النتائج دائمًا أكثر وضوحًا كلما ارتبطت بقصص وحكايات متماسكة بشكل أكبر. يشير ذلك الاختلاف الواضح بين نتائج التجارب المجردة وذات السياق إلى أن البشر حسّاسون تجاه السياقات، ويتفاعلون معها بشكل أكثر مرونة وسهولة وتقبلًا، وحينما تكون نفس المشكلة المنطقية "سهلة" أو "صعبة" حسب السياق، فالعقل إذن لا يمثل أداة ذات غرض عام، لكنها -ربما- أداة سياقية، تخدم وظائف محددة في ظروف بعينها.

لكن لتحقيق فهم أفضل لتلك الفكرة، من جانب آخر أكثر اتساعًا، يمكن أن نتأمل مجموعة من التجارب (BRENNER et al., 1996) التي قام بها كل من لايل برينر وديريك كوهلر وآموس تفيرسكي، حينما شرعوا بعرض إحدى القضايا القانونية على طلاب السنة الدراسية الأولى من جامعتي ستانفورد وسان جوز. تضمنت القضية اتهام أحدهم بالتعدي على ممتلكات الغير حينما حاول استجواب أحد العاملين في صيدلية ما، وكان هذا المتهم بالفعل موظفًا في هيئة رقابية على الصيدليات لكن لم يكن مسموحًا له استجواب العاملين بها. بعد عرض جميع المعلومات الممكنة على الطلبة الخاضعين للتجربة تم تقسيمهم إلى ثلاثة مجموعات، الأولى تحدثت مع محامي المتهم، والثانية تحدثت مع محامي الصيدلية، والثالثة مع كليهما، ثم طُلب منهم إصدار حُكم نهائي.

لايل برينر

ديريك كوهلر

عاموس تفيرسكي

جاءت النتائج (BRENNER et al., 1996) لتقول بوجود ميل واضح من الطلبة لتخفيف الحكم عن الخصم الذي تحدث محاميه معهم. لكن الفكرة ليست تحديدًا في هذه النتائج المتوقعة (فنحن نعرف أن العاطفة قد تلعب دورًا في تحيزات البشر)، بل في النمط الذي قدمت به المعلومات إلى هؤلاء الخاضعين للتجارب. فقد تم إعلامهم أنهم يتعرضون فقط لجانب واحد من القصة، وأنها لهذا السبب ليست كاملة، وتم إعلامهم بكافة المعلومات الممكنة عن القضية، لكن هذا التنبيه لم يمنعهم من الوقوع في خطأ التحيز للجانب الذي استمعوا له، ذلك لأن المشكلة لم تكن بالأساس في التعاطف مع محامي الخصم، بل كانت في القاعدة التي صاغها دانيال كانيمان مع تفرسكي (Kahneman 2011) والتي تقول إن الناس، بشكل جذري، غير حسّاسين لكم وكيف المعلومات التي تُقدم لهم، والتي -بدورها- تُنتج انطباعاتهم وحدسهم. بصياغة أوضح: لا يميل الناس فقط إلى القفز ناحية النتائج مباشرة وتخطي جانب تحليل المعلومات المتاحة، ولكن حتى مع معرفتهم بالضرورة الشديدة لوجود معلومات إضافية والتي قد تغير من أحكامهم النهائية، إلا إنهم كانوا أكثر ميلًا لاتخاذ القرار على أية حال.

لكن جانبًا آخر من هذه التجربة قد يدعونا للتأمل قليلًا، ما يعيدنا من جديد لتجارب كوسميدز السابقة، وهو أن البشر يميلون إلى تلقي المعلومات المتاحة عن قضية ما، أيًّا كانت، بداية من اختيار مسلسل مناسب للفُرجة وصولًا إلى اختيار مرشح رئاسي، في صورة سردية؛ حكاية متناسقة قدر الإمكان. هذا بالأساس هو ما دعا الخاضعين للتجارب لإصدار أحكام أكثر ميلًا لصالح أحد الخصمين، حيث إن تقديم المحامي لجانبه من المعلومات في صورة سردية يدفع المستمع للتعامل معها بصورة أكثر سهولة وتقبُّلًا.

دانيل كانيمان

نحن أيضًا نفعل ذلك. في كتابه "التفكير بسرعة وببطء" يقول دانيال كانيمان إننا نبني أفضل قصَّة ممكنة من المعلومات المتاحة، وإن كانت قصة جيدة فسوف نؤمن بها. في تلك النقطة يمكن أن نتأمل واحدة من أقدم التجارب في علم النفس الاجتماعي، حيث قام فريتز هايدر وماريان سيميل (Heider 1944) بعرض فيديو قصير يمثل حركات لمجموعة من الأشكال الهندسية على الناس، ثم طُلب إليهم بعد ذلك شرح ما تمثله هذه الحكاية. هنا كان من السهل على الخاضعين للتجارب خلق قصة مكتملة لها علاقة بحركة كرة ومثلثين فقط. بالطبع قصد هايدر وسيميل أن تبدو الحركات كأنها تُشبه قصة ما، لكن الفكرة ليست في أن البشر لديهم قدرة على البحث عن سرديات، وإنما قدرتهم على خلق سرديات مهما كانت المعطيات بسيطة، أو قليلة، أو مجردة.

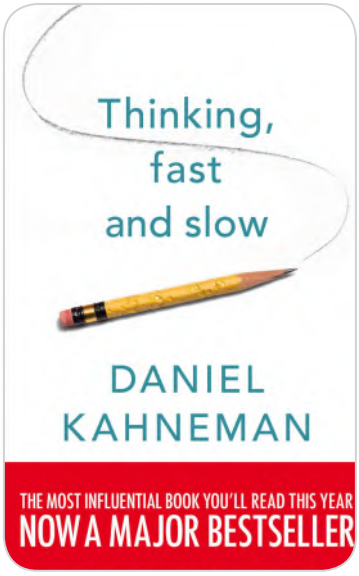

غلاف كتاب التفكير بسرعة وببطء

فريتز هايدر

سرديات مقنعة قصيرة

والمشكلة الرئيسية هي أن السرديات، تلك التي نكونها نحن أو نتقبلها كصورة للمعلومة المجردة، تقتطع جزءًا من الحقيقة في سبيل ضبط السرد، بالتالي لا تكون عقلانية بالكامل، خاصة وأنها تقدم وجهة نظر الشخص الذي يصنعها. وبما أننا نتقبل السرديات بدلًا من المعلومات المجردة فإننا، إذن، عرضة للوقوع في أسر اتخاذ قرارات غير عقلانية.

بمعنى أوضح، لا يميل أي منا بسهولة إلى التساؤل عمَّا يحتاج أن يعرفه لكي يتمكن من تكوين وجهة نظر موضوعية بالكامل حول قضية ما ما دام هناك سردية. بل إن سياق هذه السردية -كما يقول كانيمان- يغير بشكل جذري من معنى المعلومات المُتضمنة فيها، بحيث يتمكن فارق بسيط في طريقة الحكي، كالقول إن هذا المنتج خالٍ من الدهون بنسبة 80 ٪ أو يحتوي على دهون بنسبة 20 ٪، وهو تعبير عن نفس المعلومة، من التأثير على كم مشتريات هذا الشخص من المنتج.

يضيف دانيال كانيمان (Kahneman 2011) أن تكوين سردية يتم بشكل بديهي، لأنه كلما قل عدد المعلومات أمكن تكوين سردية أفضل وأكثر إقناعًا، وبالتالي نتقبلها سريعًا في الكثير من الأحيان. لكن البديهة -بدورها- تتجنب الغموض، وتتجنب المعلومات غير المتاحة، وتضع العالم في أدمغتنا بصورة مجموعة من السرديات البسيطة. بالتالي فإن ما نعتقده عن العالم أبسط -بشكل جذري- من العالم نفسه وما يحويه من أحداث ومعلومات. وسوف نتطرق إلى تلك النقطة بصورة أكثر تفصيلًا حينما نصل إلى تجارب ليوناید روزنبليت وفرانك كيل، من جامعة ييل، في أواخر التسعينيات.

في الحقيقة فإن دانيال كانيمان يرتكز في عمله، وهو ما حصل عنه على جائزة نوبل للاقتصاد 2002، على مبدأ يقول إن البشر ليسوا كائنات عقلانية بالكامل أو أنانية بالكامل، وإن ذوقهم قابل للتغير بسبب تغير الظروف المتاحة أثناء اتخاذ قرار ما. ذلك يقف تمامًا على العكس من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية: يعطي الناس وزنًا أكبر للحاضر على المستقبل، وللمعلومات المتاحة على غير المتاحة مهما كانت ضرورية، وللألفة مع تلك المعلومات أولوية على المعلومات الجديدة رغم أن العكس قد يكون صحيحًا، ويعطون المخاوف من الخسارة قيمة أكبر من الإقبال على المكسب، ويتقبلون المعلومات المقدمة في صورة قصصية أكبر من البيانات والإحصاءات، في الحقيقة فإنهم يتجاهلون الإحصاءات بالأساس للتفكير دائمًا في حالة فردية، لهذه الأسباب يعطي الشخص احتمالًا أكبر لفوزه باليانصيب، وهو بالطبع احتمال غاية في الضعف، لكنه لا يركز في الاحتمال بقدر ما يصب تركيزه على مبلغ الجائزة ويتحرك من خلاله.

البديهة البشرية -حسب فرضية كانيمان (Kahneman 2011)- تعمل بشكل آلي، حينما تُسأل عن جنسية كارل ماركس فسوف تجيب فورًا بأنه "روسي الجنسية"، ثم تفاجأ حينما تعرف أنه ألماني. لكن السؤال هنا ليس "لماذا يخطئ

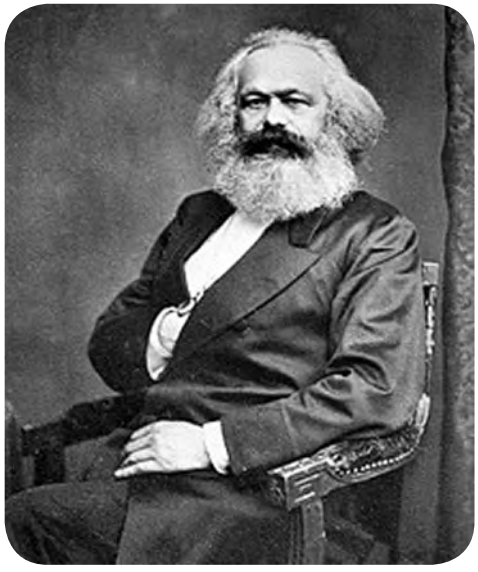

كارل ماركس

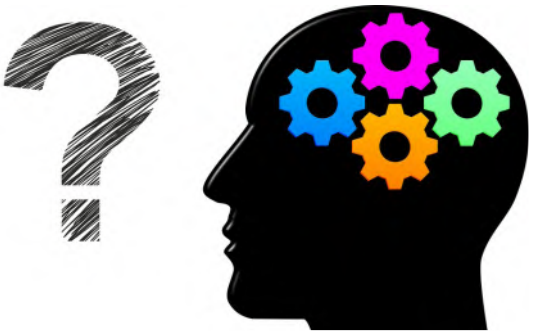

الجميع في إجابة هذا السؤال؟" بل "لماذا يخطئ الجميع نفس الخطأ؟". لفهم الإجابة عن هذا السؤال المحيِّر دعنا نتأمل إحدى الأحاجي الشهيرة التي تقول إنه إذا كان مجموع ما مع "حسام" و"علي" هو 11 جنيهًا، وكان الذي مع "علي" أكبر من "حسام" بـ 10 جنيهات، فكم يمتلك "حسام"؟

إجابة معظم الناس على هذا الاختبار خاطئة كذلك، فهي ليست جنيه واحد وإنما فقط نصف جنيه، حتى حينما عُرض هذا الاختبار البسيط على طلبة الاقتصاد بجامعة برينستون، وحتى مع تركهم لفترة مناسبة، كانت إجابات 45 ٪ منهم خاطئة على هذه الأحجية الرياضية البسيطة. في تلك النقطة يخرج كانيمان باستنتاجه الأهم الذي يقسِّم الآلية التي يدرك ويقفز بها الناس إلى النتائج مباشرة إلى مرحلتين (Kahneman 2011):

1 – إذا تطلب أمر ما معالجة عقلية أكثر تعقيدًا، لكن كانت هناك معالجة أكثر سذاجة قادرة على الولوج إلى العقل بصورة أسهل، فسوف يختار العقل المعالجة الأكثر سذاجة مباشرة.

2 – العقل لن يعي من الأساس أنه وضع معالجة ساذجة محل معالجة أكثر تعقيدًا لأمر قد تطلَّب الأخيرة، بل سيدرك الأولى على أنها "بديهية".

هذا هو السبب في أن إجابات معظم الناس على السؤالين السابقين لم تكن فقط خاطئة، لكنها كانت بنفس الخطأ. في حالة ماركس تربط البديهة سريعًا بين ماركس وروسيا والاشتراكية، وفي الحالة الثانية نتخطَّى حاجتنا لتأمل المسألة، فنحن لا نرى إلا 10 و11، والفارق بينهما هو إذن رقم 1، بينما الإجابة المنطقية الصحيحة هي 0.5. ما يحدث هنا هو عملية ربط بين متغيرات من المفترض أنه لا علاقة بينها ثم القفز إلى النتائج. في إحدى التجارب، على سبيل المثل (Kahneman 2011)، طُلب إلى الناس أن يتذكروا آخر ثلاثة أرقام من هاتفهم الأرضي، ثم طُلب منهم بعد ذلك أن يتخيلوا أن هذا الرقم هو تاريخ لحدث ما، لتكن معركة شهيرة مثلًا، بعد ذلك يُطلب إليهم وضع تخمين عن التاريخ الحقيقي لتلك المعركة، هنا ستتناسب تخميناتهم مع أرقام هواتفهم. ورغم أن كلا المتغيرين لا يرتبط بالآخر بأية صورة بالطبع (رقم الهاتف وتاريخ المعركة) إلا إن النظام البديهي لا يعمل بتلك الطريقة، لكنه فقط يبحث عن أقرب السرديات المتاحة في السياق الحالي.

هناك فارق بين أن نرى صورة وجه شخص غاضب وأن نرى مسألة رياضية تطلب حاصل ضرب 12 في 174 على نفس السبُّورة، في الحالة الأولى نميل تلقائيًّا إلى قراءة تعابير وجه هذا الشخص والوصول إلى استنتاج يقول إنه غاضب، نفعل ذلك بشكل طبيعي وآلي بالضبط كأن نرى شيئًا ما، في الحقيقة فإنه لا يمكن لنا بسهولة التفريق بين أن نرى وأن نستخدم بديهتنا، فهي أقرب ما يكون لحاسة أخرى، أما عن المسألة الرياضية فغالبًا ما نتغاضى عن محاولة إيجاد حل لها، لأننا في هذه الحالة نتحكم في أسلوبنا للتعامل مع الأحجية.

يقسِّم دانيال كانيمان (Kahneman 2011) الآليات التي نتعامل بها مع المعلومات المتاحة أمامنا إلى نظامين، الأول هو ما نعرفه جميعًا باسم "البديهة"، وهو نمط تفكير سريع، لا يحتاج إلى بذل جهد، يتم بشكل آلي تمامًا. أما الثاني فهو نظام تفكير بطيء، مُتحكم فيه، ويحتاج إلى بذل جهد عقلي. هناك دائمًا فاصل واضح بين النظامين، لكن في حالات الاضطراب، كأن تدفع الخاضع للتجربة إلى أن يحفظ عددًا مكوَّنًا من سبعة أرقام، تنهار قدرتنا على التركيز في مهمة واحدة لنظام التفكير البطيء، وتمسك البديهة بزمام الأمور، فيجمع النظام الأول البيانات ويضع أول سردية مقنعة في طريقه ويتعامل معها على أنها الصواب، بل والممثلة الرئيسية لـ "الحقائق" في بعض الأحيان.

الإجماع الخاطئ

لفهم مدى عمق المشكلة التي تواجهنا مع الجملة الأخيرة عن "الحقائق" دعنا نقول إن البشر، في أثناء تكوينهم للقرار الخاص بالقضية محل الفحص، لا يكونون واعين بالكامل لما يمثلونه أو حتى ما تمثله معارفهم من عمق. ونحن هنا أمام حالتين منفصلتين إن تأملت قليلًا، لكن لفهم ذلك يمكن أن نستحضر تجارب لي روس (Ross et al., 1979)، من جامعة ستانفورد، حينما بدأ مع خمسمائة من طلبة السنة الأولى في قسم علم النفس بنفس الجامعة، وكانت إحدى أفكار تجاربه المتنوعة، ضمن مجموعة من أربع دراسات، أن يخيَّر كلٌّ منهم في أن يقبل، أو لا يقبل، العمل لفترة قصيرة بوظيفة مهرج يقف خارج أحد المحال التجارية لدعوة الناس للدخول والحصول على وجبات شهيّة.

بالطبع سوف تتباين آراء الخاضعين للتجربة تجاه عروض

لي روس

ليون روزنبليت

فرانك كيل

كهذه، لكن في النهاية فإن نصف الناس تقريبًا سوف يقبلون بالمهمة. والمشكلة لم تكن في نسب القبول والرفض، بل في توقعات المشاركين عن قبول ورفض الناس الآخرين للتجربة. بمعنى أن القائم على التجربة سوف يسأل الخاضع لها في استفتاء منفصل عن نسبة الناس التي يظن أنهم سوف يوافقون على الخضوع للتجربة. جاءت النتائج لتقول إن الأشخاص الذين قبلوا بالتجربة قالوا إن 75 ٪ من الناس، في العموم، سوف يقبلون بخوض تجربة كتلك، بينما كانت إجابة المجموعة الأخرى هي العكس، أن نفس النسبة تقريبًا من الناس لن يفعلوا ذلك. وظهر تناسب طردي بين نسبة قبول الخاضعين للتجارب -أو رفضهم- لخوض التجربة مع درجات تصورهم عما سوف يُجمع عليه الآخرون من الناس.

لذلك يُسمى بـ"تأثير الإجماع الخاطئ"، حيث يميل البشر إلى اعتقاد أن الآخرين أيضًا يُجْمِعون على صحة أو ضرورة أو أهمية تلك القيمة، أو القناعة، أو الرأي، أو التوجه السلوكي، أو التفضيل، الخاص بهم. ويكون ذلك في أي شيء، بداية من تفضيل المسلسلات والأفلام وصولًا إلى التوجهات السياسية، لكن الأمر يتخطى مجرد الإجماع الخاطئ. في الاستفتاءات الموجهة للخاضعين للتجارب (Ross et al., 1979)، سواء في تجارب روس أو ما تلاها. كان أحد الأسئلة يطلب أن يضع المشاركون توصيفًا لشخصية من اتفق معهم في الرأي ومن رفض، فقاموا بإعطاء تعليقات متطرفة أو سلبية عن شخصيات وطباع الآخرين الذين اختاروا ألا يقبلوا بنفس اختياراتهم.

حينما نسأل: لما يفعل الناس ذلك؟ فإن هناك أسباب كثيرة، هي بالأساس موضوع هذا البحث، لكن أحدها هو التحليلات (Ross et al., 1977) التي يخرج بها الناس تجاه العالم من حولهم من خلال الكيفية التي يدركونه بها، وبشكل خاص نتحدث عن الكيفية التي نحلل بها تصرفات الآخرين تجاهنا. في تجارب روس، على سبيل المثال، تصوَّر الذين وافقوا على خوض التجربة أن الآخرين في الحرم الجامعي سوف يُقبلون عليهم لكي يسألونهم متعجبين: "ماذا تفعل؟"، فيرد الخاضع للتجربة: "أنا أشارك في تجربة علمية" فيرد الآخرون: "ذلك رائع!". بينما تصوَّرت المجموعة الأخرى الرافضة أن أحدهم، غالبًا من الجنس الآخر، سوف يراهم في ذلك الوضع ويعتبر ذلك مدعاة للسخرية. لقد بنى كل من الفريقين سردية متقنة وبسيطة، وآمن بها، وتسببت في اتخاذه قرارًا بالمشاركة من عدمها، بناء على السياق الذي وُضعت فيه البيانات.

وهم التفوق

أضف إلى ذلك أن تقييمات الناس لقدر معرفتهم مبالغ فيه بطبيعته، بمعنى أن المشكلة ليست فقط في توهُّم الإجماع، ولكنها أيضًا تتضمن تحيزًا إدراكيًّا آخر يصوِّر لنا قدراتنا المعرفية أعلى من غيرنا، وهو بدوره ما يدفعنا لتصوُّر أننا نمتلك حقائق موضوعية، وليست فقط آراء أو وجهات نظر، فتتأمل سردياتنا الخاصة وكأنها واقع العالم. في تلك النقطة يمكن أن نتأمل تجارب كل من ليوناید روزنبليت وفرانك كيل (Rozenblit et al., 2002) من جامعة ييل، والتي تهتم برصد فكرة البشر عما يعرفونه حقًّا عن الأشياء، حيث يُطلب إلى الخاضع للتجربة أن يقيِّم قدر معرفته بكيفية عمل شيء ما، كان ثلاجة مثلًا، درَّاجة، هاتفًا نقَّالًا... إلخ.

لكن قبل ذلك يتعلم الخاضع للتجربة كيف يمكن له وضع تقييم كهذا. فيبدأ بأخذ درس قصير عن كيفية تقييم معرفته بآلة معقدة، لتكن قوس النبالة الرياضي على سبيل المثال، فيتعلم أن يضع لنفسه سبع درجات من سبع إن كان يعرف شكل القوس وفيزياء عمله وأنواع الخشب والخيوط والمادة المصنوع منها، وأن يعطي لنفسه اثنتين من سبعة، مثلًا، حينما يكون كل ما يعرفه عن القوس الرياضي هو الشكل

العام للقوس، وهكذا.

بعد ذلك يخضع الشخص للاختبار، والفكرة أن يقيِّم قدر ما يعرف من معلومات عن الطائرة الهليكوبتر. هنا نسجِّل تلك القيمة في جدول ونعطيها اسم (القيمة الأولى)، ثم يُعطى كل الخاضعين للتجربة مقالًا مبسطًا يشرح آلية عمل الطائرة، ثم يُطلب إليهم من جديد تقييم قدر معرفتهم السابقة بنفس الآلة (القيمة الثانية). بعد ذلك يلتقي الخاضع للتجربة بخبير ليسأله عن بعض الأمور الفيزيائية البسيطة حول الطائرة، ثم يطلب من الخاضع للتجربة أن يقيم نفسه مرة أخرى (القيمة الثالثة)، وفي المرحلة التالية يُقدم له بحث علمي ضخم يشرح آلية عمل الطائرة بتفصيل دقيق، ويُطلب إليه إعطاء قيمة أخيرة (الرابعة) عن مقدار ما يعرف عن الطائرة الهليكوبتر.

تصل تجارب كيل وروزنبليت إلى استنتاج يقول إن البشر يخضعون لنوع من القصور الإدراكي يسمى "وهم عمق القدرة على الشرح"، ويقول إن الناس يظنون أنهم يفهمون الظواهر المعقدة سببيًّا بصورة أعمق مما يفهمونها بالفعل. لكن وهم عمق القدرة على الشرح لا يرتبط بالثقة الزائدة في النفس، بمعنى أن الخاضعين للتجارب واجهوا مشكلات مع ذلك النوع من التحيزات الإدراكية في شرح آليات عمل الآلات المتعددة، أو الظواهر الطبيعية، أو المواقف السياسية، إلا إنهم لم يخفقوا في تقييم قدراتهم بالنسبة إلى الحقائق (أسماء العواصم أو البلدان) أو الإجراءات (كطريقة عمل الكيك مثلًا أو كيفية عمل مكالمة دولية أو فتح حساب على الفيسبوك) أو السرديات (كفيلم أو مسرحية) وبالتالي فإن هذا النوع من التوهم الإدراكي يرتبط فقط بظواهر معقدة سببيًّا، ويعني ذلك أننا كبشر لا نستخدم طريقة تشبه النظريات العلمية أثناء شرح العالم لذواتنا.

في الحقيقة فإن "وهم التحكم" يعيدنا من جديد إلى كانيمان، حيث يرى الأخير أن المشكلة ليست فقط في أننا لا نعرف مدى عمق ما نعرف حقًّا، ولكن لأن النظام البديهي لا يقبل بالعمق من الأساس (Kahneman 2011). نحن نريد أن تُقدم لنا المعلومات في صورة سردية، يجب أن تكون تلك السردية بسيطة ومتناسقة وتحوي أقل عدد ممكن من المعلومات، ويجب كذلك أن تتحدث عن حالة فردية بعينها. لكن من جهة مقابلة فإن بيانات هذا العالم، والممثلة الحقيقية لعمقه، تقع في الإحصاءات والمعارف العلمية الصارمة. كذلك فإن جانبًا كبيرًا منها يحفه الغموض وعدم التأكد، وهو ما لا تقبله بديهتنا أيضًا، لهذا السبب -من الأساس- ربما لا يتقبل الناس العلم نفسه بسهولة. يشير إلى تلك النقطة لويس وولبرت (Wolpert 1991) بوضوح في "طبيعة العلم غير الطبيعية" حينما يتحدث في الفصول الأولى عن الفارق الواضح بين تصوراتنا عن العالم وتصورات الحقائق العلمية عنه.

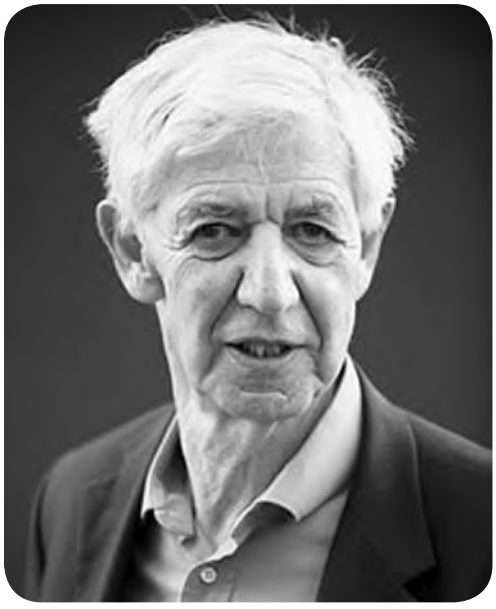

لويس وولبرت

تصب تلك المجموعة من التحيزات الإدراكية السابقة في مصلحة نوع آخر من الأوهام الإدراكية الذي يرتبط بدوره

غلاف كتاب طبيعة العلم غير الطبيعية

بإحدى غرائزنا كبشر، وهي الحاجة إلى الانتماء إلى "قبيلة". السؤال هنا هو ببساطة: ما الفارق بين القوانين التي تحكم أهالي إحدى قبائل الشمال الأسترالي وتلك التي تحكم أبناء حزب أو توجه سياسي ما في الولايات المتحدة الأمريكية أو في مصر في الحقبة المعاصرة؟ ما هي المحركات الرئيسية للسلوك البشري في الحالتين؟ بالإجابة على هذين السؤالين قد نصل إلى استنتاج آخر يوضح قدر الاختلاف في معايير المجتمعات عن اصطلاحات كالحداثة، والدولة، والعقلانية، والموضوعية... إلخ.

لفهم ذلك دعنا نبدأ من الواقعية الساذجة (Ross et al., 1996)، وهي ميل الإنسان إلى الاعتقاد أنه يرى العالم بشكل موضوعي، وأن أي شخص "طبيعي" سوف يرى العالم بنفس الصورة الخاصة به إذا اتبع نفس القواعد الموضوعية، بينما الآخرون (هؤلاء الذين لا يتفقون معنا) هم غير عقلانيين، وبالتالي متحيِّزون أو ربما أغبياء. في الحقيقة يتخطى الأمر حدود الشخص العادي إلى مَن يعرف بوجود تلك التحيزات، خذ مثلًا تجربة شارك فيها لي روس (Pronin et al., 2002) كان مفادها أن يُسأل طلبة علم النفس من جامعة ستانفورد، كلٌّ على حدة، عن مقدار وقوع الطلبة الآخرين (في نفس الفريق) في أسر التحيزات الإدراكية، ثم بعد ذلك يقوم كل منهم بتقييم مقدار وقوعه (هو) في أسر نفس التحيزات. رغم معرفتهم بوجود التحيز، يعطي الطلبة جميعًا نتائج تضعهم فوق المتوسط الذي حددوه، وكأنهم واثقون تمام الثقة في قدرتهم على تجاوز هذه التحيزات، بينما يقعون في التحيز أثناء ذلك.

نسمي ذلك بـ "بقعة التحيز المظلمة"، أي أنه رغم علمك بالتحيز الإدراكي فإن هناك بقعة مظلمة لا تُدرك وجودها في إدراكك، من تلك النقطة يخرج "وهم التفوق"، وهو اعتقاد الناس الخاطئ أنهم متفوقون على الآخرين، حيث يقوم المرء منَّا بتضخيم حجم صفاته الإيجابية وتصغير صفاته السلبية. يصل الأمر إلى درجة أن 90 ٪ من طلبة جامعة لنكولن نيبراسكا (Patricia et al,1977) ، و90 ٪ من سائقي سيارات الأجرة الأمريكان (SVENSON et al, 1981)، و87 ٪ من دارسي ماچستير إدارة الأعمال في ستانفورد (Zuckerman et al, 2001)، يظنون أن مستواهم أعلى من المتوسط في اختصاصاتهم.

الحد الفاصل بين الحظ والمهارة

لكن لتحقيق فهم أفضل لتلك المشكلة الإدراكية التي نستعرضها في هذا البحث، يمكن أن نتساءل قليلًا عن قدراتنا على إدراك الحد الفاصل بين أشياء نظن أن معرفتنا بها بديهية كـ"الحظ" و"المهارة". للوهلة الأولى يبدو ذلك دربًا من الهراء، كيف لا يمكن ببساطة أن نفرِّق بين "الحظ"، وهو شيء يعتمد بالكامل على الصدفة، و"المهارة" وهي شيء يعتمد على الخبرة المكتسبة من العمل في شيء ما؟ لكن حينما حاولت إيلين لانجر من جامعة ييل، في السبعينيات من القرن الفائت، أن تتقصى حساسيتنا تجاه هذا الحد، جاءت النتائج لتناقض التوقعات.

في إحدى تجارب لانجر (Langer 1975) يقوم الفريق البحثي بإقناع مجموعة من طلبة جامعة ييل أنهم مقدمون على اختبار يحاول أن يربط بين الصفات النفسية والفسيولوچية للبشر، ثم يقسِّم الخاضعين للتجربة إلى مجموعتين، يدخل كل فرد من المجموعة الأولى في حجرة ما ليجد متسابقًا آخر تم اختياره ليبدو واثقًا في نفسه، أما في الغرفة الأخرى يدخل كل فرد من المجموعة الثانية ليجد شخصًا لا يبدو واثقًا في نفسه. إقناع الخاضع للتجربة بذلك يتم عبر عدة مؤشرات منها مثلًا أن يكون الشخص الذي يبدو واثقًا من نفسه يرتدي ملابس أنيقة ومناسبة وجسده رياضي، والعكس في التجربة الأخرى.

بعد ذلك يجلس هذا المنافس أمام الطالب -في الغرفتين- لكي يلعبا نوعًا من الرهان عبر بطاقات الكوتشينة، فيُطلب من الخاضع للرهان أن يستمر أو أن ينسحب خلال أربع

مراحل. وبعد ذلك يسجل مشرف التجربة نتائج الاستمرار أو الانسحاب، هنا تجيء النتائج لتقول إن هؤلاء الذين جلسوا أمام منافس يبدو واثقًا من نفسه وضعوا رهانات أقل بشكل ملحوظ عن هؤلاء الذين جلسوا أمام متسابق لا يبدو واثقًا من نفسه، رغم أن الورق قد تم خلطه بشكل عشوائي تمامًا، ورغم أن الخاضع للتجربة قد كان يعرف ذلك ورآه بوضوح، لكنه لسبب ما كان يظن أن تلك الأوراق العشوائية هي أمر يمكن التحكم فيه بمهارة، فقط لأن الجالس أمامه بدا غير واثق من نفسه حينما التقى به لأول مرة.

هذا هو "وهم التحكم"، وهو ما تعرفه لانجر على أنه (Langer 1975) "إعطاء نفسك احتمالات أكبر في قدرتك على التحكم بأمور تقول الحقيقة الموضوعية إن الاحتمالات فيها أقل من ذلك". يشبه الأمر، أو هو كذلك بالفعل، أن تظن أن احتمالات حصول حادثة بينما تقود سيارتك أقل منها حينما يقود صديقك نفس السيارة، ويعني هذا أننا لا نتمكن دائمًا من الحفاظ على الحد الفاصل بين الصدفة والأمور التي تتعلق بمهاراتنا. تجارب مشابهة قام بها ميلفن ليرنر (Lerner 1980) من ستانفورد في الثمانينيات من القرن الفائت، تضمنت أن يقيِّم الناس شخصين حصل أحدهما بالصدفة، مع توضيح أنها كانت صدفة واضحة، على مكافأة مادية. هنا أعطوا تقييمًا إيجابيًا أكبر لشخصية الحاصل على المكافأة، ورغم أنه لا علاقة بين شخصية أحدهما وحصوله على مكافأة، إلا إننا نتوهم أن كل شيء في هذا العالم يتم بشكل مُتَحكم فيه، ما يعني أن حصول شخص ما على مكافأة يشير إلى أنه شخص طيب أو ذكي بالضرورة، فهو "يستحق" ذلك، حيث أنه من وجهة النظر تلك لا وجود للصدف أو لعدم التأكد.

لكن ذلك التوهم، الذي يسميه ليرنر "فرضية العالم العادل"، يمكن أن يمتد لما هو أبعد من ذلك، على سبيل المثال ظهر أن هؤلاء الذين لديهم قناعات بذلك النوع من التوهمات الإدراكية كانوا أكثر عرضة للإعجاب بالزعماء السياسيين، وبالمؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة مهما كانت متسلطة، وأن لديهم مواقف عنصرية تجاه الأقليات العرقية والاجتماعية، ومواقف سلبية تجاه قضايا المرأة، وهم كذلك يقيِّمون الفقر كمشكلة الفقراء فقط، والتنمر كمشكلة ضحايا التنمر. وعلاوة على ذلك، فإنهم يشعرون بأنهم أقل حاجة إلى الانخراط في أنشطة لتغيير المجتمع أو للتخفيف من محنة الضحايا في ظروف اجتماعية وسياسية قاسية، ذلك لأنهم -فقط- مقتنعون أن كل شيء في هذا العالم يتم بشكل مُتَحكم فيه، وبالتالي فإن كل شخص يستحق ما يحدث له.

الانتماء إلى قبيلة

الآن دعنا نجمع قطع الأحجية معًا، مع تلك التحيزات الإدراكية يظن الناس، كلٌّ على حدة، أنهم أكثر تفوقًا وفهمًا للأمور، وقدرة على التحليل، من غيرهم. بالتالي فإن ما يقدمونه من تحليلات ليست وجهات نظرهم عن هذا العالم بقدر ما هي حقائق موضوعية، حتى وإن تضمنت قدرتهم على التحكم في أمور عشوائية بطبعها. بالتالي سوف نعتبر أن هؤلاء الآخرين، أيًا كانوا، ممن يختلفون عن توجهاتنا، أغبياء أو حمقى أو أكثر جهلًا، يساعد على ذلك ما نسميه بـ "الاستقطاب الخاطئ" (Lord et al., 1979) . ويعني أننا نضع "هؤلاء" الذين لا يتفقون مع آرائنا وقناعاتنا، التي من المفترض أنها الوصف الموضوعي والطبيعي للأمور، في قائمة خاصة ندعوها "هُم"، ثم نضم أنفسنا إلى مجموعة من الناس التي تعتنق هذا الرأي الخاص بنا ونسميها "نحن"، ثم

جاي فان بافيل

نبدأ -عبر تفضيل أفراد المجموعة- في تعديد مزايا مجموعتنا ومدى عقلانيتها في مقابل لاعقلانية، أو جهل، أو عجرفة المجموعة الأخرى، ثم يتطور هذا الشكل من الاستقطاب ليتخطى حاجز الرأي إلى دعم المجموعة بالموارد الاقتصادية بجانب الأفكار.

في تلك النقطة يتدخل جاي فان بافيل من جامعة نيويورك (Bavel et al., 2018) ليقول، في مقال بحثي نُشر قبل فترة قصيرة، إن الأمر ربما أعقد وأكثر عمقًا مما نتصور، حيث يتعامل بشكل مباشر مع هويَّاتنا، أو ما نظن أنه نحن وما ننتمي إليه من معتقدات. تسمى هذه الفكرة بـ"نموذج القناعات القائمة على الهوية"، ويعني أنه حينما نتعرض لمجموعة من الأفكار عن أحد الموضوعات التي نهتم بها، عبر فيسبوك، أو تويتر، أو التلفاز مثلًا، فإننا قد نعطي تقييمًا لها بمقارنتها معًا ثم نستخرج التقييم الأفضل. لكن في بعض الأحيان يحدث أن نرجح كفة الانتماء على حساب الدقة. فالإنسان كائن اجتماعي، يُعد الانتماء إلى مجموعة إحدى أقوى غرائزه بجانب الرغبة الجنسية والجوع، حيث يساعدنا انتماؤنا إلى توجه سياسي أو اجتماعي ما على تعريف هوياتنا ويعزز إحساسنا بذواتنا، وهو ما يمكن أن يكون أكثر أهمية بالنسبة إلينا من الدقة في مسألة ما.

وبمد الخطوط على استقامتها سوف يشير ذلك إلى أن جودة المعلومات المعروضة أمامك لا تعني بالضرورة أنك سوف تصدقها، مهما كانت مدعومة بالحقائق أو من مصدر موثوق منه، ذلك لأنك قد تميل إلى الانتماء الخاص بك على

ايلين لانجر

حساب الدقة. في تلك النقطة يتدخل بريندان نيهان (Nyhan et al., 2010) من كلية دارتموث، في الولايات المتحدة، من خلال مجموعة من الدراسات التي امتدت طوال نحو عشر سنوات، ليقول إن مواجهة الناس بالحقائق المثبتة التي تنفي قناعاتهم تجعلهم أكثر تمسكًا بتلك القناعات، يسمي نيهان ما حدث بـ"تأثير رد الفعل العكسي"، الذي يظهر واضحًا في حالات الاستقطاب السياسي الشديد بينما يمكن التغلب عليه في القضايا الفاترة.

وقد رُصد تأثير رد الفعل العكسي في عدة تجارب، على سبيل المثال (Redlawsk et al., 2002) كان الأشخاص المؤيدون لمرشح انتخابي ما أكثر تأييدًا له وثقة فيه حينما تم تعريفهم بحقائق سلبية عنه. كذلك كان الآباء الرافضون لحقن أطفالهم باللقاحات أكثر رفضًا بعد أن قامت مجموعة من الأطباء بعرض بيانات علمية تُثبت خطأ تلك الفكرة أمامهم (Nyhan et al., 2014)، وانضم إلى ذلك تجارب تضمنت آراء الجمهور في قوانين الضرائب، وأبحاث الخلايا الجذعية، وقوانين الزواج والطلاق والإجهاض، إلخ، في كل مرة كان الخاضع للتجربة أكثر ميلًا إلى تصديق المجموعة من التوجهات السياسية والاقتصادية التي ينتمي إليها بعد عرض مجموعة من الحقائق أمامه (Nyhan et al., 2010).

بل وحينما عُرض (Ehrlinger 2004) على مجموعة من طلبة الجامعة الإسرائيليين ورقة تتضمن طلبات مقدمة من قبل رجال سياسة إسرائيليين إلى سياسيين فلسطينيين، لكن تمّت عنونتها عمدًا على أنها مقدمة من الفلسطينيين إلى

ايميل برونو

براين وانزينك

الإسرائيليين، رفضت أغلبية المجموعة بنود تلك الورقة. لكن حينما تم عرض الورقة الأصلية المقدمة من قبل سياسيين إسرائيليين إلى آخرين فلسطينيين، والتي تحتوي على نفس البنود بالضبط، وافقت معظم المجموعة الخاضعة للتجربة عليها. إنها نفس الورقة السياسية بنفس البنود، لكن سياق تصوراتنا عن الآخرين وعن مجموعتنا، وليس الحقائق الموضوعية، هي ما يحرِّك توجهاتنا، وقناعاتنا، وردود أفعالنا.

بل وقد يتطور الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك، في دراسة أخيرة (Wang et al., 2018)، من جامعة إيموري الأمريكية، قرر فريق بحثي من قسم علم النفس فحص نتائج ثلاثة عقود من الدراسات الخاصة بسلوك بشري قديم بقدم وجودنا، وهو الشماتة، الفرح في مصائب الآخرين. هنا جاءت النتائج لتقول إن مركز الشماتة هو عملية تجريد الآخرين من بشريتهم، على سبيل المثال يصوِّر الناس مرتكبي جرائم الاغتصاب على أنهم حيوانات، قد يكون هذا مقبولاً بعض الشيء في إطار اجتماعي يرفض هذا النوع من العنف بشدة، لكنه أيضا يتمثَّل في تسمية المنافسين السياسيين بألقاب الحيوانات، وهو ما يحدث كثيرًا. تثبت التجارب في هذا المجال أن درجات تعاطفنا تنخفض بفارق واضح بارتفاع الخصومة السياسية إلى أن تصل إلى مرحلة ننحي فيها الآخرين عن إنسانيتهم.

على سبيل المثل، كان إيميل برونو (Bruneau et al., 2012) من معهد "إم آي تي"، قد وجد، حينما فحص درجات التعاطف تجاه الآخرين في حالة الخلافات السياسية، أنها تختلف بشكل واضح كلما ارتفعت درجات الصراع، حيث سيتعاطف الناس بشدة واضحة مع أبناء مجموعاتهم، بينما لن يتعاطفوا مع أعدائهم، ونقصد هنا أنهم سيخفِّضون من درجات تعاطفهم لدرجة أنهم سيفرحون في مصائب الطرف السياسي المخالف لقناعاتهم مهما كانت غير إنسانية. يتطور ذلك بوضوح كلما تطورت درجات الصراع، حتى نصل إلى تبرير مجازر بشرية كاملة.

قصور الانتباه

أضف إلى ذلك أننا، نحن البشر، لا نستطيع بسهولة أن نعالج كل المعلومات التي نتعرض لها بشكل يومي، لهذا السبب فإن انتباهنا لتلك المعلومات يتم بشكل انتقائي ضمن نطاق محدود من القدرات، وهو ما يتسبب بدوره في أن تلعب التحيزات الإدراكية دورًا فعالاً في قراراتنا. لفهم تلك الفكرة يمكن أن نتأمل أحد أشهر الأمثلة من عالم بعيد تمامًا عن السياسة والاقتصاد، حيث كان براين وانزينك، من جامعة كورنل (Wansink 2006)، قد أخضع مجموعة من الناس لنوع من الاستقصاء حول عدد القرارات التي يتخذونها بشكل يومي من أجل اختيار وجباتهم، وصلت النتائج إلى نحو 200 قرار يومي في المتوسط. نحن لا ننتبه لهذه القرارات في أثناء محاولاتنا لاختيار وجبة الغداء، ذلك لأن معظمها يتم بشكل آلي، غير عقلاني، لكن يمكن توقعه.

على سبيل المثال، كان اللافت للانتباه بشكل أكبر ضمن دراسات وزانيك أن الناس يميلون إلى إنهاء الطبق مهما كانت كمية الطعام فيه. نحن نأكل دائمًا حتى نكمل مهمتنا، بل إن بعض الباحثين (Wansink 2006) يقارن بين ارتفاع نسب السمنة في الولايات المتحدة (35 ٪) مقابل فرنسا (7 ٪ فقط) ويربط ذلك بأن متوسط حجم قطع الحلوى في الولايات المتحدة أكبر بقيمة 41 ٪ عن فرنسا، وأن متوسط

حجم عبوة المشروبات الغازية أكبر بقيمة 52 ٪، وأن متوسط عبوة الزبادي أكبر بقيمة 82 ٪. نستنتج من ذلك أن تلاعبًا طفيفًا بالسياق (حجم العبوة) كان كفيلًا بتغيير حجم استهلاكنا للطعام، بغض النظر عن احتياجنا من عدمه.

في إحدى التجارب الشهيرة لوانزينك، استهلك الخاضعون (Wansink 2006) من الحساء ما قيمته 73 ٪ إضافية، فقط لأن طبق الحساء كان أكبر في الحجم، بغض النظر عن كل شيء آخر له علاقة بالجوع أو الامتلاء الفسيولوچي. وفي إحدى التجارب حصل الحاضرون إلى السينما على علب بها (فشار) أُنتج قبل خمسة أيام كاملة، كان باردًا وجامدًا وذا طعم مختلف وغير سهل الأكل، رغم ذلك، وحتى مع التأفف الأوَّلي من طعمه، أكل 60 ٪ من هؤلاء الخاضعين للتجربة من الفشار ما هو أكثر من الكمية الطبيعية وأنهوا العلبة في كل مرة. ما يعني، أن المشكلة لم تكن بالأساس في الجوع، فقد كانوا ممتلئين قبل الذهاب إلى السينما بنصف ساعة، ولا لأن الفشار جيد الطعم، لأنه لم يكن كذلك، ولكن في السياق الذي تضمن وجود الوجبة، وهو وجودهم في السينما ورؤيتهم للآخرين يأكلون ووجود عبوة الفشار.

لقد أثبت دانيال كانيمان أن الناس يخطئون في تصوراتهم البديهية عن العالم، وأن تلك الأخطاء ترتبط بالسياق الذي نضع فيه نفس المعلومات فنحصل على نتائج مختلفة في كل مرة، لكن هيربرت سيمسون أضاف ما هو أهم من ذلك، وهو أن هذه الأخطاء يمكن توقعها، وتستخدمها الشركات لجذب انتباه العملاء. إن معلومة بسيطة تقول إن الناس يميلون إلى أكل قدر أكبر من الطعام كلما كان الطبق أكبر (كما ظهر في تجارب وانزينك)، أو إنهم يميلون إلى اختيار الأرقام التي توجد في تاريخ ميلادهم، أو إنهم يميلون إلى إعطاء (بقشيش) أكبر مع كل قطعة حلوى يقدمها النادل لهم كهدية، يمكن أن تؤثر في قدر الأموال الخارجة من جيبك لشراء منتج ما، بمعنى أوضح: أنت لا تشتري ثلاثة قمصان لأنك تحتاج إلى القمصان، أنت تشتريها لأنها مقدمة بعرض (اثنان مع واحد مجانًا)، ذلك لأننا لا نهتم من الأساس بتقييم احتياجاتنا إلى القمصان عقلانيًّا، ولا نهتم بالحصول على القمصان نفسها، بل بالحصول على أفضل صفقة.

خاتمة:

حينما يُرغم البشر، وما أكثرها من مواقف، على تخطي حاجز البيانات المعطاة في موقف معين لتحقيق كشف أفضل للمواقف، فإنهم يلجئون فورًا إلى التحيزات الإدراكية التي تربط سريعًا بين أقل عدد ممكن من المعلومات ثم يقومون باعتمادها كاستراتيچيات إنقاذ سريع من أجل تقييم المواقف. هذه الصفات ورثناها عن أسلافنا من البشر الأوائل الذين عاشوا حياة قاسية حذرة بين المفترسات في حشائش السافانا، واضطرت عقولهم إلى خلق هذه المنظومات التي تستجيب بسرعة لعالم من البساطة بحيث كانت أكبر مشكلاته هي صوت حفيف على الأرض، ما قد يشير إلى وجود مفترس ما يقترب منك، وهو ما بالضرورة يتطلب أن تستجيب له قبل أن تتفحص طبيعة تلك الإشارة.

كان ذلك مفيدًا في تلك الفترة من تاريخنا، وجنبنا الكثير من المخاطر، لكنه الآن يقف تمامًا على النقيض من مصالحنا العقلانية. يشبه الأمر علاقتنا بالطعام، فقد عاش البشر في فترة مبكرة من تاريخهم، قبل 80 إلى 90 ألف سنة من الآن، في حالة من المجاعة الدائمة، ولم يكن من السهل الحصول على الطعام، ولذلك تطورت أدمغتهم بحيث تشتهي الطعام أينما تراه وليس فقط عند الحاجة الفسيولوچية إليه، لأن تخزين الطعام الزائد على هيئة دهون في الجسم ساعد على بقائهم. لكن حينما نقارن ذلك الوضع بالعالم المعاصر حيث تنتشر الأطعمة في كل مكان، في التلفاز، وعلى الإنترنت، وفي الشارع، فإن ذلك بدوره يطوِّر مشاعر مختلفة تجاه الطعام لا علاقة لها بالإشارات الفسيولوچية، فنستمر في الأكل ونُصاب بالسمنة.

إدراكنا أيضًا يمكن أن يصاب بالسمنة، فهو يدفعنا للاعتقاد بأننا نؤمن بالأشياء لأن هناك دليلًا على صحتها، بينما في الحقيقة نحن كائنات سياقية بدرجة ما، لا تستسيغ الحقائق والبيانات بسهولة، ولا تهضم إلا السرديات الساذجة الخالية من الغموض، والتي تختلف باختلاف المواقف فتضع الحقائق في قالب مختلف مع كل اختلاف طفيف في الطريقة التي تقدم بها تلك الحقائق، بل ولا تتقبل -بسهولة- من هذه السرديات إلا المجموعة التي تخدم انتماءاتها قبلية الطابع، وتشعر دائمًا بالتفوق والتحكم وعمق الرأي في مواقف تقول البيانات إنه لا يمكن بشكل موضوعي أن تتمكن من ذلك خلالها. في النهاية يبدو الأمر وكأننا نعيد تعريف العقلانية قائلين إنها فقط قدرتنا على التخلي عن الاعتقاد بأننا كائنات عقلانية وتقبل فكرة أن عقلانيتنا -في أحسن الأحوال- مقيَّدة.

يدفعنا ذلك للتساؤل الحرج: هل جوبلز هو شخص واحد جاء بالصدفة وقرر أن يسيطر على عقول الناس بالكذب؟ أم أنه حالة كان لابد أن تحدث لأننا نفهم البشر بشكل خاطئ؟ هل الهولوكوست هو نتيجة فشل منظومة حداثية في لحظة ما، أم أنه كان نتيجة حتمية للفكر العقلاني الذي لم يفهم رواده من البداية أن البشر لا يستوفون الشروط الأساسية

للعقلانية؟ لا أحاول بالطبع أن أقدم اجابات نهائية عبر استعراض تلك المشروعات السيكولوچية التي تعد الأكثر نشاطًا في العالم المعاصر، ولا يحاول كانيمان، أو تفرسكي، أو ثيلر، أو أي ممن أشرت إليهم أن يفعل ذلك، في النهاية فإن دراساتهم جميعًا قد أثبتت أنه برغم وقوعنا في التحيز، لكن بعد فترة من التعلم أمكن تجاوزه، خاصة في حالات غير متطرفة، لكني أحاول أن ألفت النظر إلى جدوى هذا النوع من الأسئلة.

اصطلاحات مترجمة:

الحساسية تجاه السياقات	Context-sensitive
وهم فريتز هايدر وماريان سيميل	The Heider-Simmel Illusion
تأثير الإجماع الخاطئ	False Consensus Effect
التحليلات العقلية	Construals
وهم عمق القدرة على الشرح	Illusion Of Explanatory Depth
الظواهر المعقدة سببيًّا	Causally Complex
تأثير دانينج كروجر	Dunning-Kruger effect
الواقعية الساذجة	Naïve realism
بقعة التحيز المظلمة	Bias Blind Spot
وهم التفوق	Illusory superiority
تفضيل أفراد المجموعة	In-group favoritism
البديهة	Intuition
نموذج القناعات القائمة على الهوية	Identity-based model of belief
تأثير رد الفعل العكسي	Backfire effect
الاستقطاب الخاطئ	False polarization
وهم التحكم	Illusion of control
فرضية العالم العادل	Just world hypothesis

مصادر

Bavel, Jay J. Van; Pereira, Andrea. The Partisan Brain: An Identity-Based Model of Political Belief. Trends in Cognitive Sciences, 2018.

BRENNER, LYLE; KOEHLER, DEREK; TVERSKY, AMOS - On the Evaluation of One-sided Evidence - Journal of Behavioral Decision Making, Vol. 9, 59-70 (1996).

Bruneau, Emile; Dufour, Nicholas; Saxe , Rebecca . Social cognition in members of conflict groups: behavioural and neural responses in Arabs, Israelis and South Americans to each other's misfortunes . Phil. Trans. R. Soc. B 367 (1589), 717-730.

Cosmids, Leda - The logic of social exchange: Has natural selection shaped how humans reason? Studies with the Wason selection task – Cognition, Volume 31, Issue 3, April 1989, Pages 187-276.

Ehrlinger, Joyce ; Gilovich , Thomas; Ross, Lee . Peering Into the Bias Blind Spot: People's Assessments of Bias in Themselves and Others . Personality and Social Psychology Bulletin . Volume 31 Issue 5, May 2005.

Heider, Fritz; Simmel, Marianne (2 Apr 1944). "An Experimental Study of Apparent Behavior". American Journal of Psychology. 57 (2): 243–259.

Kahneman, D. (2011) Thinking, Fast and Slow, Farrar, Straus and Giroux.

Langer, E. J. (1975). The illusion of control. Journal of Personality and Social Psychology, 32(2), 311-328.

Lerner (1980). The Belief in a Just World: A Fundamental Delusion. Plenum: New York.

Lord, C. G., Ross, L., & Lepper, M. R. (1979). Biased assimilation and attitude polarization: The effects of prior theories on subsequently considered evidence. Journal of Personality and Social Psychology, 37(11), 2098-2109.

Nyhan, Brendan; Reifler, Jason . The Persistence of Political Misperceptions . Political Behavior June 2010, Volume 32, Issue 2, pp 303–330.

Nyhan, Brendan; Reifler, Jason; Richey, Sean; Freed, Gary . Effective Messages in Vaccine

SVENSON, Ola - ARE WE ALL LESS RISKY AND MORE SKILLFUL THAN OUR FELLOW DRIVERS? Acta Psychologica 47 (1981) 143-148.

Wang, Shensheng; Lilienfeld, Scott; Rochat, Philippe. Schadenfreude deconstructed and reconstructed: A tripartite motivational model. New Ideas in Psychology, 2018; 52: 1.

Wansink, Brian (2006). Mindless Eating : why we eat more than we think. New York: Bantam Books.

WASON, P. C. and SHAPIRO, Diana - NATURAL AND CONTRIVED EXPERIENCE IN A REASONING PROBLEM - Quarterly Journal of Experimental Psychology (1971) 23, 63-71.

Wilkins, Vicky; Wenger, Jeffrey . Belief in a Just World and Attitudes Toward Affirmative Action . Policy Studies Journal . Volume 42, Issue 3 Pages: i-ii, 325-464 August 2014.

Wolpert, Lewis (1991). The Triumph of the Embryo. Oxford, UK & New York: Oxford University Press.

Zuckerman, Ezra; and Jost, John . What Makes You Think You're so Popular? Self-Evaluation Maintenance and the Subjective Side of the "Friendship Paradox". Social Psychology Quarterly Vol. 64, No. 3 (Sep., 2001), pp. 207-223.

Promotion: A Randomized Trial . Pediatrics. April 2014, VOLUME 133 / ISSUE 4.

Patricia, K. - Not can, but will college teaching be improved? – New Directions For Higher Education Volume 1977, Issue 17 Pages: fmi, vii-viii, 1-106 Spring 1977.

Pronin , Emily; Y. Lin, Daniel; Ross, Lee . The Bias Blind Spot: Perceptions of Bias in Self Versus Others . Personality and Social Psychology Bulletin, Vol 28, Issue 3 2002, pp. 287–299.

Ross, L.; Greene, D.; House, P. (1977). "The false consensus effect: An egocentric bias in social perception and attribution processes". Journal of Experimental Social Psychology. 13 (3): 279–301.

Ross, L. & Ward, (1996) A. Naive realism in everyday life: Implications for social conflict and misunderstanding. In T. Brown, E. Reed, & E. Turiel (Eds.), Values and knowledge. Hillsdale, NJ: Erlbaum, 1996.

Redlawsk, David . Hot Cognition or Cool Consideration? Testing the Effects of Motivated Reasoning on Political Decision . The Journal of Politics . Volume 64, Number 4 | Nov., 2002.

Rozenblit, Leonid; Keil, Frank . The misunderstood limits of folk science: an illusion of explanatory depth .Cognitive Science. Volume26, Issue5 September 2002 Pages 521-562.

سلامة موسى

النهضة الأدبية عند سلامة موسى...
تغريب أم تجديد لم تكتب له الحياة؟

أيمن عيسى أحمد

أثارت أفكار سلامة موسى (1887 – 1958) جدلًا واسعًا في حياته، ووُجِّهت إليها سهام النقد من كل حدب وصوب، ورغم هذا فقد تركت أثرًا كبيرًا في جيله وفيما لحقه من أجيال. بيد أن الضجيج الصاخب لتلك السهام الوافرة كان من القوة بحيث كاد يطمس معه سيرة الرجل وجهوده، ويَحُول دون أي سعي جاد إلى قراءة فكره قراءة موضوعية ترده إلى نصابه وتضعه في موضعه المستحق. فقد رماه المحافظون والإسلاميون صراحة بأنه "أخطر عملاء الغزو الفكري" وأنه "عدوُّ العروبة والإسلام"[1]، وأكثروا من وسمه بالتَّالف الغبي[2]، كما نال قسطًا وافرًا من الاتهامات القاسية وجهَّها إليه العلمانيون واليساريون؛ إذ رماه غير واحد منهم بالجهل، ووسمه أحدهم بأنه "المندوب السَّامي للفكر الاستعماري"[3].

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على تصور سلامة موسى للأدب المنشود وحقيقة موقفه من الأدب العربي، وذلك من خلال محاولة إعادة قراءة فكره النهضوي لتحديد الخطوط الرئيسة لذلك التصور، وتحديد مدى أصالته وجدواه. وهي لا تسعى إلى التضخيم والتهويل بنسبة نظريات أو مشاريع نهضوية مصطنعة إليه، كما أنها لا تسعى إلى الحط من شأن ما قدمه من أفكار قد يُختلف في قيمتها. ومدخل هذه الدراسة في القراءة هو فحص دلالة ثلاثة مصطلحات جاءت متشابكة في كتاباته هي: **البلاغة، والأسلوب، والأدب**. وذلك في إطار ما تبناه من مذاهب، ونظريات، ونزعات فلسفية؛ مثل: **الداروينية، والبراجماتية، والاشتراكية**.

1 انظر: قراءة في فكر التبعية لمحمد جلال كشك، وسلامة موسى اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية للدكتور محمد عمارة. مكتب التراث الإسلامي، القاهرة ط 1، 1994.
2 انظر أباطيل وأسمار للأستاذ محمود محمد شاكر. مطبعة المدني.
3 انظر مقال «سلامة موسى: المندوب السامي للفكر الاستعماري» لصلاح عيسى، مجلة عيون المقالات 1989 ع 12.

كتاب البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى

غلاف كتاب معني المعنى

البلاغة المنشودة

رأى موسى بتأثير من البلاغة الأوربية الحديثة ضرورة تجاوز البلاغة العربية التقليدية التي عرَّفها بأنها: "فن مخاطبة العواطف"[4]، وذلك لأنها تضرُّ بالتفكير العقلي بما تُحدثه من التباس واتجاه نحو البهرجة والتزويق. كما أنها تحرض بطريقة تدريسها على الاستظهار والتقليد ومن ثم إهمال التفكير الحر وهذا ما يحول دون التطور والنهوض. وقد اقترح موسى بلاغة جديدة تقابل تلك البلاغة التقليدية عرَّفها بأنها: "علم يُراد به مخاطبة العقل"[5]، ويتضح بذلك التحول تلك النزعة العلمية التي سيطرت على موسى بأثر من النظرية الداروينية التي صاغت معظم أفكاره واستشرت في جلِّ كتاباته. فقد أحال هذا الاقتراح البلاغة من "فن" إلى "علم" يتأسس على المنطق لتكون "مخاطبة العقل غاية المنشئ بدلًا من مخاطبة العواطف"[6]، وهذا ما يجعل غاية البلاغة تتفق وغاية المنطق؛ فكلاهما يعصم الذهن من الخطأ في التفكير ومن ثم يعصمه من الخطأ في التعبير.

وتعضيدًا لهذا المنحى الجديد أكد موسى -في غير موضع- أهمية الأرقام في البلاغة، كما أعلى من شأن علم الإحصاء، ورأى ضرورة استعانة الكُتاب بهما في الحجاج بدلًا من الاستعانة بالاستعارات والمجازات، فيقول: "كانت البلاغة القديمة... قائمة على استعارة جميلة أو مجاز طريف أو سجعة حلوة؛ ولكن بلاغة الكاتب المثقف الحديث يجب أن تقوم على جعبة ضخمة من الإحصاءات التي يعرف كيف يستغلها ويثبت بها نظرياته أو فروضه"[7].

والبلاغة الجديدة عنده بلاغة دينامية تجريبية لا تعرف الثبات والجمود؛ فهي متطورة كما يتطور كل شيء في هذا الوجود[8]. وبناء على ذلك التحديد المنطقي والرياضي صارت وظيفة البلاغة الجديدة عند موسى هي العمل على "**إزالة الالتباس**". أما البلاغة القديمة فقد رأى إمكان استعمالها في التوجيه، يقول: «على أن البلاغة القديمة -بلاغة الانفعال والعاطفة- يمكن أن نستخدمها للتوجيه الاجتماعي في الأمة، ولكن مع الحذر من أن يعود هذا التوجيه لدعاية سيئة لأحد المذاهب الضارة»[9]. وذلك يعني أن البلاغتين عنده تتكاملان ولا تتعارضان، وأنه لم يرفض البلاغة التقليدية رفضًا مطلقًا كما تصور بعض النقاد.

والحق أن هذا المنحى الذي يحصر وظيفة البلاغة في إزالة الالتباس كان منحى تغريبيًّا في الأساس، نشأ فيما يبدو -**أولًا**- من اتصال موسى العابر بالإستطيقا السيميائية عند فلاسفة المنطقية الوضعية والتحليل اللغوي الذين اتخذوا من

4 البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة 1964، ص 16.
5 السابق نفسه.
6 السابق، ص 52.
7 انظر: مقالة «البلاغة الجديدة» بمجلة المجلة الجديدة، يوليو 1935.
8 تربية سلامة موسى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 99.
9 البلاغة العصرية، ص 54.

توماس باور

كتاب أوجدن وريتشاردز Ogden and Richards (معنى المعنى) The Meaning of Meaning مرجعًا رئيسًا لهم. وترتكز أطروحة ذلك الكتاب على فكرة إزالة الالتباس التي تمسَّك بها موسى وروَّج لها.

ونشأ -**ثانيًا**- من تبني موسى موقف الفكر الأوربي العام من الغموض وتعدد المعاني وازدواجها؛ فقد كان -في معظمه- موقفًا رافضًا وغير متسامح، يرى في التعدد عجزًا ونقيصة، وذلك من لدن أرسطو إلى عصر التنوير والحداثة. وكان موقف الحضارة الإسلامية في المقابل موقفًا مغايرًا تمامًا، لأنها لم تكن ترى أن التعدد يُعرقل التواصل بل رأت فيه مصدر ثراء وزيادة. وكان ثمة ازدهار وتقبل لهذا التعدد قبل حقبة التنوير الأوروبي لكنه سرعان ما تهاوى في مرحلة التنوير، لأن التعدد لم يكن ليتفق مع مشروع خلق لغة واضحة صارمة تصف الحقائق، كذلك فهو يتعارض مع الرغبة في إيجاد لغة عالمية دقيقة تزيل الالتباس والخطأ. ولم تحدث الانفراجة إلا على يد وليم إمبسون الذي عد التعدد معيارًا للجودة الأدبية. وهذا التصور الغربي للتعدد أثَّر كما قال توماس باورThomas Bauer في العالم العربي بالسلب حين استقبله فيما استقبل من أفكار في النصف الثاني من القرن العشرين[10].

وبهذه الوظائف التي حددها موسى للبلاغة بشطريها التقليدي والجديد، يكون قد حصرها في نطاق عملي ضيق تجاهل معه -إلى حد كبير- وظائفها الجمالية.

البلاغة السيمائية

يبدو من كتابات موسى أنه كان على إلمام عام ببعض المنجزات اللسانية في الغرب في حقل السيمائية

10 انظر: ثقافة الالتباس نحو تاريخ آخر للإسلام، توماس باور، ترجمة رضا قطب، منشورات الجمل 2017. من ص 30: 36.

تصدرها دار الكاتب المصري
القاهرة

السيمائية

المنطق اللغوي الجديد

مما يبعث على الحيرة والتأمل أننا نجد في اللغة العربية مئات الكلمات الاغريقية التي اتخذت مكانة صميمة حتى لا نكاد نتبين أصلها الأجنبي . وظني أن دولة قدمر ، دولة زينب أوالزبا ، ؛ هي الأصل لهذا التغلغل الاغريقي في لغتنا ؛ لأنها كانت دولة عربية إغريقية .

ونحن نستعمل في مصر كلتين : إحداهما تلبس اللباس العربي الصميم وهي سيما أو سيماء ، حتى لنقول عليه سيما الوقار وكأننا ننطق كلاماً عربيا فصيحاً .

مقالة السيميائية

Semantics وببعض الدراسات السيكولوجية. وهذا يتناسب مع اختزاله وظيفة البلاغة في فكرة "إزالة الالتباس" وفكرة تحري الأساليب الواضحة البعيدة عن الإغراق في الزينة والزخارف.

وقد جذبه إلى السيمائية أنها تطارد الزخارف وتبتكر الألفاظ الخادمة[11]، وأن وظيفتها إيجاد بلاغة جديدة تُستخدم فيها كلمات اللغة للدقة التفكيرية والتوجيه الاجتماعي[12]. والحق أن موسى كان سابقًا للعقاد في الترويج لكلمة "سيمائية" وتعريف القراء بها في تلك المرحلة المتقدمة، وقد رأى مجمع اللغة العربية الأخذ باقتراح العقاد في تسمية هذا العلم بالسيمية، ولم يتعدَّ اقتراح العقاد شيئًا مما ذكره سلامة موسى قبله بسبع سنوات بل ردَّد ما قاله بحذافيره[13].

عرَّف موسى السيمائية في مقالة نشرها بمجلة الكاتب المصري في سنة 1948 عنوانها: "السيمائية المنطق اللغوي الجديد" بأنها: " علم الكلمات؛ أي العلامات للمعاني من حيث دقة مدلولها المنطقي أو الاجتماعي، أو من حيث تطور المعنى وما يعتور كل هذا من اضطراب المعنى أو سداده"[14].

11 التثقيف الذاتي أو كيف نربي أنفسنا، مكتبة الخانجي، 1964، ص 148.
12 محاولات، سلامة موسى للنشر والتوزيع، 1953، ص 225.
13 انظر مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع 1957، المطبعة الأميرية، القاهرة، ص 14 وما بعدها.
14 ص 556.

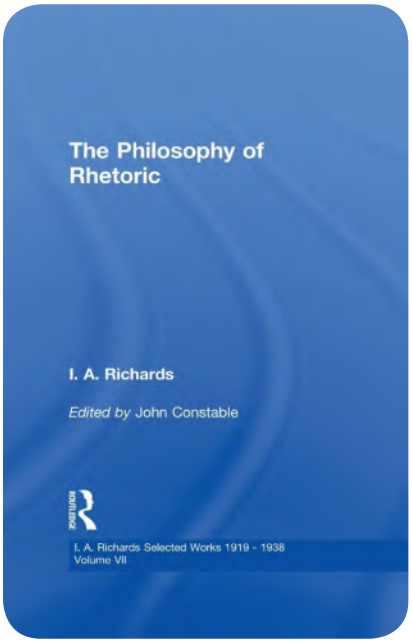

غلاف كتاب فلسفة البلاغة

جورج دي بوفون

وأشار إلى أن مرمى العلم الجديد الوقوف على أخطاء التفكير التي تبعثها أخطاء التعبير باستعمال كلمات فقدت مناخها الاجتماعي الذي نشأت فيه، أو باستعمال كلمات سيئة تبعث على الجريمة، أو باستعمال كلمات ذاتية تضطرب بها المعاني.

يتضح من تلك المقالة وغيرها أنه كان على اطلاع عام بكتاب أوجدن وريتشاردز: "معنى المعنى" وبكتاب ريتشاردز: "فلسفة البلاغة" The Philosophy of Rhetoric. ولا يخفى أن اهتمامه بهذا الأمر كان نابعًا من رؤيته الاجتماعية للغة والبلاغة والأدب، وهي رؤية براجماتية تتصل اتصالًا وثيقًا بالمنزع العلمي للرجل، وبتبنيه للاشتراكية، والمذهب الواقعي.

الأسلوب هو الرجل

عني موسى بالحديث عن الأسلوب في مواضع كثيرة من كتبه، عَرَّفه، وبيَّن كيفية التمييز بين الأساليب المختلفة وعَقد بعض المقارنات بين الكُتَّاب على أساسها. ولم تَفُته الإشارة إلى دوافع الأساليب، وطرائق فحصها. وحرص على الربط بقوة بين الأسلوب وصاحبه؛ فالأسلوب وثيق الصلة بحياة صاحبه، وأخلاقه، ونفسيته، وفكره. فمن أجل أن نتعمق في الأسلوب، يجب أن نعرف حياة الكاتب، وتفاصيلها، والمؤلف كما يؤلف الكتب التي تباع للجمهور، يؤلف أيضًا حياته، وربما تكون حياته هي خير مؤلفاته[15]. والمتأمل في تصور موسى للأسلوب يستنتج أنه صدر فيه عن مقولة العالم الفرنسي جورج دي بوفون Georges de Buffon: "الأسلوب هو الرجل" وقد تُرجمت خطبة بوفون التي وردت بها تلك العبارة الشهيرة في مجلة المقتطف التي كان موسى ضيفًا دائمًا عليها، وذلك في سنة 1909.

عَرَّف موسى الأسلوب في بعض كتبه بأنه: «هو الشخص، هو الشخصية»[16]. وقال في موضع آخر: «هو الناحية المزاجية، أو الأخلاقية، أو النفسية للكاتب»[17]. وحدَّده تحديدًا عامًّا بأنه: «الناحية الأخلاقية للكاتب؛ فإذا كان الكاتب فنانًا يعيش الحياة الفنية وينظر إلى الدنيا من خلال العدسة الفنية؛ فأسلوبه فني، وإذا كان عالمًا؛ فأسلوبه علمي، وإذا كان اجتماعيًّا، إلخ.»[18].

وهذا يفسر إيغال موسى في التوجُّه نحو ترجمة الكاتب، وروح العصر، أو الطابع الوطني والقومي للشعب أكثر من توجهه إلى النصوص نفسها، لأن المفهوم البوفوني مفهوم تعبيري ذو نزعة مثالية قادت العناية بها إلى إغفال عناصر أخرى مهمة تتعلق بالأسلوب[19] وهو الأمر نفسه الذي وقع

15 مقالات ممنوعة، سلامة موسى للنشر والتوزيع، ص 172.
16 مقالات ممنوعة، ص 170.
17 الأدب للشعب، مكتبة الخانجي، 1961، ص 166.
18 البلاغة العصرية، ص 75.
19 البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص،

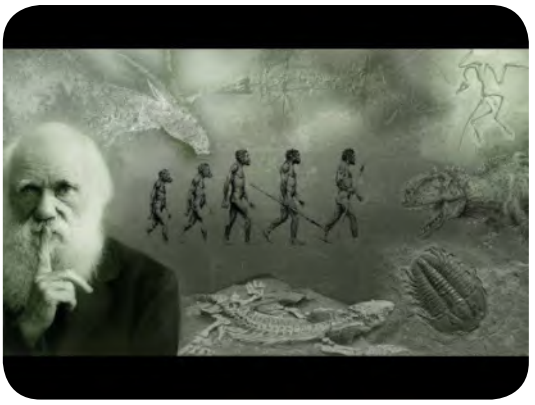

فيه موسى، حيث غالى في ربط الأسلوب بحياة الكاتب، وجعل فن السيرة الذاتية في صدارة الفنون الأدبية.

ثنائيات الأسلوب

صنف موسى الأساليب -على المستويين النظري والتطبيقي- في صورة ثنائيات متضادة ميَّز فيها بين ضربين من الأساليب؛ أحدهما مرفوض والآخر يُمثل تطلعه النهضوي للأسلوب المنشود وفق الصورة الغربية التي ارتآها، وكان سبيله في هذا سبيل الرصد والوصف. ومن الأساليب التي رُصدت في مجمل كتبه ما يلي:

- الأسلوب الشعبي (أو الديمقراطي) ويقابله الأسلوب الأرستقراطي.
- الأسلوب الموضوعي ويقابله الأسلوب الذاتي.
- الأسلوب الاقتصادي (التلغرافي) ويقابله الأسلوب المزخرف.
- الأسلوب الأدبي ويقابله الأسلوب العلمي.
- أسلوب الأفكار ويقابله أسلوب الألفاظ.
- الأسلوب التقليدي ويقابله الأسلوب المتطور.
- الأسلوب السلفي ويقابله الأسلوب المستقبلي.

يُلاحظ في تلك الثنائيات المتداخلة وسياقاتها الأثر البالغ للداروينية في تشكيلها وبخاصة ما يتعلق منها بالأسلوبين العلمي والأدبي، والأسلوبين التقليدي والمتطور. ويلاحظ كذلك أثر الاشتراكية الذي يتجلى في حديث موسى عن الأسلوب الشعبي والأسلوب الاقتصادي والمستقبلي تلك الأساليب التي ربطها -في سياق حديثه عن الأدب- بالمذهب الواقعي، وبفكرة الالتزام. وقد حكمت هذه المذاهب والنظريات تصوره للغة والأدب كما سيتضح فيما بعد.

هنري بليت، ترجمة محمد معتصم، دار أفريقيا الشرق، 1999 ص 52 - 53.

صورة موجزة لأساليب الأدباء

لم يقتصر الأمر عند موسى على تحديد تلك الثنائيات التي حاول فيها حصر الأساليب ونقدها؛ بل انتقد عمليًّا بعض أساليب كتاب عصره من العرب وإن كان انتقاده صحافيًّا خاطفًا. فعل هذا في مواضع متفرقة من كتبه، كما نشر في سنتي 1923، و1924 مجموعة مقالات قصيرة في مجلة الهلال عنوانها "صورة موجزة لأدباء مصر" حاول فيها أن يُوجز أسلوب كل كاتب وطريقته في الكتابة؛ فتناول المنفلوطي، والعقاد، والرافعي، وطه حسين، وحافظ إبراهيم، والآنسة مي زيادة وخليل مطران، وشوقي. وسعى إلى ربط الأساليب بالثقافة التي يمتح منها الكاتب أو بالإثنولوجيا التي ينتمي إليها؛ فأسلوب المنفلوطي عنده حلو لبق تَصدق عليه المقولة الفرنسية "الأسلوب هو الإنسان" وحلاوة أسلوبه كثيرًا ما تخدع عن تقدير المضمون المنطوي في ألفاظه، وأسلوبه أقرب إلى أساليب الصحافيين الفرنسيين، وهو يُذكِّر بمقالات ماكولي المؤرخ الإنجليزي[20]. وأما أسلوب العقاد فقوي أنيق لا مِثل له في العربية وهو أشبه في النثر بالجاحظ وابن أبي الحديد وغيرهما من الفطاحل[21]. وأما الرافعي فشعره يمتاز بقوة الصنعة، ولكن خياله عربي تقليدي وهو يجيد الصنعة أكثر مما يجيد الفن[22]. أما طه حسين فإنه يعنى بالفن أكثر من عنايته بالصنعة؛ فهو يعنى بالموضوع أكثر من حيث

20 مجلة الهلال، ع 1 نوفمبر 1923.
21 السابق، ع 3، ديسمبر 1923.
22 السابق ع 4، يناير 1924.

العقاد

المنفلوطي

شوقي

الرافعي

طه حسين

قيمته الأدبية ومنفعته للقارئ ولا يبالي بتزويق العبارة[23]. أما حافظ إبراهيم فأدبه يجري على الطريقة الرومانتيكية وهو أشبه فيها ببيرون الإنجليزي، وهيجو الفرنسي[24]. وأما أسلوب مي زيادة فيتسم بالسلاسة والصنعة، ويدل على أن الطريقة الجديدة في الشعر المنثور التي جرى عليها أكثر الكتاب السوريين في المهجر قد تسربت إليها على غير وعي منها[25].

لقد حكمت نظرة سلامة موسى في تلك الأساليب رؤيتُهُ الاجتماعية للأدب؛ فربط شعر شوقي بمزاجه وتكوينه الإثنولوجي وكذلك فعل مع مي وغيرها، وأكد في كلامه عن شوقي أن السبيل في نقد الأدب أن نقدره بمقدار ما فيه من قيمة اجتماعية وما له من أثر في الوسط الذي نشأ فيه[26].

تناول موسى الأساليب الغربية كذلك في كتابه "الأدب الإنجليزي الحديث" الذي يُعد في حقيقته دراسة عامة لأساليب الكُتَّاب الإنجليز الذين ناقشهم. فقد فَضَّل فيه أسلوب داروين على سذاجته، وآثره على غيره؛ لأن أسلوب التفكير الذهني الذي يتميز به داروين خير عنده من العاطفة المزيفة التي يجدها عند أوسكار وايلد وأضرابه. ويميز موسى بين أسلوبي داروين ونيتشه؛ فيرى أن داروين على الضد من نيتشه؛ لأن نيتشه ناري سماوي، وأما داروين فأرضي طيني. وأسلوب نيتشه عاطفي ذاتي حتى حين يهتدي إلى الحقائق الموضوعية. أما داروين فيكتب عن وجدان وتعقل؛ حتى لتُحس أنه ينفض عن نفسه عاطفته وذاتيته كما ينفض أحدنا الغبار عن شخصه[27].

وفضلًا عن تلك النزعة العلمية في تمييز الأساليب والتفريق بينها؛ فقد وقف موسى بدقة -في وقت مبكر- على أهم خصائص أسلوب جيمس جويس، وكذلك أهم تقنياته التي تميز بها مثل تيار الوعي والمونولوج حيث سمَّى التقنية الأولى "معالجة الخواطر الذهنية" أو "الخواطر المطلقة" و"التعبير عن التتابع العاطفي" وسمى الأخرى "الحديث الذاتي". وقد كان من وكده أن يقف على طريقته التي وسمها بالصعوبة. وبعد أن قدَّر قيمة جويس ترك الباب مفتوحًا للحكم عليه وقال: "وهذا بالطبع لا يعني الثناء عليه؛ فإن طريقته تحتاج إلى أن يصهرها النقد من جهة، ويحكم عليها الجمهور من جهة أخرى إن إقبالًا أو نفورًا"[28] وقارن بين جويس وت. س. إليوت لتشابههما في طريقة التعبير عن التتابع العاطفي؛

23 السابق ع 5، فبراير 1924.
24 السابق، ع 6، مارس 1924.
25 السابق، ع 7، إبريل 1924.
26 السابق ع 10، يوليو 1924.

27 تربية سلامة موسى، سلامة موسى للنشر والتوزيع 1958، ص 122.
28 الأدب الإنجليزي الحديث، سلامة موسى للنشر، 1978، ص 139.

حافظ إبراهيم

مي زيادة

خليل مطران

لكنه ميز بينهما بأن الأول رومانتيكي طليق لا يتقيد بالتقاليد مثل إليوت الذي يُحس إحساس التقليديين ويفكر بعقولهم.

الأدب

لم ينفصل تصور موسى للأدب عن تصوره للبلاغة والأساليب على نحو ما بيَّنا. ويبدو أن محصلة آرائه في الأدب العربي التقليدي وآرائه في الأدب المنشود قد أفضت إلى رسم صورة قاتمة لموقفه طاشت معها الاتهامات التي نالت من وطنيته ورمته في بعض الأحيان بتهمة احتقار العروبة والدين. ولعل التدقيق في موقفه وردَّه إلى أصوله والاستقراء الكامل له في مؤلفاته؛ يقود إلى حكم مختلف بعض الشيء، ويخفف من حدة تلك التهم التي ألقي أكثرها جزافًا.

لقد رمى موسى الأدب العربي بأنه سلفي تقليدي بعيد عن الواقع ونكباته[29] وأنه أدب ملوكي يُعنى بتسلية الملوك والأمراء والفقهاء ويستغرق في البهرجة والزخرفة والمحسنات، وينأى عن إحساس العصر، ووجدان الشعب، ويخلو من الأهداف الإنسانية[30]. وهذه السلبيات التي لمسها موسى ترجع في الحقيقة إلى تبنيه للتصور الاجتماعي للأدب؛ ذلك التصور الذي يستنكر "**النزعة الانفرادية**" ويرفض البهرجة والزخرفة، ويحرص على الاتصال بطبقات الشعب وآلامه وآماله؛ فالأدب لا بد أن يكون للشعب؛ يقول: "ونحن ندعو في أيامنا إلى أن يكون الأدب للحياة، أي للشعب، أي للمجتمع، أي للإنسانية، وأن تكون للأديب رسالة يؤديها كما يؤدي النبي رسالته"[31]. فهو ينظر إلى الأدب بوصفه ظاهرة اجتماعية لا تختلف عن الأخلاق والعقائد ويعرفه بأنه: "صورة المجتمع، وهو الذي تتبلور فيه نزعات المجتمع"[32] وأنه "دراسة الإنسان في جملته. وهذه العبارة تعني أن ندرس الإنسان في اقتصاده، وأمراضه، وثقافته، واتجاهاته الذهنية والعاطفية وأهدافه المستقبلية"[33].

وموضوعات الأدب عند موسى تشمل المشكلات الاجتماعية، ودراسة شئون البشر، والكلام في التطور الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، والتعليم[34]، ومهمته مثل مهمة الفلسفة وهي تغيير المجتمع حيث يحمل القارئ على السخط، ثم يُرغِّبه في التغيير. وهذا كله تلخصه مقولاته "الأدب للحياة" و"الأدب للشعب" وهي مقولات اتخذها عناوين لبعض كتبه.

المنظور الجمالي والبراجماتي

لا شك أن تلك الرؤية النفعية للأدب التي استبعدت أن يكون الجمال هدفًا للفن؛ تمحق أكثر حسنات الأدب العربي؛ لأنها تحصره في ركن واحد وغاية واحدة. فهي تدعو إلى أدب عضوي شعبي يلتحم بفئات الشعب وتحتقر ما أسماه موسى بالأدب "البلاغي" اللفظي أو "أدب الفقاقيع" الذي لا يتفق والإنشاء الرصين في الموضوع الجدي أو الإنشاء الدقيق في الموضوع الفلسفي أو العلمي[35]. وهو ما يعني استبعاد قطاع كبير من هذا الأدب ومحق قيمته الجمالية.

أكد موسى في غير موضع أن هدف الفن ليس الجمال، وإنما هو الإنسانية[36] والإنسانية تطالب الأديب الإنساني قبل كل شيء بتوفير الطعام للشعب، ثم بعد ذلك الورد والياسمين[37]. والجمال هو عرض الحياة العظيمة أو الحياة العميقة، فإذا هدف المبدع إلى أيهما سما فنُّه[38]. وأنكر موسى

29 السابق، ص 5.
30 الأدب للشعب، ص 48.
31 السابق، ص 78.
32 السابق، ص 68.
33 السابق، ص 101.
34 مقالات ممنوعة، ص 184.
35 انظر مجلة الهلال، ع 7، إبريل 1925.
36 مقالات ممنوعة، ص 47.
37 تربية سلامة موسى، ص 327.
38 برنارد شو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص 170.

چورچ لوكاتش

-من منطلق دارويني واضح- أن تكون القيم الأدبية خالدة لا تتغير، وأن يكون الجمال من هذه القيم الخالدة، ويرى أن القول بهذا الخلود والثبات إنما هو غرور من الأدباء، قال: "وكيف يكون خلود في إحدى القيم مع تطور؟ أليس التطور... هو القانون العام للموجودات أحياء أم غير أحياء؟"[39]. وقال: "إن قيم الأدب، مثل سائر القيم، تتغير كلما تغيرت الظروف، وإذا كان الجمال يتسلط على الأديب، ويشغل ذهنه، حتى ليتوهم أنه خالد، فإن هناك ما هو أخلد منه، وهو الإنسانية"[40].

والحق أن موسى كان تبعًا في هذا التصور الجمالي للفيلسوف والناقد المجري چورچ لوكاتش Georg Lukács الذي أنكر أن يكون الجمال غاية الأدب كما صرح في بعض المواضع[41]. وكان رأي لوكاتش أن الجمال هو علاقة التناغم بين الإنسان والعالم، كما أنه وسيلة لإدراك العالم المحيط به وتغييره، وأن الجميل ليس من اختراع المخيلة الفنية فحسب، وأن الجمال الفني يعكس ما هو جميل في الواقع الحي الموضوعي بما يعني أنه يبحث عن الجميل فيما هو موجود لا فيما تخترعه الذات الإنسانية. ولوكاتش كثيرًا ما ربط الجمالي بالنفعي؛ فالجميل عنده لا يتناقض مع النافع بل يتضمنه

39 الأدب للشعب، ص86.
40 السابق نفسه.
41 نفسه.

بالضرورة[42]، وهي محاور كثيرًا ما دندن حولها موسى في كتاباته وحكمت تصوره للأدب.

في سنة 1937 نشر موسى في المجلة الجديدة مقالًا عنوانه "الوسيلية" عرض فيه فلسفة وليم چيمس William James البراجماتية. ووفقًا لهذه الفلسفة تساءل عن قيمة الأدب العربي، أهو وسيلة من وسائل النهوض بالأمة المصرية، وهل يفتح أبوابًا للتوسع الذهني أو النشاط الاجتماعي أو الثقافي؟ وخلص إلى أن دراسة الأدب القديم لا تتصل بحياتنا العصرية وهمومنا القومية، وليست لها قيمة نفعية، وأنها وإن كانت جهدًا تاريخيًّا مفيدًا لكن لا قيمة عملية لها. وهذا يكشف عن غايات الأدب عند سلامة موسى وأنها غايات نفعية لا جمالية في المقام الأول.

لقد أسهم في بناء هذا الموقف وتعضيده تفضيل سلامة موسى العلم على الأدب، وتفضيله الأسلوب العلمي في الكتابة على الأسلوب الأدبي. وقد صرح بهذا الرأي في مواطن كثيرة وبخاصة في كتابه "في الحياة والأدب"، قال: "العلم هو أساس فكرة التقدم والإصلاح، أما الأدب فما كان له هذا الفضل قط"[43]. وقال: "صناعة الطيارات أشرف من

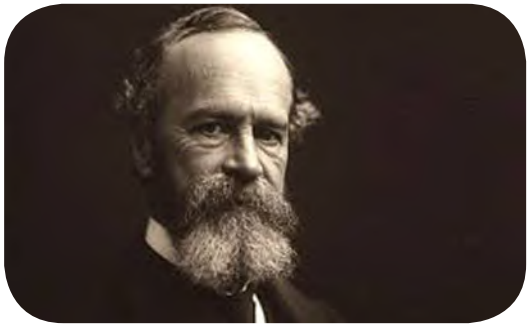

وليم چيمس

قرض الشعر، وهي برهان على رقي الذهن العلمي وتفوقه على الذهن الأدبي، فإن الهمج يقرضون الشعر ولجميع الأمم في جاهلياتها القديمة أشعار وقصائد بارعة، ولكن العلم هو ثمرة الذهن الحديث الذي غذي بأوفر مادة من الثقافة والحضارة"[44].

وبناء على ما ذهب إليه سلامة موسى في مفهومه للأدب، وتحديده لغايته، وموضوعاته، وقيمته، وموقفه -إيجابًا

42 علم الجمال عند لوكاتش، رمضان بسطاويسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991 ص -105 111.
43 في الحياة والأدب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص 88.
44 السابق، ص 50.

وسلبًا- من الأدب عامة والأدب العربي بخاصة؛ صاغ تقسيمه للأدب في ثنائيات متقابلة كما صاغ من قبل أساليب الكُتَّاب في ثنائيات متقابلة وذلك على النحو الآتي:

ـ الأدب الكلاسيكي (الاتباعي) ويقابله الأدب المستقبلي (الابتداعي).

ـ الأدب السلفي ويقابله الأدب الشعبي أو العامي.

ـ أدب الكفاح ويقابله أدب التفرج.

ـ الأدب العضوي ويقابله الأدب البلاغي.

تكشف تلك الثنائيات بوضوح عن قيامها على أساس المزاج، والاتجاه، وقواعد التفكير، واللغة أي على أساس "الأساليب" كما أنها تكشف عن موقف واضح من أدبين اثنين هما الأدب التراثي والأدب العصري، وذلك في إطار مفاهيم النهضة والانحطاط، والتصور الاجتماعي والبراجماتي للأدب. وتلك الثنائيات تحمل -كما هو ظاهر- أحكامًا قيمية على كلا الأدبين.

الواقعية مذهبًا أدبيًّا

اختار سلامة موسى الواقعية مذهبًا أدبيًّا، ولم يكن اختياره إياها خبط عشواء أو منفصلًا عن تصوره للبلاغة والأسلوب. فالمذهب يوافق نزعته العلمية التطورية التي ترفض الغيبيات من ناحية، كما أنه يتجنب الأسلوب الموروث في اختيار الكلمات المذهبة وتأنقات الفصاحة والبلاغة من ناحية أخرى[45]. ومن هنا نفهم رفض موسى لممارسة الفن للفن أو الانسياق وراء الرومانتيكية.

والواقعية ذات صلة وثيقة بالاشتراكية التي تبناها ونادى بها؛ يقول في الربط بينهما: "الأدب الواقعي هو الذي يدرس الاشتراكية، أصلها وفصلها وأسلوبها وهدفها، والأدب الاشتراكي هو لذلك الأدب الواقعي في صميمه؛ لأنه هو الأدب الذي بسطت له الدراسات الاشتراكية أحوال العيش وأساليب الارتزاق، وما تحوي من خير ومن عظمة وسفالة..."[46].

وبناء على ذلك كانت دعوته الدائمة إلى "الأدب الملتزم" أو المرتبط كما أسماه؛ وهو الأدب الذي يرتبط بالمجتمع ومشكلاته فيحس الأديب فيه أنه مسئول عن مجتمعه، وأنه إمامه الذي يرشده وينشد صلاحه[47]، وهذه الدعوة هي التي حددت موقفه السلبي من الأدب العربي وبخاصة أدب أبي نواس وأدب معاصريه الذين وقفوا على أبواب القصور مثل

45 مقالات ممنوعة، ص 39.
46 السابق، ص 44.
47 الأدب للشعب، ص 17.

شوقي وعلي الجارم[48]؛ لأنهم جميعًا لم يكونوا ملتزمين وفقًا لذلك المفهوم.

الأدب العربي بين الهجوم عليه والإشادة به

من هنا يمكن تفسير الهجوم الذي نال الأدب العربي والأدباء العرب القدامى والمعاصرين على يد موسى؛ فقد هاجم من القدماء: المتنبي، وابن الرومي، وأبا نواس، ومن المعاصرين شوقي وعلي الجارم، والرافعي وغيرهم. وارتكز هذا الهجوم في الأساس على أن أدب هؤلاء -وفقًا لفكره- لا ينتمي إلى الأدب الاشتراكي والواقعي؛ فهو أدب قصور وأمراء لا أدب كفاح وشعب؛ لذا خلا من النزعة الإنسانية والاشتراكية. ولكن بالاطلاع الدقيق على كتابات سلامة موسى نجد أنه لا ينطلق من احتقار أو انتقاص متعمد للأدب العربي؛ لأنه في الحقيقة إنما كان يبحث في هذا الأدب عن الصورة التي بلورتها أفكاره الوافدة عن الأدب، أدب النهضة المنشود. لقد كان موسى حريصًا على محاربة المقلدين للقدماء وأساليبهم من أبناء عصره، ونظرًا إلى طبيعة الدعاية وأجواء المعارك الفكرية، ومسلك الكتابة الصحافية جاءت هذه التجاوزات في حق الأدب العربي وبرزت النزعة الراديكالية عنده. ومما يؤكد بُعد موسى عن الاحتقار أو الرفض التام للأدب العربي ثناؤه العظيم في مواضع مختلفة على أدباء مثل: ابن المقفع، والمعري، وابن حزم، وحافظ إبراهيم وغيرهم، وذلك لأن أدب هؤلاء قد توافرت فيه النزعة الإنسانية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك كان موسى على وعي شديد بالتفوق الأدبي لمن نقدهم ورفض أدبهم من الأدباء العرب؛ فقد اعترف بشاعرية شوقي الرائعة -على حد تعبيره- وكان انتقاصه إياه من جهة أنه لم يمارس أدب الكفاح؛ لذا فضَّل عليه حافظ رغم اعترافه بأن حافظ أقل منه شاعرية. واعترف كذلك بشاعرية المتنبي وقدرته المدهشة الخارقة على استنباط

48 الأدب للشعب، ص 14.

المتنبي

أبو العلاء المعري

المعاني وتوليدها[49]، ومع هذا فضَّل عليه المعري رغم تفوقه عليه في الصنعة؛ وذلك لافتقاده النزعة الإنسانية. وقد أبان في بعض المواطن حيثيات موقفه؛ فإعجابه بالمتنبي والمعري يرجع إلى نزعة الأول الثقافية الموسوعية، وإلى التفكير الإنساني الحر عند الثاني[50]. ولهذا السبب أيضًا رفض ابن الرومي وأبا نواس لغلبة النزعة الفردية عليهما ولفحش شعرهما. وقد حمل موسى على الأخير حملة كبيرة في غير كتاب له، واستمد في حكمه الأخلاقي عليه منظور الأخلاق الفيكتورية الأوربية، وهو ما يقتضي منا مقارنة موقفه هذا بموقفه المعروف من "الأدب المكشوف" الذي رأى فيه ضرورة إتاحة الحرية للإبداع بضوابط تحول دون خروجه إلى الإسفاف والإثارة[51]. وموسى لا يشك في أن أبا نواس شاعر عظيم ومجدد وإن كان يرى في تجديده انحطاطًا[52]. وقد أشاد بعبقريته وإن كانت عنده عبقرية الصنعة لا عبقرية الفن[53].

وموسى لا يدعو إلى مقاطعة القدماء؛ لأن فيهم على حد تعبيره "قدماء معاصرين" لنا رغم سبقهم، وهم جديرون بدراستنا واهتمامنا؛ ولكن دون أن نجعل منهم المحور والهدف لثقافتنا[54]. وقال: "لست أتنقص الأدب، وإنما أتنقص اللعب واللهو بالألفاظ كما يفعل معظم أدبائنا..."[55]. وأرشد في كتابه "التثقيف الذاتي" إلى الكتب التراثية التي ينبغي لكل شاب أن يقرأها، وأشاد بها وأعلى من قدرها، وبخاصة كتابات الجاحظ التي دعا إلى قراءتها جميعًا، وقال فيها: «إن الشاب الذي يجهل الجاحظ إنما يجهل شيئًا كثيرًا من أجود ما كتب قديمًا في اللغة العربية، ويأتي بعد الجاحظ الشعراء من أمثال المتنبي وابن الرومي وأبي تمام وأبي العتاهية والأخطل والمعري»[56]. وهي إشادة تشير إلى أن الرجل لا يعادي الأدب العربي ولا يحتقره في الحقيقة، وأن الأمر لا يعدو أن يكون -كما ذكرنا- مجرد إسقاط لمنظور فكري معين على هذا الأدب قاد إلى تصنيفه والتمييز بين أنواعه على هذا النحو. ولا ننسى أن الأسلوب الصحافي وسياق المعارك الفكرية، والرغبة في النهوض والحماسة في الدعوة إلى كل جديد تقتضي أحيانًا المبالغة في الهجوم، والتعصب للمذهب الجديد، والتحريض على تبنيه. لكن مقابلة آراء الرجل التي قد تبدو متعارضة كشفت لنا حقيقة موقفه من الأدب العربي. ولا أدل على ذلك من تصريحه في كتاب «الأدب للشعب» بقوله: «وأرجو ألا يلتبس موقفي عند القارئ، فإني لا أعادي القدماء، والثقافة القديمة هي تراث بشري عظيم لا يهمله إلا مغفل، بل أنا لا أكاد أقرأ كتابًا عربيًّا إلا إذا كان مؤلفه من القدماء»[57]. فكيف لرجل استشعر في أدب الجاحظ أنه كُتب في بلاط الأمراء، أن يكرر في غير موضع

49 السابق، 29.
50 التثقيف الذاتي أو كيف نربي أنفسنا، ص 239.
51 انظر مقالة بهذا العنوان في مجلة الهلال، ع 3، يناير 1928.
52 الأدب الإنجليزي الحديث، ص 52.
53 الأدب للشعب ص 82.
54 البلاغة العصرية واللغة العربية، ص 123.
55 اليوم والغد، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة 1928، ص 199.
56 التثقيف الذاتي، ص 164.
57 الأدب للشعب، ص 43.

ابن الرومي

إعجابه البالغ بالجاحظ وموسوعيته ويقول: «أحب أن أموت كما مات الجاحظ وعلى صدره كتاب»[58].

الأدب العامي

ينبغي التنبيه على أن أكثر ما جرَّ على موسى النقد والتبكيت هو دعوته إلى استعمال العامية، وإلى ما أسماه بالأدب العامي. والحق أن دعوته لم تكن دعوة صريحة إليها بقدر ما كانت سعيًا إلى إيجاد تسوية بين العامية والفصحى. وإلحاحه على تلك الدعوة كان نتيجة محاولته إيجاد بلاغة خاصة لما أسماه "أدب الصحافة" الذي كان له الفضل في إيجاد لغة صحافية سهلة غير متعالية يستوعبها الجمهور. وهذه الدعوة كان يغلب عليها الطابع النظري البحت؛ فموسى نفسه لم يجرؤ يومًا على الكتابة بالعامية؛ بل كان له أسلوبه السلس الذي يحرص على الإبانة والتزام العربية الصحيحة.

ويبقى أن نشير إلى أن موسى عندما دعا إلى الكتابة للشعب بلغته لم يقصد الكتابة بالعامية "وذلك لأن الكاتب فنان قبل كل شيء والعامية تخلو من الفن"[59]. ولقد حدد موسى مقصده من هذه الدعوة بوضوح في كتابه "الأدب للشعب" فقال: "ولست أعني... أننا نكتب للشعب بلغته (العامية) وإنما أعني أن نكتب له بلغة شعبية فنية، ولا يمكن هذا إلا بأن نهتم باهتماماته، ومتى فعلنا هذا فإننا نقترب منه، ونحس إحساسه، ونجد أن أسلوبنا شعبي في عامته، ولكنه نفسي في خاصته؛ لأن الأسلوب الأمثل هو أسلوب النفس عند الكاتب".

مما تقدم يتبين أن تصور موسى للأدب وأحكامه التي أطلقها عليه انطلقت من منطلق تغريبي واضح سعى فيه إلى التحديث شأنه شأن رواد التنوير في عصره. وقد ارتكز

غلاف كتاب الأدب الإنجليزي الحديث

موسى فيه على مفهومه الجديد للبلاغة والأسلوب وهي مفاهيم ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالدارونية، والاشتراكية، والبراجماتية. وموسى في نقله وتمثله لتلك الأفكار لم ينخلع تمامًا من جذوره التراثية وثقافته العربية، وإن لم يخلُ تمثله إياها من الوقوع في بعض الأخطاء والاستلاب. كذلك افتقدت دعوته العمق في كثير من أطوارها، ويرجع هذا إلى الطابع الانتقائي في المثاقفة؛ فأكثر الأفكار التي رددها وألح عليها نقلها عن دوائر المعارف الغربية والمراجعات الصحافية أو القراءات العابرة في بعض الكتب الإنجليزية والفرنسية؛ لكن يبقى أنه فتح الباب لهذه الأفكار وأسهم في نشرها وذيوعها بين القراء.

ولقد أفاد موسى الصحافة كثيرًا حين شارك في ترسيخ الأسلوب التلغرافي الرشيق الذي تلقاه الجمهور في يسر. وأفاد الثقافة العربية بما عربه من ألفاظ ومصطلحات فكرية وحضارية كثيرة كان له الفضل في ذيوعها وانتشارها. ويبقى أن تجديده لم يكتب له الحياة لأنه لم يسعَ إلى صقله وإنماء المحاور الصالحة فيه في ذلك الوقت المبكر. ودراسة أعماله تؤكد أنه كان وطنيًّا من الطراز الأول، يقف دومًا في صف الشعب لا القصر، مما يجعل منه مثقفًا واعيًا أمينًا، وبعض السقطات السياسية النادرة التي وقع فيها لا تكفي لاتهامه بالعمالة؛ إذ يسهل نسبة أمثالها إلى كثير من رواد التنوير ممن عادوه خاصة. ولا يصح إطلاقًا إسقاط مثل هذه السقطات السياسية النادرة على فكره كله وأخذه بجريرتها.

58 تربية سلامة موسى، ص 329.
59 الصحافة حرفة ورسالة، مطبعة مصر، 1958، ص 39.

3

تطـور تشـريعات النقابـات العمالية من الملكية حتى الآن

فاطمة رمضان

تتناول هذه الدراسة تطور تشريعات النقابات العمالية في مصر منذ نشأتها وحتى الآن. ولما كان هناك أربع وأربعون سنة منذ نشأة النقابات وحتى صدور أول قانون يعترف بها، فكان لا بد من رؤية هذه الفترة التي سبقت إصداره، لذا كان من الضروي تخصيص جزء من هذه الدراسة عن هذه النشأة وتطور الحركة العمالية حتى إصدار هذا القانون.

إن القوانين لا تصدر في الفراغ، بل في وسط الصراع. وهو ما يبرر أهمية رصد حركة المجتمع بشكل عام، ورصد وضع وتحركات الطبقة العاملة بشكل خاص، في الفترة ما بين إصدار قانون ثم تغييره بقانون آخر، لمعرفة لماذا صدر القانون، ولماذا تغير، وهل يصب التغيير في مصلحة العمال ونقاباتهم أم العكس؟ وكيف يؤثر تعديل القانون على النقابات في مصر، وعلى الحركة العمالية، بل على المجتمع كله؟

نشأة الطبقة العاملة والنقابات

نشأت الطبقة العاملة المصرية في نهاية القرن التاسع عشر في ظل المصانع والشركات الحديثة والمرافق التي أقامتها رءوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى المرفق الحكومي للسكة الحديد. كان العمل في تلك المؤسسات يمتد إلى ساعات عمل طويلة، تبلغ في المتوسط 13 ساعة، تصل في النقل ومحالج الأقطان والمحال التجارية إلى 17 ساعة يوميًّا، بأجور منخفضة. لذا ظلت مطالب تحديد ساعات العمل بعشر ساعات يوميًّا، وتحديد يوم كإجازة أسبوعية، وزيادة الأجور -الذي تطور فيما بعد إلى طلب حد أدنى للأجور- كما هي طوال هذه الفترة[1]. كان هناك تمايز في الأجور بين العمال الأجانب والمصريين للعمل نفسه، كما استأثر العمال الأجانب بالوظائف الإشرافية، وكان العامل المصري يتعرض للإهانة على يد رؤسائه من الأجانب. كل هذه العوامل كان لها أثرها وفقًا للعديد من الباحثين -من بينهم رءوف عباس- في تاريخ الطبقة العاملة المصرية، من حيث ارتباط النضال الاقتصادي بالنضال الوطني ومحاربة الاستعمار.

1 - رءوف عباس حامد محمد، الحركة العمالية في مصر 1899 - 1952، المجلس الأعلى للثاقافة، ط1، 2016. ص56.

رؤوف عباس

اللورد كرومر

يتخذ الكثير من المؤرخين تاريخ إضراب عمال السجائر سنة 1899 كنقطة بداية لتأريخهم للحركة العمالية، فقد شمل الإضراب أربعين مؤسسة يعمل بها ثلاثون ألف عامل[2]، والذي تأسست على أثره أول نقابة للعمال في مصر "جمعية لفافي السجائر" التي لم تستمر طويلًا، مثلها مثل اتحاد الخياطين، ونقابة عمال المطابع وعمال السجائر بالإسكندرية، وكتبة المحامين، وجمعية الحلاقين بالقاهرة. وذلك لأن السلطة سواء القنصلية أو المصرية، كانت تتدخل للقضاء على ثمار الإضرابات تدخلًا تضمن القضاء على التنظيمات الوليدة[3].

حدثت الكثير من الإضرابات في الفترة بين 1900 و1910 لعمال السكة الحديد وعمال الطباعة، وكل عمال السجائر، وعمال الترام الذين في إضرابهم في أكتوبر 1908، خرجت مظاهراتهم تجوب الشوارع، وكانوا يبيتون فوق خطوط الترام مع محاميهم محمد كامل حسين، حتى لا تقوم الشركة بتشغيل الترام بعمال غيرهم. وقد حوكم بسبب تلك التظاهرات 180 عامل بتهمة الإخلال بالأمن وتعطيل عمل الشركة[4]. بالرغم من أن المحرك والمنظم للإضرابات والنقابات الأولى كان العمال الأجانب، بحكم الخبرة التي حملوها معهم من بلادهم، وكذلك بحكم كونهم أغلبية العاملين في هذه الشركات وقتها، وبفضل تمتعهم بالحماية القنصلية والامتيازات، إلا إن العمال المصريين قد شاركوا بقدر عددهم في هذه المصانع والشركات، وقد اكتسبوا الخبرة في التنظيم سواء للإضرابات أو النقابات عبر مشاركتهم تلك.

تحدث أمين عز الدين[5] عن التناقض بين ما كان يُعلن من قبل سلطة الحكم في ذلك الوقت، وما ينفذ على أرض الواقع بالنسبة إلى العمال. فقد تم إعلان حرية ممارسة الصناعة والحرف والمهن التجارية بشكل رسمي من جانب سلطة الاحتلال سنة 1890، وهو ما يعني الحد من تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية، وفي علاقات الاستخدام على وجه التحديد. كما أعلن اللورد كرومر سنة 1905 أن الحكومة تتخذ موقف الحياد فيما يتصل بعلاقات العمل ورأس المال، وأنها لا تنوي التدخل فيما يجري من خلاف بينهما. يقول عز الدين "ولسنا نجد في هذه المرحلة برمتها ما يؤيد هذه السياسة المعلنة من جانب الحكومة، فقد عرفنا ونحن نتابع الأحداث، أن الحكومة لم تتوانَ عن التدخل في علاقات العمل بما لديها من قوات بوليس، وكان تدخلها في الأغلب لصالح أصحاب الأعمال وفي خدمتهم. وكثيرًا ما أدى استفحال الأمور وتطورها إلى استخدام العنف من جانب العمال أنفسهم، بل والجمهور أيضًا. وقد أدى هذا الموقف -ضمن عوامل أخرى- إلى خلق تيار وسط المثقفين العاملين في الحقل النقابي، ووسط القيادات العمالية، يستهدف حمل الحكومة على إصدار تشريعات تنظم علاقات العمال بأصحاب الأعمال".

تحدث شهدي عطية الشافعي[6] عن نشوء الحركة الوطنية الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر ضد الاستعمار الإنجليزي، وعن بداية نشوء الطبقة العاملة في خضم الحركة الوطنية، قال "كما ظهرت حركة مثقفين، وحركة وطنية رأسمالية ناشئة،

2 - شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية (1882 - 1956)، الطبعة الأولى، 1957، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ص25-24.
3 - رءوف عباس، ص 67.
4 - رءوف عباس، ص 66 - 67.

5 - أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام 1919، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص 206 - 207.
6 - شهدي عطية الشافعي، مرجع سابق، ص 25.

شهدي عطية الشافعي

ظهرت أيضًا الطبقة العاملة الناشئة بدورها، كانت تتخذ شكل كفاح اقتصادي، لا يخلو من مضمون وطني، كون معظم أصحاب الشركات كانوا من الأجانب. وقد ارتبطت الحركات العمالية الاقتصادية بحركة المثقفين الوطنية".

وكما بدأت الحركة الوطنية تعيد تنظيم صفوفها فيما بين 1907 – 1912 بدأت الطبقة العاملة تنظم نفسها في نقابات، فقد أنشأ عمال موتسيان نقابة لهم عام 1908، ثم الترام، ثم نقابة عمال الصنائع اليدوية 1909، التي تعتبر التنظيم العمالي الأبرز في مصر طوال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، فقد كانت تضم في عضويتها 979 عضوًا وقت إنشائها، وصل إلى 3139 سنة 1912، وبعد الحرب العالمية الأولى وإعلان الأحكام العرفية كان عدد أعضائها 1043 [7] عام 1921، وذكر عطية أنها كانت تضم 11 فرعًا، وقد وضع شباب من الحزب الوطني قانونها الأساسي، بعد دراسة لوائح النقابات في الخارج.

ويعتبر قانون النظام الأساسي لنقابة عمال الصنائع اليدوية، هو الأساس للوائح النقابات والاتحادات فيما بعد، والذي انتقل بدوره إلى قوانين النقابات.

فقد حدد الغرض من النقابة، في العمل على تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية، وترقية الصناعة، وإيجاد روابط ودية بين أعضائها. ولكي تحقق النقابة أغراضها أُنشأ قلم طبي، وآخر للاستشارات القضائية، وثالث للإعانات المالية، وصندوق للتوفير والتقاعد –حيث لم يكن هناك نظام للمعاشات بعد– وأنشأت أندية وتأسست شركات تُعاون على شراء ضرورات الحياة[8]. يضيف عباس أنه على الرغم من نص قانون النقابة على حظر المناقشة في المسائل السياسية والاجتماعية، في الاجتماعات النقابية، فهذه النقابة كانت تؤدي نشاطًا سياسيًّا مستترًا بحكم وقوعها تحت إشراف رجال الحزب الوطني.

7 - رءوف عباس، ص 74.
8 - رءوف عباس، مصدر سابق، ص 72.

انتقلت فكرة تأسيس النقابات للأقاليم، وذلك بفضل رجال الحزب الوطني برئاسة محمد فريد، وكانت همزة الوصل بين النقابات مدارس الشعب الليلية التي أنشأها الحزب. استمر الأمر حتى بدأت المتاعب من قِبل النظام للحركة الوطنية والعمالية عام 1912، فسافر محمد فريد سرًّا خارج مصر، وتشتت أعضاء الحزب، وبدأت الفرقة بين أبناء الشعب نتيجة التعصب الديني. استمرت النقابات متناثرة ومطاردة –خصوصًا بعد أن أصبحت متابعة مثقفي الحزب لها ضعيفة– حتى إعلان الحرب العالمية الأولى عام 1914، والتي أُعلن بعدها الحماية الإنجليزية على مصر، وما تلاها من إعلان الأحكام العرفية، وحظر ممارسة أي نشاط اجتماعي أو سياسي، وأغلقت دور النقابات، وتوقف النشاط النقابي[9].

ثورة 1919

وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى وامتناع الواردات، أن زاد عدد الطبقة العاملة نتيجة نشوء صناعات جديدة لتلبية ما تتطلبه الحرب، وكذلك استعادت الكثير من الصناعات التي كانت على وشك الإفلاس عافيتها وتوسعت، وعمل الكثير من العمال لدى السلطة العسكرية. وعلى الرغم من الأرباح الكثيرة التي جنتها الشركات الجديدة والقديمة من جراء ذلك –والتي جعلت أصحابها على رأس الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال– فالعمال لم تتحسن أوضاعهم، فقد ظلت الأجور كما هي رغم ارتفاع الأسعار ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الحرب، وازداد الظلم نتيجة الأحكام العرفية، وحملة الاعتقالات وتحريم الاجتماعات والتجمهر، وزيادة الرقابة على الصحف، ونكوص النقابات[10].

ما إن انتهت الحرب في نوفمبر 1918، حتى تشكل الوفد المصري برئاسة سعد زغلول، بهدف السعي السلمي لاستقلال مصر، وكان نفي سعد زغلول وبعض من رفاقه في الوفد، الفتيل الذي أشعل ثورة 1919.

9 - رءوف عباس، ص 75.
10 - شهدي عطية، ص29.

الوفد المصري برئاسة سعد زغلول

وقد جاء اشتراك العمال في الثورة في اليوم الثاني منها، 11 مارس، حيث بدأ بإضراب عمال النقل والعنابر، مما أدى إلى أن أصبحت المواصلات في العاصمة معطلة، وانضم بعد ذلك عمال النور فأظلمت العاصمة، وانضم المحامون وموظفو الحكومة في 2 إبريل[11].

وبعدها انتشرت الثورة في كل المدن والقرى، وأُعلن العصيان المدني في الكثير منها، وأعلن بعضها عن الاستقلال وتكوين جمهورية، وكانت جمهورية زفتى والمطرية بالدقهلية مثالاً. ولما كانت قيادة الثورة من الإقطاعيين وكبار الملاك تخاف على أملاكها، فقد أصابها التردد من وجود المزيد من السلاح في يد الشعب، لذا أصدر كبار العلماء بالتعاون مع قيادة الوفد بيانًا بتحريم الكثير من الأعمال الثورية، ودعوا الشعب للالتزام بالقوانين[12].

أدى اشتراك العمال في الثورة إلى إحياء روح النضال الجماعي في نفوسهم، التي كانت قد خمدت قبل الحرب، وأكسبتهم الثقة في أنفسهم، فعاد العمال إلى تنظيم صفوفهم، وبعثت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والاتحاد من أجل تحسين ظروف وشروط العمل.

وقد كان لازدياد البطالة بسبب تسريح من كانوا في خدمة السلطة العسكرية بعد الحرب، أن انخفضت الأجور بالرغم من الارتفاعات الكبيرة في الأسعار، مما جعل الأجور لا تكاد تكفي لسد الرمق، كل هذه الظروف فرضت على العمال تحدي الظروف، فكان إقبالهم على تأسيس النقابات[13].

زاد عدد النقابات في الإسكندرية إلى 23 نقابة، وفي القاهرة 38 نقابة، وفي القنال 17 نقابة. وحدث الكثير من الإضرابات، واحتلت المصانع، حيث طالب العمال بزيادة الأجور، وبساعات عمل أقل[14].

ذكر رءوف عباس أن لوائح النقابات لم تخرج في مضمونها عن قانون نقابة الصنائع اليدوية، وإن أدخل عليها منصب المستشار أو الرئيس الفخري، الذي خصص لمحامي النقابة، أو أحد مشاهير السياسة الذين يسدون للنقابة خدمة ممتازة، أو الذي تتلمس معه النقابة الحماية. ولقد كان هذا المركز سببًا في وثوب بعض من رجالات الأحزاب إلى قيادة بعض النقابات وتوجيهها وفقًا لمصالح أحزابهم السياسية[15]. وكان الكثير من لوائح النقابات ينص صراحة على تجنب الاشتغال بالأعمال الحزبية أو الدينية، وبرغم ذلك كانت النقابات التي انصرفت لخدمة الأغراض النقابية وحدها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع النقابات.

11 - رءوف عباس، ص82.
12 - شهدي عطية، مرجع سابق، ص 40.
13 - رءوف عباس، ص 91 - 93.
14 - شهدي عطية، ص 42.
15 - رءوف عباس، ص 93 - 94.

نتيجة الكثير من الإضرابات في الترام والمياه، وعمال النور والترسانة، للمطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ويوم راحة كل أسبوع وإجازات مدفوعة الأجر، صدر قانون لجان التوفيق والتحكيم في أغسطس 1919، لفحص وتحقيق شكاوى العمال، واستطاعت بعض النقابات أن تجني ثمار المفاوضات، مما أدى إلى دعم النقابات وزيادة الإقبال عليها، كذلك جعل الشركات تعمد إلى فصل رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إدارتها، وشراء ذمم آخرين[16].

تحدث شهدي عن أن الحركة العمالية في ذلك الوقت أصبحت أكثر نضجًا، فلم تعد حركة تعاونية مثلما كان الوضع أيام محمد فريد ومصطفى كامل، إنما أصبحت حركة نقابية بمعناها الصحيح، تنظم الصفوف وتقود الإضرابات، وتطالب بساعات عمل أقل. وفي ظل حركة وطنية صاعدة كان من المستحيل ألا يظهر حزب للطبقة العاملة يقود نضالها السياسي، لذا بدأت تتشكل خلايا اشتراكية في عام 1918 في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وتأسس الحزب الاشتراكي عام 1920، ثم الحزب الشيوعي[17] 1922. ضم برنامج الحزب مطالب وطنية، ومطالب تخص العمال والفلاحين والمرأة، فقد أتى في برنامجه خمسة مطالب تخص العمال وهي: الاعتراف القانوني بنقابات العمال، وتنظيم غير المنظمين منهم وضمهم في اتحادات وربط الاتحادات بالاتحاد العام الدولي، و8 ساعات عمل يوميًّا، ومساواة العمال المصريين بالأجانب في نفس العمل، والتأمين الصحي ضد المرض والبطالة. وقد ساعد الحزب على تنظيم الكثير من النقابات، وعلى تأسيس

16 - رءوف عباس، ص 94 - 95.
17 - شهدي عطية، ص 43 - 44.

اتحاد عام للعمال في الإسكندرية، وكان مقره نفس مقر الحزب.

أكد رءوف عباس على ما قاله شهدي، فذكر أن أول اتحاد للعمال نشأ سنة 1921، بفضل جهود رجال الحزب الاشتراكي، الذي بلغ أقصى قوته سنة 1923، فقد كان يضم تحت لوائه النقابات في القاهرة والإسكندرية والمنصورة وطنطا وشبين الكوم، ونظم عددًا من الإضرابات لتحقيق مطالب اقتصادية. وشهد عام 1924 سلسلة من الإضرابات في القاهرة والإسكندرية، وهي السنة التي بلغت فيها مشكلة العمال ذروتها خصوصًا مع إهمال حكومة الوفد لمسائل العمال واعتبارها ثانوية لا تستحق الاهتمام. كان نتيجة ذلك القبض على قيادات الحزب والاتحاد وتصفية الأول وحل الثاني[18]. تحدث حسونة حسين[19] أحد قيادات الحزب الشيوعي الأول عن ذلك فقال "واصل سعد زغلول وحكومته سياسة تصفية الحزب، وممارسة أبشع أنواع العنف والاضطهاد، باتباع أسلوب التجويع والتشريد بفصل العمال وكل النشطاء، وكل من له صلة أو تعاطف مع الحزب ...".

بداية التشريعات التي تخص النقابات

في الوقت الذي بدأت فيه النقابات تستعيد عافيتها وتشرع في تكوين أول اتحاد عام لها ومطالبتها بالاعتراف القانوني بها، ظهر أول قانون يخص النقابات، ولكنه لم يكن لتقنين أوضاعها، بل كان للتضييق عليها في أنشطتها، وتجريمها، وحرمانها من مصدر تمويلها عبر اشتراكات العضوية.

قانون 2 لسنة 1921 [20]

جاء في ديباجته "بما أنه لا يوجد الآن تشريع متضمن الأحكام الواجب مراعاتها في تأليف النقابات، وبما أنه رغم

18 - رءوف عباس، ص 94 - 97.
19 - من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر، شهادات ورؤى، الجزء السابع، تقديم: عاصم الدسوقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام 1965، ص 75.
20 - ق 2 لسنة 1921، المنشور بالوقائع المصرية برقم 9 في 2 يناير 1921.

عدم وجود هذا التشريع، فقد حدث أخيرًا أن بعض الأشخاص اجتمعوا وكونوا نقابات خارج أي تقنين... وبما أنه قد تبين على الأخص أن بعض هذه الجماعات قد تنازلوا عن أجورهم تنازلًا لا رجوع فيه، لمصلحة النقابة التي ينتمون إليها، وبما أن هذا التنازل مخالف للنظام العام، والحالة تقتضي الإسراع في اتخاذ التدابير الواقية لمصلحة العمال أنفسهم، وذلك إلى أن يصدر قانون خاص عن النقابات، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء ارتأينا ما هو آت: أنه لا يجوز لكل العاملين بأجر أن يتنازلوا عن أجورهم كلها أو بعضها، مباشرة أو عن طريق وسيط، إلى نقابة أو شركة أو إلى أي جمعية صناعية أخرى، مهما كان الشكل الذي تألفت تلك الجمعية عليه".

وقد أصدر القائد العام للجيوش الإنجليزية في 2 فبراير 1921 إعلانًا بشأن تطبيق القانون على كل سكان القطر المصري أيًّا كانت جنسياتهم، وأن يكون له نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان صادر بمقتضى الأحكام العسكرية[21]. كما تم تعديل قانون العقوبات لسنة 1923 بإضافة مادة تضع قيودًا جنائية على نشاط الطبقة العاملة، وتحظر الإضراب قبل إخطار السلطات بخمسة عشرة يومًا قبل الإضراب، وتعد الإضراب المفاجئ جريمة[22].

من الواضح أن إصدار قانون 2 لسنة 1921 لم يأتِ بأثره الذي كان مرجوًّا منه وقت صدوره بشكل فوري، بسبب قوة الحركة، بدليل استمرار تأسيس النقابات، ثم تأسيس الحزب الاشتراكي وتأسيس اتحاد العمال الأول. ويكمل شهدي عطية كلامه فيما يخص تعديل قانون العقوبات، بأنه لم يوقف الحركة، فقد استمرت الإضرابات ولم تنقطع، واستمر العمال في تنظيم صفوفهم ودعم نقاباتهم وإنشاء نقابات جديدة. إلى أن بلغ فزع حزب الوفد منتهاه من الطبقة العاملة حين اشتدت الإضرابات، واحتل العمال المصانع إلى أكثر من ثلاثة أيام، فتمت الإطاحة بالحزب الشيوعي والاتحاد معًا عام 1924 [23]، وبدأت حملة الاعتقالات والمحاربة في الأرزاق كما ذكرنا سابقًا.

السيطرة على الحركة النقابية منذ حل الاتحاد الأول وحتى

اضراب عمال تفريغ الفحم في مارس 1982

صدور أول قانون للنقابات

في الفترة ما بين حل أول اتحاد أسسه العمال سنة 1924وصدور أول قانون يعترف بالنقابات سنة 1942، عاش العمال والنقابات فترة من محاولات الهيمنة من قبل أحزاب السلطة، وإن لم يخلُ الأمر في بعض الأحيان من توجه بعض القيادات النقابية إلى بعض الشخصيات العامة، ليترأسوا اتحادًا يشرعون في تكوينه، طمعًا في الحماية، أو في الخدمات التي تقدم للاتحاد، أو في سخاء هذه الشخصية في الإنفاق على الاتحاد وعليهم.

تحدث طه سعد عثمان[24] عن هذه الفترة فقال "كانت تتكالب على الحركة النقابية منذ ظهورها قوى متعددة للسيطرة عليها، منها حزب الوفد، والنبيل عباس حليم، والسراي الملكية... إلخ. وذلك بجوار الكثير من الشخصيات المثقفة وخاصة المحامين والأطباء، الذين كان بعضهم مخلصًا لتأدية خدمة وطنية واجتماعية، والكثير منهم كان مغرضًا، يركب المنظمات النقابية والتحركات العمالية لتحقيق أغراضه الشخصية، وخاصة من الناحية السياسية. وقد كانت هيئة تنظيم الحركة العمالية التي تكونت أواخر ثلاثينيات القرن العشرين هي التعبير التنظيمي عن استقلالية الحركة النقابية المصرية".

بعد حل اتحاد العمال، ولما كانت حكومة الوفد لا تريد أن تترك فراغًا لا تؤمن عواقبه، فقد سارعت لتأسيس اتحادًا للعمال تزعمه عبد الرحمن فهمي، الذي كان يقود الجهاز السري لحزب الوفد، باسم "اتحاد نقابات وادي النيل"، استطاع الاتحاد أن يضم إلى صفوفه مائة نقابة عمال

21 - محمود العسكري، صفحات من تاريخ الطبقة العاملة، دار الخدمات النقابية بحلوان 1995، ص 30.
22 - شهدي عطية، ص45.
23 - شهدي عطية، ص 45، 72 - 73.
24 - طه سعد عثمان، وحدة الحركة العمالية في مصر والعالم، الجزء الرابع من مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، المكتب العربي الحديث، 1994، الصفحة الأولى من المقدمة.

أحمد زيور باشا

في القطر المصري، وأن ينشئ فروعًا في المدن والأقاليم. ظل عبد الرحمن فهمي رئيسًا للاتحاد إلى أن تم اتهامه وعددًا من جهاز التنظيم السري في قضية مقتل الساريدار الإنجليزي في السودان سنة 1924، والتي حكم فيها على عدد من القيادات النقابية والوطنية بالإعدام، وبالسجن لآخرين. واستقال عبد الرحمن فهمي من قيادة الاتحاد، ثم جاءت الضربات المتتالية من سلطات الاحتلال وحكومة الأقلية الإقطاعية برئاسة زيور باشا، مما أدى إلى ضعف الاتحاد، وبدأت تظهر في الساحة اتحادات منافسة فتت من قوته[25].

واجهت نقابات العمال أثناء وزارة زيور حكمًا إرهابيًّا تعسفيًّا وبطشًا، فقامت وزارته بتعطيل الدستور وحل مجلس النواب (ذو الأغلبية الوفدية)، وأصدرت قوانين تحد من حرية التعبير وتقيد حرية الصحافة. بالرغم من ذلك قاوم العمال وأضربوا دفاعًا عن الديمقراطية، مطالبين بعودة الدستور. وقد لعبت الحركة النقابية المصرية دورًا هامًّا في انتخابات البرلمان لعام 1926 [26].

ذكر محمود العسكري أن هذا الموقف الوطني الديمقراطي للعمال، جعل كل من يتطلع إلى الزعامة الوطنية والظهور في ميدان الكفاح الوطني والاجتماعي، يسعى إلى نقابات العمال عارضًا خدماته، سواء من نواب الوفد أو الصحفيين أو الأطباء. كما حاول نواب الوفد تكوين لجنة للعمال والشئون

25 - محمود العسكري، ص -27 28، ص32.
26 - محمود العسكري، ص 34 - 35.

ثورة 1919

الاجتماعية في مجلس النواب الثاني والثالث، بهدف الدفاع عن العمال ونقاباتهم[27].

تزعم محجوب ثابت (من أعضاء الحزب الوطني) إقامة اتحاد جديد للعمال ينأى بهم عن العمل الحزبي، وعقد بالفعل عدة اجتماعات سنة 1927، ولكنه لم ينجح في مسعاه بسبب مطاردة الحكومة للنقابات، وعدم ارتياحها لفكرة تكوين اتحاد يلم شملها، وتباين الأغراض السياسية لبعض المحامين الذين كانوا يرأسون النقابات[28].

بعدها نجح النقابي أحمد إسماعيل وزملاؤه في تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري سنة 1928، وتم لأول مرة الارتباط بين الاتحاد والاتحاد الدولي للنقابات. لم يتأسس هذا الاتحاد على أساس تجميع النقابات وعقد جمعية عمومية تنتخب مجلس إدارته، بل التقى عدد من النقابيين المناضلين بعدد من النقابيين القريبين من الحكومة، وأسسوا الاتحاد ونصبوا أنفسهم زعماء له، وبدأوا في تأسيس نقاباته القاعدية، فتكونت له ثلاث نقابات فقط. أسندوا رئاسة الاتحاد لداود راتب من حزب الدستوريين الأحرار وأحد كبار الملاك، والذي كان سخيًّا في الصرف على الاتحاد وقياداته، ليصبح بذلك دعامة لحزب الأقلية في الحكم[29].

بعد سقوط حكومة محمد محمود، وتولي حكومة إسماعيل صدقي -الذي كان رئيس الاتحاد المصري للصناعات- عزل النقابيون في الاتحاد داود راتب، وعينوا مكانه عباس حليم من الأسرة المالكة، الذي اكتسب شهرة شعبية، وكان قريبًا من الوفد بسبب دفاعه عن الحياة البرلمانية، ومطالبته بعودة الدستور، وكان ذلك عام 1930.

وخلال معركة الشعب المصري للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية، دفع العمال ثمن مشاركتهم فيها من دمائهم، فطبقًا للإحصاءات الحكومية -التي شكك فيها عبد

27 - محمود العسكري، ص 35 - 36.
28 - رءوف عباس، ص97 - 98.
29 - محمود العسكري، ص 35 - 37.

الرحمن الرافعي- استشهد من عمال عنابر بولاق في واحدة من معاركهم مع البوليس 13 عاملًا، وجرح 199 عامل، ودفنت الجثث في الصحراء بعد رفض السلطة تسليمها لذويهم أو إعلامهم بمكان دفنها. في أثناء ذلك تزعم مجموعة من نواب وشيوخ الوفد تأسيس مكتب لتنظيم حركة العمال ونقاباتهم، في محاولة لإعادة تأسيس الاتحاد العام لعمال القطر المصري. وقد زحفوا على النقابات واستمالوها بخدماتهم، فنصبوهم رؤساء شرفيين للنقابات، أو مستشارين لها، وقد استجابت ثماني نقابات، وتم انتخاب قيادة جديدة للاتحاد برئاسة أحمد أغا المحامي الوفدي، ونُصب حسني الششتاوي المحامي الوفدي أيضًا مستشارًا للاتحاد عام 1930 [30].

تقديرًا من حزب الوفد لعباس حليم، فقد تم ضم الاتحادين تحت رئاسته وسمي بـ "الاتحاد العام لعمال القطر المصري"، وحرص حليم أن تكون السيطرة التامة له على الاتحاد، فرفض السماح بتسلل الوفديين إلي مجلس إدارته. في عام 1931 وضع قانون للاتحاد، بعد أن تمت مراسلة الاتحادات في العالم فأرسلت لوائحها، وتمت دراستها واستفيد من لوائح النقابات في أوروبا مع استبعاد لوائح النقابات في الدول الشيوعية. وقد تم تحديد أغراض الاتحاد في النواحي الاقتصادية، وعُمل على تكوين نقابات للعمال في كل المهن، وعلى تحسين أوضاع الطبقة العاملة المادية والفكرية والاجتماعية، وتنظيم حركة المطالبة بتشريعات العمل والعمال، ومساواة العمال المصريين بالأجانب، وتنظيم علاقة الاتحاد بالاتحادات في العالم الشرقي والغربي ومنظمة العمل الدولية. وفي مجال التنظيم نُص على تأسيس النقابة إذا بلغ عدد أعضائها خمسين عاملًا، كما نص على تأليف اتحادات مركزية في الأقاليم إذا وصل عدد النقابات بها إلى ثلاث نقابات على الأقل. ولم ينسَ القانون النص على ألا تتدخل النقابات أو الاتحادات في الشئون الدينية أو السياسية، كذلك نص على أن الاتحاد سيقوم بحماية كل عامل يُفصل من عمله بسبب اشتغاله بالنقابات[31].

بعدها مباشرة قامت حكومة صدقي بإغلاق دار النقابات، وشنت حملة على النقابيين بالفصل والاعتقال، وصادرت أموال الاتحاد. لجأ الاتحاد إلى اتحاد نقابات العمال البريطاني للتدخل لدى حكومته لكي تضغط على الحكومة المصرية لتعدل عن مناهضتها للاتحاد، وقد حضر وفد من الاتحاد البريطاني بالفعل، لكن حكومة صدقي منعت وصوله إليها. ثم كان اجتماع الاتحاد الدولي للنقابات في يوليو 1931، الذي حضره سكرتير عام الاتحاد المصري، وتقدم بشكوى ضد الحكومة المصرية. اتخذ الاتحاد الدولي بدوره قرارًا بالاحتجاج على الحكومة المصرية، على ما تتخذه من وسائل قمع ضد الاتحاد، وأوفد سكرتيره العام إلى مصر، وكتب السكرتير تقريرًا حث فيه على ضرورة تحسين أحوال العمال المصريين ورفع الاضطهاد عنهم. وقد أتى العمل الدعائي ضد الحكومة المصرية على مستوى النقابات في العالم بثماره، فقد أقدمت الحكومة على إصدار تشريع للعمل، واستعانت بخبير من مكتب العمل الدولي لوضع التشريع، ولكنها لم تصدره[32]. واستمرت الحكومة في سياستها المناهضة للاتحاد وقياداته، مما جعل وجود الاتحاد كالعدم ما بين 1932 و1934. بعدها أعيد نشاط الاتحاد متخذًا من دار عباس حليم مقرًا له، ووضع الاتحاد برنامجًا جديدًا للعمل، وبلغ عدد النقابات المنضمة إلى الاتحاد مبلغًا أثار مخاوف الحكومة -ونجح الاتحاد في عقد اتفاقات عمل، أهمها عقد اتفاق بين العمال في 22 مصنع للفواخير (مصانع الفخار) وأصحاب الأعمال- فصدر أمر مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية بمنع العمال من دخول الاتحاد، ومحاصرته، ولما تجمع العمال وحاولوا دخوله عنوة وتمت المواجهه مع البوليس، كان نتيجتها وفاة عامل بالرصاص والقبض على 95 عاملًا من مختلف النقابات[33]. وإن كان العسكري قد ذكر غير ذلك في تلك الواقعة، فقد جاء في مذكراته أن الاتحاد كان قد عقد مؤتمرًا له لدراسة كيفية مقاومة العدوان على الحريات العامة، والاحتجاج على إغلاق دار الاتحاد السابقة، وأن البوليس قد هاجم المؤتمر، وأن من تم معرفتهم ممن قتلوا على الأقل اثنين، بخلاف من توفي بعد ذلك أثر جراحه[34].

وثارت حركة احتجاج كبيرة، وخرجت جنازة العامل بمظاهرة على رأسها عباس حليم وقيادات الوفد، وأضرب عمال النقل، فقبض على عباس حليم، الذي خرج بعد ذلك بتدخل من السفير الإنجليزي، بدون توجيه تهمة إليه، وحوكم العمال وسجنوا. أظهر الحادث قيادات الاتحاد بصورة بطولية في نظر العمال، مما مكنهم بعد خروجهم من السجون من استئناف نشاطهم، وانضم عدد كبير من النقابات إلى الاتحاد.

بعد سقوط حكومة صدقي وتولي حكومة توفيق نسيم، وردًّا على تصريح وزير خارجية بريطانيا صمويل هور، بشأن رأي بريطانيا فيما يطلبه الشعب المصري من عودة دستور

30 - محمود العسكري، مرجع سابق، ص -42 43.
31 - رءوف عباس، ص 104 - 106.
32 - رءوف عباس ، ص 108 - 110.
33 - رءوف عباس، ص 111 - 114.
34 - محمود العسكري، ص 58 - 59.

إضراب عمال مصنع الغزل بكفر الدوار 1952

1923، انطلقت الإضرابات والمظاهرات التي واجهها البوليس بالرصاص، وأعلن يوم 28 نوفمبر 1935 يوم حداد عام على من استشهد، فعطلت المصانع، وأغلقت المتاجر واحتجبت الصحف عن الصدور[35].

دب الخلاف بين الوفد وعباس حليم، على أثر محاولة كل منهما الهيمنة على النقابات، الظهير الشعبي لهما، وذلك إبَّان تشكيل الوفد من الأحزاب، والذي سيتفاوض على استقلال مصر. فقام الوفد في سنة 1935 بتشكيل اتحاد جديد، سمي بـ"المجلس الأعلى لاتحاد نقابات القطر المصري".

حدثت موجة ضخمة من الإضرابات عام 1935 وصفها محمود العسكري بأنها كانت أكثر عنفوانًا من العنف الثوري عام 1919، قابلها الاتحادان بمطالبة العمال بالهدوء لإنجاح المفاوضات مع الإنجليز، مما حدا بالعمال إلى الاندفاع في إضراباتهم ومظاهراتهم ووقوع بعض الانحرافات الإرهابية، وذلك في غياب القيادة المنظمة. جمد بعدها عباس حليم أنشطة الاتحاد وعاد إلى موقعه في الأسرة الحاكمة[36].

ظلت النقابات تناضل منفردة دفاعًا عن حقوق أعضائها، وفي سبتمبر 1937 أسس بعض قادة العمال ممن تربوا في الاتحادات السابقة "هيئة تنظيم الحركة العمالية"، بهدف إعادة تنشيط النقابات والدعوة لإنشاء حزب للعمال بعيدًا عمَّن استغلوه لأغراضهم السياسية[37]. بعدها بشهر ونصف عاد عباس حليم من أوربا ليعلن أنه سوف يعاود نشاطه مع العمال بعد توقيع اتفاقية سنة 1936 من الإنجليز في جو هادئ، واستقبله مؤيدوه استقبالًا عماليًّا كبيرًا -بعد صراع طويل طبقًا لمحمود العسكري بين دعاة استقلالية الحركة عن الأحزاب والهيئات السياسية والشخصيات غير العمالية، وبين مريدي عباس حليم، وكانوا الأغلبية (ص88)- وأصبحت الهيئة تعقد اجتماعاتها برئاسته. في يناير 1939 أعلن عن تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية، برئاسة عباس حليم، ثم بعد شهر انتقلت الرئاسة إلى محمد الدمرداش الشندي من الإسكندرية، الذي كان قد فاز في انتخابات مجلس النواب، ووجه سؤالين لوزيري التجارة والصناعة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يرتفع صوت عامل داخل قاعة مجلس النواب، يطالب بمطالب عمالية[38].

وعن انتخاب الشندي في شركة نسيج كرموز الأهلية كرئيس للاتحاد، ذكر محمود العسكري أنها حدثت بمؤامرة من عباس حليم ومن ورائه الهيئة السعدية، وبذلك أصبح للاتحاد قيادتان، قيادة عباس حليم بنفوذه وماله، وقيادة منتخبة من نقابات العمال[39].

وقد كان للاتحاد نشاط كبير في المطالبة بتشريعات العمال، ففي 8 مايو 1938 خرجت مظاهرة كبيرة ضمت عشرات الآلاف، وطافت القاهرة، كانت بدايتها عند مجلس الوزراء بميدان لاظوغلي، وآخرها عند مقر الاتحاد في ميدان باب الحديد، ضمت أعضاء النقابات رافعين المطالب التي سبق أن تقدموا بها إلى الملك عبر عباس حليم -الذي كانوا عينوه زعيمًا للاتحاد- والتي تضمنت الاعتراف بنقابات العمال واتحادهم العام، وتخفيض ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وحل مشكلة البطالة، وإعادة النظر في قانون إصابات العمل. وكان تنظيمها بعيدًا عن عباس حليم والشندي[40].

أكسبت المظاهرة اتحاد العمال نفوذًا، سواء بين العمال حيث دفعهم إلى الانتساب للنقابات ودفع الاشتراكات، أو لدى

35 - محمود العسكري، ص 64 - 65.
36 - محمود العسكري، ص 77 - 83.
37 - رءوف عباس، ص 121.
38 - رءوف عباس، ص 121 - 122.
39 - محمود العسكري، ص 94 - 96.
40 - محمود العسكري، ص91 - 94، 97.

عباس حليم

الحكومة، التي وعدت بتنفيذ المطالب. وحينما شعر قادة الاتحاد بمماطلة الحكومة في إصدار التشريعات بدأوا بتنظيم إضراب عن الطعام في ميدان العتبة الخضراء، مصحوبًا بحملة دعاية كبيرة للإضراب ومطالبه، وبمظاهرات صغيرة تأييدًا له، وزيارات من وفود العمال للإضراب، وقد لقي صدى كبيرًا في الصحف، وعرض مشروع قانون النقابات في البرلمان، وتدخل عباس حليم وآخرون لإقناع العمال بإنهاء الإضراب، لأن الحكومة جادة في إصدار القانون، ففض العمال إضرابهم عن الطعام حتى لا يظهر العمال بصورة المتعنتين، بعد اجتماعهم معًا لاتخاذ القرار[41].

كان الإضراب عن الطعام مفيدًا في فرز صفوف النقابات، فاتضح فريق عباس حليم، والفريق الداعي إلى استقلالية النقابات، والذين بدأوا في تأسيس "اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لعمال المملكة المصرية (المستقل- المحرر)" وجاء في الجلسة التأسيسية له في 8 يوليو 1939 "قرر الاتحاد العام أن يتحمل أعباءه بنفسه، حتى يتمكن من تنظيم صفوف العمال تنظيمًا صحيحًا يعود بالخير عليهم، ويحقق أمانيهم...".

خاض الاتحاد أولى معاركه مع نشوب الحرب العالمية الثانية، وفُصل العمال بالجملة بحجة توفير الخامات وقطع غيار الآلات التي سيقل ورودها من الخارج بسبب الحرب، فقامت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الميكانيكي وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها، بالإضراب عن الطعام بمقرها بشبرا الخيمة، وذلك للمطالبة بعودة العمال المفصولين. تفاعل العمال والمواطنون مع الإضراب، وكان العمال يأتون من مصانعهم إلى مقر النقابة في مظاهرات، وانهالت البرقيات على الأجهزة الحكومية والنيابية تطالب بتحقيق مطالب العمال العادلة. فأصدر علي ماهر بصفته الحاكم العسكري العام ورئيس الوزراء، أمرًا عسكريًّا بتحريم فصل العمال بالجملة لأي سبب، إلا بإذن يصدر عن الجهة المختصة ويعرف أسبابه. وبذلك عاد كل العمال المفصولين إلى العمل، وأصبحت لجنة التوفيق والتحكيم لا تبحث أي شكوى سوى بالرجوع إلى النقابات وبحضور مندوب منها[42].

واجهت الحركة العمالية ضربة قاسية أثناء الحرب العالمية الثانية، فطارد البوليس النقابيين، واعتقل قياداتهم، وأغلقت دور النقابات والاتحاد، وأعلنت الأحكام العرفية التي حظرت النشاط العمالي وحظرت الإضرابات[43]. ولكن العمال ظلوا يناضلون في هذه الظروف مستخدمين كل الوسائل المتاحة، بعمل الدراسات عن أوضاع العمال، أو بإصدار النشرات والمجلات للدفاع عن حقوق العمال، مثل نشرة نقابة عمال المطابع المختلطة، ونقابة عمال النسيج الميكانيكي. واستأجرت نقابة المصانع المختلطة جريدة إقليمية لصحفي وفدي، تعاونت هي ونقابة النسيج الميكانيكي على إصدارها. استمرت الجريدة إلى أن أتت حكومة الوفد 1942 إلى الحكم، وضغطت على أصحاب امتياز إصدار الجريدة لسحبها من العمال، بحجة أنها تكدر السلم العام، وتثير العمال. بعدها صدر أول قانون للنقابات[44].

41 - محمود العسكري، ص 97 - 108.

42 - نفسه.

43 - رءوف عباس، ص 127.

44 – محمود العسكري، ص 117 – 121.

أول قانون للنقابات

صدر القانون عند تولي الوفد الحكومة عام 1942، وتحت ضغط الحركة لسنوات، فقد كانت الحركة العمالية تطالب بالاعتراف القانوني بالنقابات منذ تأسيس الاتحاد الأول. اشتدت الحركة الاحتجاجية المطالبة بعدد من الحقوق والتشريعات العمالية ضمنها الاعتراف بالنقابات منذ عام 1938، وقد كان العمال يأملون في أن يحميهم القانون ويحمي نقاباتهم من تعسف أصحاب الأعمال والبوليس. عند نشر مشروع القانون في الجرائد وقتها، تقدم الكثير من النقابات بمذكرة بملاحظاتهم عليه، منها نقابة عمال النسيج الميكانيكي، التي تقدمت بها إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وبعض نواب البرلمان، ووزارة الشئون، ولكن لم يؤخذ برأيهم، وصدر القانون كما هو. تحدث طه سعد عثمان -وكان وقتها رئيس نقابة عمال النسيج الميكانيكي[45]- عن خشية أصحاب الأعمال من أن يصدر القانون فيقوي من شأن النقابات، لذا كانوا يقاتلون عند نظر القانون مادة مادة، لكي يخرج القانون وهو لا يتضمن إلا القليل الضروري لإسكات الحركة العمالية، حارصين ألا تتطور الحركة أكثر من ذلك.

قانون 85 لسنة 1942 [46]

أتى القانون في مادته الأولى بتعريف العامل، وخص التعريف العاملين بالصناعة والتجارة دون غيرهم، وأكدت المادة الثانية منه على نفس الفكرة، فقد قسمت من لا يسري عليهم القانون إلى أربع فئات، وهم: موظفو الحكومة ومنهم عمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمون، عمال الزراعة، الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب الأعمال، الممرضون وعمال المستشفيات ومن في حكمهم.

وأعطت المادة الثالثة الحق للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة، أو بمهن أو حرف أو صناعات متماثلة أو مرتبطة أو يشتركون في إنتاج واحد، في تكوين نقابة عامة فيما بينهم تراعي مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية. واشترطت المادة الرابعة وجود خمسين منضماً على الأقل لكي يستطيع العمال تأسيس نقابة لهم، وذكرت أنه لا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة لمنشأة واحدة في بلد واحد. ولم يأتِ ذكر للاتحاد العام في القانون، بل أكدت المادة 26 على منع تأسيسه، حيث أعطت الحق للنقابات المسجلة تسجيلًا صحيحًا، أن تُكوِّن فيما بينها اتحادات لترعى مصالحها المشتركة، بشرط أن لا تضم هذه الاتحادات سوى النقابات التي تتعلق بمهنة أو حرفة واحدة، أو صناعات تشترك في إنتاج نوع واحد من السلع. واشترطت أن لا تزيد اشتراكات النقابات في الاتحاد عن عُشر مجموع الاشتراكات السنوية التي تجمعها النقابة من أعضائها.

حددت المادة 5 حدًّا أدنى لأعضاء مجلس الإدارة، خمسة أعضاء، وكذلك حدًّا أقصى، 21 عضوًا -وهو ما حذا ببعض النقابات التي يزيد عدد أعضاء مجلس إدارتها لتشمل كل المصانع والشركات، إلى تقليل العدد لتتوافق مع القانون، مع قيام لجان للمندوبين- وظل هذا التحديد مع تغير الأعداد في بعض الأحيان ساريًا في القوانين حتى الآن.

45 - طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، الكتاب الأول «كفاح عمال النسيج»، مكتبة مدبولي، 1983، ص 72 - 74.

46 - ق 85 لسنة 1942، بشأن نقابات العمال، المنشور في الوقائع المصرية عدد 171، في 10 أكتوبر 1942.

أعطت المادة 8 الحق للعضو في الانسحاب من النقابة متى شاء، وأعطت له الحق في استرداد ثلاثة أرباع ما يستحقه من صندوق الادخار الذي من حق النقابة إنشاؤه طبقًا للمادة 16 من نفس القانون. وأعطت المادة 21 الحق للعامل في الانضمام إلى أي نقابة أو الانفصال عنها، وأنه لا يجوز إكراهه على اتخاذ سبيل معين في هذا الشأن. وأقرت المادة 9 بعدم إجازة فصل العامل من النقابة قبل إخطاره بما نسب إليه وسماع أقواله، وله بعد الفصل اللجوء إلى المحكمة في المواعيد التي حددتها المادة.

عددت المادة 10 من ليس لهم الحق في عضوية مجلس إدارة النقابة، وهم القصر والمهجورون، والعمال الأجانب والمحكوم عليهم في جناية سرقة أو نصب.

أعطت المادة 16 للنقابات المسجلة حق توقيع اتفاقيات وعقود خاصة بعقد العمل المشترك، وكذلك حق التعاطي فيما يخص عقد العمل المشترك، أو الادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الجرائم التي تلحق الضرر بالمصالح المشتركة بأرباب المهنة، التي تمثلها النقابة، كذلك أعطتها الحق في إنشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الاجتماعي للأعضاء وغيرها.

وقد وُضع الكثير من المواد التي تُخضع النقابات لرقابة وإشراف أجهزة الدولة المختلفة، بداية من التسجيل وفقًا لـ المادة 12 في وزارة الشئون الاجتماعية، حتى تستطيع النقابة أن تباشر أعمالها ويكون لها الشخصية الاعتبارية، وإذا رفضت التسجيل، على النقابة التوجه إلى المحكمة.

وألزمت المادة 18 النقابات بسجلات يحددها وزير الشئون الاجتماعية بقرار منه، وأعطت الحق لمفتشي الوزارة بالاطلاع على هذه السجلات في مقر النقابة. وأعطت المادة 20 الحق لأعضاء نقابات العمال والاتحادات في الاجتماع، بعد إخطار الجهات المختصة، ولا يجوز للسلطات التدخل في حرية الاجتماع إلا إذا كان مخالفًا للنظام العام.

وتنص المادة 24 على حل النقابة من قبل وزير الشئون الاجتماعية في حالتين، إذا خالفت أحكام القانون رغم إنذارها كتابة بإزالة المخالفة، وإذا ارتكبت النقابة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد 174، 176، 374، 375 من قانون العقوبات، وللنقابة الحق في اللجوء إلى المحكمة للتظلم من قرار الحل، ويكون حكمها نهائي.

بالنظر في المواد المشار إليها في قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937، وجدنا أن هذه المواد تقوم بتحديد العقوبات، بالحبس مددًا تصل إلى خمس سنوات، وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه، في

التحريض على قلب نظام الحكم، وترويج مذاهب ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب، وعقوبة من يشجع على ذلك ولو لم يشترك (المادة 174). ونفس العقوبات للتحريض على التمييز ضد طائفة من الطوائف بسبب الجنس أو الدين... إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام (المادة 176). وأتت المادة 374 بحظر الامتناع عن العمل للعاملين في الخدمات والمرافق العامة، وعرفت الامتناع بترك ثلاثة موظفين على الأقل عملهم ولو في صورة استقالة عمدًا عن تأدية واجبات وظيفتهم متفقين، أو مبتغين تحقيق غرض مشترك، والعقوبة في المادة 124 السجن أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من سنة، وغرامة لا تزيد عن مائة جنيه، ويضاعف الحد الأقصى إذا ما كان الامتناع يعرض حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم للخطر، مع العزل من الوظيفة. وأقرت المادة 124 بضعف العقوبة للمحرضين، ونفس العقوبة للمحرضين إذا لم ينتج عن تحريضهم شيء. وأتت المادة 375 بعقوبة الحبس بما لا يتجاوز سنتين وغرامة لا تزيد عن مائة جنيه، لكل من استخدم القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو أي تدابير أخرى غير مشروعة، في الاعتداء على حق الغير في العمل، أو الاعتداء على حق الغير في أن يشترك في جمعية من الجمعيات، وللمحرضين نفس العقوبة. كذلك منعت المادة 17 النقابات من ثلاثة أشياء، منها الاشتغال بمسائل سياسية أو دينية.

وأحكم القانون القبضة على النقابات، فهو لا يعترف سوى بالنقابات التي توفق أوضاعها طبقًا له كما جاء في المادة 28، والمادة 31. بعدها يعاقب أية نقابة تعمل بخلاف ذلك بالحبس والغرامة، ففي المادة 29 "يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات، وبالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بإحدي

طه سعد عثمان

هاتين العقوبتين، كل شخص معين أو منتدب لإدارة شركة أو جمعية أو جماعة أو هيئة، أطلق عليها في مكاتباته أو في لوحات أو إعلان أو إشارة أو بلاغ موجه إلى الجمهور، اسم نقابة عمال أو اتحاد نقابات خلافًا لأحكام هذا القانون، ويحكم بمصادرة المكاتبات أو اللوحات أو الإعلانات موضوع المخالفة، أو الأموال التي تكون قد جمعت". وقضت المادة 30 بنفس العقوبات في المادة السابقة، على كل عضو مجلس إدارة يتعمد إعطاء بيانات غير صحيحة، تتعلق بلائحة النظام الأساسي أو السجلات أو الدفاتر أو الحسابات التي فرض القانون إبلاغها إلى ذوي الشأن.

وفي الوقت الذي تشدد القانون على النقابات وأعضائها، كان رفيقًا بأصحاب الأعمال، فأتت عقوباتهم على مخالفة القانون أو على الحد من حرية العامل في الانضمام أو الانسحاب من النقابات، أو حتى فصل العامل أو معاقبته لإكراهه على الانضمام أو الانسحاب، بعقوبة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ثلاثين جنيهًا، وأيضًا لم يستخدم العقوبة الواردة في المادة 375 من قانون العقوبات، والتي جاء فيها "الاعتداء على حق الغير في أن يشترك في جمعية من الجمعيات..."، ولم لا يكون ذلك وكبار الإقطاعيين وأصحاب الأعمال هم من وضعوا القانون؟!

هكذا رأينا القانون يحمل في طياته المبادئ الأساسية لقانون نقابة الصنائع اليدوية، من حيث قصر الأهداف على الدفاع عن حقوق أعضائها وتحسين حالتهم الاجتماعية والمادية. كذلك حرم العديد من العاملين بأجر من حق تأسيس النقابات. وحرم على النقابات الاشتغال بالسياسة، أو الدعوة لإضراب عن العمل أو مجرد تبنيها، ووضعت النقابات تحت هيمنة الحكومة ممثلة في وزارة الشئون الاجتماعية، والبوليس، فيما يخص الاجتماع. وغلظت العقوبات على النقابيين على أبسط الأخطاء، وأتت بقانون العقوبات داخل القانون، في الوقت الذي جعلت عقوبات أصحاب الأعمال غير ذي بال وغير رادعة بالمرة. وأخيرًا لم يعترف القانون بحق العمال في تأسيس اتحادات.

بالنسبة إلى أثر القانون على النقابات، تحدث طه سعد عثمان عن أن اعتراف القانون بالنقابات قد أحدث فورة عالية الضجيج في أوساط الطبقة العاملة المصرية، وأن الصحف الوفدية لعبت دورًا بارزًا في ذلك. وفي نفس الوقت الذي يقول فيه إن القانون جاء به ما يحمي أعضاء مجالس إدارات النقابات من التضرر بسبب نشاطهم النقابي، لكنه بالمخالفة للقانون لم تخلُ دورة نقابية من فصل خمسة من أعضاء مجلس إدارة النقابة[47].

لم تقف القيود على القانون وحده، بل إن وزارة العمل والبوليس كانا بالمرصاد للعمال ونقاباتهم، سواء قبل القانون أو بعده. يقول عبد المنعم ناطورة[48] "في عام 1940 حاول عمال كفر الدوار تأسيس نقابة، وبالفعل اتخذوا مقرًا وعلقوا لافتة، وبدأوا يحضرون لجمعية عمومية، لكن المباحث والبوليس هجموا على المقر وأخذوا بعض العمال وسجنوهم".

كما تحدث طه سعد عثمان عن محاولات إعاقة تأسيس نقابتهم بعد إصدار القانون، ومنها محاولات تخريب الجمعية العمومية التي عقدوها في سرادق أمام النقابة في شبرا الخيمة، وتصدى العمال لذلك، ثم تقديم الأوراق مستوفاة لمصلحة العمل، التي لم ترد عليهم في الموعد المحدد للإخطار القانوني، سواء بالتسجيل أو الرفض، وبعد انتهاء المهلة توجه النقابيون إليهم، فاضطروا إلى تسجيلهم[49].

وفي شهادة فتح الله محروس[50] تحدث عن صعوبة تأسيس النقابات في عام 1948 "كان النظام في ذلك الوقت نظام التسجيل، فالنقابة تعقد جمعيتها العمومية وترسل أوراقها إلى وزارة الشئون الاجتماعية، على ألا تقوم بنشاطها إلا بعد الحصول على رقم التسجيل، الأمر الذي يمكن أن يكون بعد

47 - طه سعد عثمان، الكتاب الأول، ص 77 - 79.
48 - من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر، شهادات ورؤى، الجزء الخامس، تقديم: د. عاصم الدسوقي، مركو البحوث العربية للدراسات العربية و الإفريقية والتوثيق، لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام 1965، 2001. ص 116.
49 - طه سعد عثمان، الكتاب الأول، ص77.
50 - شهادة فتح الله محروس في المرجع 44، ص 127.

سنة أو سنتين. وفي فترة انتظار رقم التسجيل تبذل محاولات للتخلص من أعضاء النقابة".

كما حاول حزب الوفد الذي كان في الحكومة وقتها، بعد تسجيل مئات النقابات العمالية، مساومة قادة النقابات على انضمامهم إلى الحزب، وحاول فرض عناصر من غير العمال على قيادة النقابات[51].

استمر العمال في تأسيس نقاباتهم، حتى وصل عدد النقابات المؤسسة طبقًا للقانون سنة 1944، 210 نقابة تضم 100003 عضو[52]. واستمرت النقابات تمارس الإضراب رغم حظره، وفي المقابل كانت الحكومة تحل النقابات بحكم القانون، حين تشتد الحركة الاحتجاجية التي تقودها النقابات كما سنرى. واستمر العمال والنقابات في ممارسة النشاط السياسي في كل المراحل، مثل تكوينهم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة سنة 1946. وحاول العمال الالتفاف على القانون فيما يخص تأسيس الاتحاد، فتشكل "مؤتمر عمال الشركات والمؤسسات الأهلية" سنة 1944، وكان يضم 25 نقابة، وضمت النقابات في القاهرة وحدها 15 ألف عامل سنة 1945، وشارك المؤتمر ضمن وفد العمال المصريين بثلاثة مندوبين في مؤتمر اتحاد العمال العالمي في نفس العام. وكان ممثلًا في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة سنة 1946، والذي كان توسع فيما بعد لـ "مؤتمر نقابات عمال مصر" سنة 1945 [53].

العمال والنقابات ما بين الحرب العالمية الثانية وحركة الضباط

نتيجة للحرب العالمية الثانية -كما سبق في الحرب العالمية الأولى- ازداد عدد العمال، ولكن بعد الحرب ازدادت البطالة بسبب الاستغناء عن العمال الذين كانوا يعملون في الصناعات اللازمة للحرب، فانخفضت الأجور في ظل ارتفاع الأسعار.

استعمل أصحاب الأعمال كل أسلحتهم في محاولة منهم لإضعاف العمال والنقابات. عددها طه سعد[54] في فصل بعض القادة النقابيين، وشراء البعض الآخر، واستخدام العنف والبلطجة ضد العمال المناضلين، واستخدام البوليس في القبض على العمال وتحرير محاضر التحري ضدهم، والقبض على قيادات العمال وترحيلهم إلى قراهم وتحديد إقامتهم بها، واستخدام قوات الجيش و البوليس في الاعتداء على العمال في الإضرابات الكبيرة، واستخدام العصبية الإقليمية في تفريق

51 - محمود العسكري، ص143.
52 - بيكلانوف، ص167.
53 - رءوف عباس، ص 133 - 147.
54 - طه سعد عثمان، الكتاب الأول، ص 99 - 109.

فتح الله محروس

العمال، وافتعال البطالة واستخدام جيش العاطلين للاعتداء على حقوق العمال وتقليل أجورهم. واجه العمال كل ذلك، باستمرارهم في استخدام سلاحهم المجرَّم "الإضراب" سواء عن العمل أو الإضراب العام، أو الإضراب التضامني، أو الإضراب الجزئي، أو الإضراب عن الطعام، أو الإضراب عن استلام الأجور، الاعتصام، المظاهرات، بالإضافة إلى إعلان الجوع، وتكوين صندوق الخدمة الاجتماعية، ومنه يتم مساعدة العمال المتعطلين من قبل زملائهم المشتغلين.

استمر العمال من جانب، وأصحاب الأعمال والحكومة من جانب آخر في صراعهم. انتشرت إضرابات كثيرة في شبرا الخيمة، بسبب محاولة الاعتداء على حقوق العمال من أجور وغيره، وردت الحكومة بحل العديد من النقابات، منها نقابة عمال النسيج الميكانيكي في 1945، ونقابة عمال النسيج الميكانيكي بالفيوم، مستخدمين القانون فيما نص عليه من اتهامها بالإضراب، ومخالفتها للمادة 375 من قانون العقوبات[55].

خاض العمال الانتخابات البرلمانية في عام 1944، بعدد من القيادات النقابية، من بينهم فضالي عبد الجيد في شبرا الخيمة، فأسسوا اللجان في حملته الانتخابية، ووضعوا له برنامجًا تضمن السياسة الخارجية والداخلية، ومطالب العمال والفلاحين والموظفين.

في عام 1945 بدأوا في تكوين اللجنة التحضيرية لتأسيس مؤتمر عمال مصر. بعدها شارك العمال المصريون بوفد في المؤتمر التأسيس للاتحاد العالمي لنقابات عمال العالم، من بين ذلك الوفد كان يوسف المدرك، الذي فوضته أكثر من 120 نقابة بها 180 ألف عضو ساهموا جميعًا في مصاريف

55 - طه سعد، المرجع السابق، ص 144 - 147.

الضباط الأحرار- عبد اللطيف البغدادي (يسار) جمال عبد الناصر (وسط يسار) صلاح سالم (وسط يمين) عبد الحكيم عامر (يمين).

سفره[56]. طالب العمال في المؤتمر بالإضافة إلى المطالب الخاصة بالأجور والبطالة وساعات العمل، بمطالب أخرى خاصة، على رأسها طرد الاستعمار، فكان من ضمن قرارات الاتحاد الدولي للنقابات قرار يندد بالاستعمار وأعوانه في مصر[57].

وعن تأسيس لجنة الطلبة والعمال عام 1946 قالت ثريا أدهم[58] "بعد حادثة كوبري عباس، بدأت المظاهرات تتكاثر، وفي مواجهتها يشتد الضغط على الطلبة أكثر وأكثر، فكر الطلبة في مواجهة هذا الضغط الإرهابي من جانب الحكومة وقوات الأمن، بتكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، لكي تشاركهم الطبقة العاملة التي كانت تخوض حركة إضراب واسعة، لتحقيق مطالب اقتصادية. كانت اللجنة منتخبة مباشرة من الطلبة في كلياتهم والمدارس الثانوية، ومندوبو العمال منتخبين من مصانعهم مباشرة..."

رغم الإرهاب استمرت حركة العمال، وكان من بينهم الميكانيكيون الحربيون في مطار ألماظة، من أجل مطالبهم التي نجحوا في انتزاعها. وفي يونيو 1947 أرسل العمال مندوبهم يوسف المدرك مرة أخرى إلى اجتماع الجمعية العامة لاتحاد النقابات العالمي، رغم معارضة الحكومة، والعقبات التي وضعتها[59]. ووقف العمال خلف ترشح يوسف المدرك في البرلمان عام 1950، وظلوا يحضرون لعقد الاجتماع التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الذي حدد له يوم 27 يناير 1952، فوقع حريق القاهرة قبلها بيوم، وأقيلت حكومة الوفد، وأعلنت الأحكام العرفية، وفتحت أبواب السجون من جديد[60].

حركة الجيش 1952 والنضال العمالي

ما إن تبوأ الضباط الأحرار الحكم في مصر، وبعد واحد عشرين يومًا من ذلك، في 13 أغسطس بدأت أحداث قضية كفر الدوار، وسارعت السلطة الجديدة إلى محاكمة العمال المتهمين فيها محاكمة عسكرية هي الأولى من نوعها، فحكمت بالإعدام على مصطفى خميس ومحمد البقري، ونفذ الحكم في 7 سبتمبر 1952، بعد أن أعلن في حضور 1500 عامل من عمال الشركة، وذلك لبث الرعب في نفوس العمال. قال أحد العمال الذين حضروا مجبرين إعلان الحكم "إن ما تعرض له جميع الحاضرين من العمال من مهانة وإذلال وإرهاب، كان أقسى مما يمكن أن يتعرض له أسرى الحرب في جيش مهزوم ومستسلم بلا قيد ولا شرط، مما جعل المنتصر يعاملهم أسوأ من معاملة العبيد"[61].

وأضاف طه سعد عثمان في كتاب آخر "بالإضافة إلى حكمي الإعدام، فقد حكم على عدد كبير من العمال

56 - محمود العسكري، ص185 - 161، 169، ص 171.
57 - شهدي عطية، ص95.
58 - من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر، شهادات ورؤى، الجزء السابع، تقديم: عاصم الدسوقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام 1965، ص 53 - 54.
59 - وثائق الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثاني، 1944 - 1952، تحرير (م. سعد الطويل، د. عاصم الدسوقي، حنان رمضان)، لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام 1965، ومركز البحوث العربية، 2007. الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)، تقرير بعنوان «الحركة العمالية بعد الحرب العالمية الثانية»، 1950. ص145.
60 - الحركة العمالية المصرية بين الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004، ص 44.
61 - طه سعد عثمان، خميس والبقري يستحقان إعادة المحاكمة، دار الخدمات النقابية بحلوان، 1993، ص52.

اعفاء نجيب
مجلس الثورة يقرر بقاء منصب رئيس الجمهورية خاليًا

ازمة مارس 1954

بالأشغال الشاقة والسجن، مع ما صاحبها من حملة شرسة وظالمة، ليست موجهة إلى عمال كفر الدوار فحسب، بل إلى الطبقة العاملة كلها بالتهديد والإنذار، بل امتد شرر التنكيل إلى عمال الإسكندرية الذين حوكم عدد كبير من عمال النسيج بها بالسجن والغرامة"[62].

وقال عنها عبد السلام عبد الحليم عامر، الذي يبدو في كتابه تعاطفه الشديد مع حركة الضباط "اتسمت هذه المحاكمات بالتسرع وعدم التروي، فالثورة بهذا العمل جعلت منه عبرة لإرهاب بقية العمال"، ويقول في موضع آخر "وقد أكد المطلعون على مستندات المحاكمة وحيثيات الحكم، عدم عدالتها وأنها رسمت للإرهاب. وهذا ما أكده قادة الثورة، من أن هدف المحاكمة والأحكام العظة والعبرة حتى لا تنتشر المظاهرات في أماكن أخرى. وقد ظلت هذه المحاكمة في ذهن العمال، ولم يجرؤ العمال على القيام بمظاهرة كبيرة كهذه لأنهم يعرفون النتيجة، إلا في أزمة مارس عام 1954 وبعد أن أعطوا الضوء الأخضر من الثورة"[63].

هذه المحاكمة قد وصفها الكثيرون –ومنهم مؤيدون لحركة الضباط– بالمحاكمة غير العادلة، حيث أشار الكثيرون إلى الأيدي الخفية التي خربت وقتلت ولم يحاكم أحد منهم. حتى إن صلاح نصر رئيس المخابرات الحربية، قد ذكر أن أحداث كفر الدوار كان وراءها استفزازات الرأسمالية المستغلة، التي أحست مبكرًا بخط الثورة[64]. كما تحدث عبد اللطيف البغدادي[65] عن المحاكمة، فذكر أنهم كانوا لا بد أن يقابلوا هذا الشغب بحزم وشدة، لإيقاف هذا الاتجاه والعمل على منع تكراره، حتى لا تسري هذه العدوى في شركات ومصانع أخرى.

والغريب في الأمر أن البغدادي يتحدث في نفس الموضع عن اعتداء أحد الإقطاعيين على أحد أقسام الشرطة في الوجه القبلي، اعتراضًا على قانون الإصلاح الزراعي، ولم تحكم نفس المحكمة عليه بالإعدام، بل أصدرت حكمها عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، لتفادي إقدام آخرين ممن سيطبق عليهم القانون على الإتيان بنفس هذا العمل[66].

تحدث العامل محمد سعد محمد جويدة[67] "أنه تصادف أن كان في السجن وقت إعدام خميس والبقري، وأنه كان يراهما مكبلين بالحديد، في الوقت الذي كان فيه ابن حافظ عفيفي يتجول في طرقات السجن بالروب دي شامبر، ثم خرج بعد فترة قصيرة".

صدر الحكم بالإعدام ونفذ وسط حالة من حالات التأييد من قبل الكثير من القوى السياسية، ومنها بعض التنظيمات الشيوعية. وانقسم العمال ما بين التأييد لحركة الجيش والدعوة بالضرب بيد من حديد على الخونة، وآخرين رفضوا الحكم. وأصدرت اللجنة التأسيسية لاتحاد النقابات، التي اجتمعت بالنقابات بدعوة من النبيل عباس حليم عضو حزب العمال، بيانًا أيدت فيه الحكم، وطالبوا بإعادة النظر في التشريعات العمالية، وتمثيلهم في اللجان التي تقرر لهذا الغرض، وتعميم الاشتراكات الإجبارية في النقابات[68].

62 - من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر، شهادات ورؤى، الجزء السابع، تقديم: عاصم الدسوقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام 1965، ص 127.

63 - عبد السلام عبد الحليم عامر، ثورة يوليو والطبقة العاملة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص50.

64 - صلاح نصر، الثورة المخابرات النكسة، عبد الله إمام، دار الخيال، 1999، ص101.

65 - مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الأول، المنشورة في المكتب المصري الحديث، 1977. ص98 - 99.

66 - مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ص99.

67 - شهادات ورؤى، الجزء الخامس، ص 112.

68 - عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص55 - 56.

وعلى الرغم من كل ما حدث، فقد استمرت الحركة فترة من الزمن، فطبقًا لفتح الله محروس[69] "إعدام خميس والبقري سبب لنا حالة من الاستنفار شديدة جدًّا، ليس للشيوعيين فقط، ولكن لكل العمال. لم تحدث حالة فزع. وأذكر أنه بدأ تكثيف الاستغلال الرأسمالي والقمع داخل المصانع. كان يوجد حول كل مصنع من مصانع الرمل وخاصة مصانع الغزل والنسيج قوات من الجيش، وزاد توقيع الجزاءات والضرب والإهانة. وبدأنا نقاوم، اتفقنا في مصانع الشركة العربية وشركة الطويل والمتحدة على عدم إدخال أحد من المسئولين أو رؤساء العمل، وأن من يدخل إلى العنابر نقوم بتخييشه -أي إلباسه شوال خيش وضربه- والتخييش حتى لا يرى من يضربه. وقد استمر هذا خمسة عشرة يومًا، لم نكن نسمح فيها بدخول أحد إلى العنابر إلا لكاتب المرور ليسجل اليوميات".

وبعد أن ضربت السلطة ضربتها، حاولت من جهة أخرى استمالة العمال، بتقديم القليل من مطالبهم. وهنا تأتي شهادة محمد نجيب الذي قال "بعد إعدام خميس والبقري في ظروف مضطربة، وحتى لا نفقد جمهرة الشعب العظمى...أعددنا للعمال قانون العمل الجديد، الذي أعده وأشرف عليه عبد المنعم أمين رئيس المحكمة العسكرية في محاكمة كفر الدوار، وكان المشروع الجديد يلغي حق العمال في الإضراب ويبيح الفصل... وكانت ظروف التخوف من انفجارات عمالية تدفع عددًا كبيرًا من أعضاء المجلس للموافقة عليه... وبعد اعتراض خالد محيي الدين وتهديده بالاستقالة، وتأييدي له في رأيه، أعيد المشروع للمناقشة بمنع الفصل بسبب النشاط النقابي، وتأجيل بقية الحقوق إلى حين إقرار الدستور"[70].

قال عبد المنعم ناطورة[71] "أمسكت ثورة الجيش البلد بقبضة من حديد، وأعلنوا الأحكام العرفية، وعندما بدأ العمال يثورون، دبروا موضوع كفر الدوار، وشنقوا خميس والبقري ليرهبوا العمال، وبعد قتل خميس والبقري، بدأ رجال الثورة يسترضون العمال. وسمحوا بإنشاء نقابات في المصانع على أساس أن يكون أعضاء مجالس إدارات النقابات تحت أيديهم ويأتمرون بأمرهم". أكد خضر المنشاوي نفس الكلام "في سنة 1954 اعتقلت، كنت في جمعية عمومية

69 - شهادات ورؤى الجزء الخامس، ص 131.
70 - الرئيس محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، 2011، ص 122.
71 - شهادات ورؤى، الجزء الخامس، شهادة عبد المنعم ناطورة، ص -117 118.

مصطفي خميس ومحمد البقري

لنقابة (الشرق في إمبابة) فاعتقولنا، وسألت الراجل المخبر، بقوله أنتم اعتقلتونا ليه؟ فقال إحنا عاوزين مجلس إدارة أخف وطأة"[72]. وأضاف خضر "بعد انقلاب 1952 نشطت المباحث العامة في تشكيل نقابات مصنعية للعمال بهدف تفتيت وحدة الطبقة العاملة وإضعاف النقابات العامة، دي كانت معركة واضحة وصريحة بينا وبينهم، وفشلت خطة المباحث بسبب عدم رغبة العمال في النقابات المصنعية نتيجة لنشاط الزملاء الشرفاء... لكن في 1959 بعدما إتملت المعتقلات بالقيادات النقابية، طلع القانون النقابي إللي هو على أساسه قامت التقسيمة النقابية الموجودة في النقابات دلوقتي. فعمل لجان نقابية في الشركات والمصانع، ولغى النقابات العامة وعمل نقابة عامة واحدة على نطاق القطر. وده ما لقاش مقاومة كبيرة لأن الناس كانت بدأت تؤيد عبد الناصر بعد تأميم القناة ومؤتمر باندونج، فيعني دخلت المسألة في زمرة التأييد[73]".

التشريعات النقابية في الحقبة الناصرية

لم يأتِ القانون هذه المرة بناء على مطالبة الحركة العمالية بإصداره، والاحتجاج للضغط من أجل ذلك، كما أنه لم يأتِ بالكثير فيما يخص التنظيم. فقد سمح لعمال الزراعة بالحق في التنظيم، وسمح بتأسيس اتحاد عام، ولكنه لم يسمح بتأسيسه فعليًا إلا بعد سنوات من إصدار القانون، وجاء في القانون

72 - شهادات ورؤى، الجزء السابع، شهادة محمد خضر المنشاوي، ص248.
73 - شهادات ورؤى، الجزء السابع، شهادة محمد خضر المنشاوي، ص117 - 118، 255 - 256.

لأول مرة محاولة عزل العمال في القواعد عن النقابات، من خلال اقتطاع الاشتراك من أجر العامل دون طلبه، والإجبار على دخوله النقابة. أكد القانون على الكثير من المحظورات على الحركة، و تشديد العقوبات فيما يخص التنظيم خارج شروط القانون. وما أتى به هذا القانون يدعونا لطرح هذا السؤال: لماذا أصدرت السلطة في هذا الوقت هذا التشريع إذن؟

كانت سلطة الضباط في هذه المرحلة المبكرة تريد قاعدة اجتماعية لها من العمال والفلاحين، فبالإضافة إلى ما أوردناه من شهادة محمد نجيب في هذا الأمر، ذكر البغدادي أنه أثناء جلسة مجلس قيادة الثورة، قال جمال عبد الناصر "هذه الثورة ليست لها قاعدة شعبية تعتمد عليها، وليس هناك من يؤيدها من الشعب أو الجيش، وأن الذين قاموا بها 90 ضابطًا، وصلوا الآن إلى 50". وقال بغدادي إنه علق على كلامه "معنى هذا أننا نفرض أنفسنا على هذا البلد؟"، وإن جمال رد بالإيجاب[74].

إن حركة الضباط تلك تريد قاعدة اجتماعية تأتمر بأمرها، ولا تعارضها، فكانت تريد للتنظيمات النقابية لهذه الفئات أن تكون تحت سيطرتها الكاملة، لذا في رأيي، فإنها لم تعتمد في هذه الفترة على أن تقوم القوانين بهذا الأمر، بل اعتمدت أكثر على القمع، الذي استخدمت فيه كما سنرى طرقًا وحشية، حتى تفزع الطبقة العاملة. كما اعتمدت سياسة الاعتقال لكل القيادات المهمة في الحركة النقابية، وأغلبهم من الشيوعيين، حتى يتأتى لها إحكام سيطرتها على الاتحاد العام، والنقابات العامة. وحين استتب الأمر لها أتت القوانين فيما بعد لتنزل بهذه السيطرة إلى أسفل.

قانون 319 لسنة 1952 [75]

أهم ما جاء به مختلفًا عما في القانون 85 لسنة 1942، السماح للعاملين بالزراعة والممرضين وعمال المستشفيات بتأسيس نقابات لهم (المادة 1 و المادة 2)، وهذا ما كان ممنوعًا من قبل.

استمر الحد الأدنى لتأسيس النقابات المصنعية 50، وفي النقابات المهنية في القرى نزل العدد إلى 30 عامل زراعي في القرية الواحدة و200 عامل بالنسبة إلى بقية نقابات المهن، وسمح بتكوين اتحادات نوعية بين النقابات التي تعمل في مهنة واحدة، ونصت على وحدانية النقابة المادة 3، المادة 7، المادة 28. وأضيفت المادة 29 لكي تعطي هذه الاتحادات

الأهرام
مأساة القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢
مرايا تريد كو

الحق في أن تؤسس فيما بينها اتحادًا عامًّا واحدًا على مستوى الدولة المصرية، للإشراف على شئون النقابات وتوجيهها توجيهًا موحدًا، وللدفاع عن المصالح المشتركة التي تهمه.

بقي منع النقابات الاشتغال بمسائل سياسية أو دينية الوارد في المادة 18، وكان ذلك المنع موجودًا وقت استخدمت النقابات لترجح كفة الفريق الذي يريد البقاء في الحكم في أزمة مارس 1954.

أسقط القانون 319 مادة حق العامل في الانسحاب من النقابة وقتما يشاء، بل إن المادة 5 من القانون أجبرت خُمسي عمال المنشأة على الانضمام إلى النقابة، حيث نصت على أنه لو وصل عدد أعضاء النقابة إلى ثلاثة أخماس مجموع عمال المنشأة، اعتبر الباقون أعضاء في النقابة. وأباحت خصم اشتراك العامل من مرتبه لدى صاحب العمل، بناء على طلب كتابي من النقابة وليس من العامل. ويأتي هذا استجابة كما سبق ورأينا لمجموعة النقابيين الموالين للسلطة. وأعطت المادة 11 الحق لأعضاء مجلس إدارة النقابة للتحقيق مع العامل قبل فصله، ويصدر قرار الفصل برأي ثلثي أعضاء مجلس الإدارة، بعد أن كان الأمر متروكًا للنقابة.

استمرت وزارة الشئون الاجتماعية في الهيمنة على النقابات، بداية من عدم ممارسة النشاط إلا بعد الإيداع المادة 14، وإن أصبح حل النقابات ليس بيد الوزير مباشرة، ولكن القانون أجاز له اللجوء إلى المحكمة لتفصل في الأمر، ويكون حكمها نهائيًّا.

استمر الإلزام الذي كان موجودًا في قانون 85 لسنة 1942 بالسجلات التي يحددها وزير الشئون الاجتماعية بقرار منه، وإعطاء الحق لمفتشي الوزارة بالاطلاع على هذه السجلات

74 - مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ص 173-172.
75 - ق319 لسنة 1952، الذي ألغى ق 85 وحل محله، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 157 مكرر «غير اعتيادي» في 8 ديسمبر 1952.

زكريا محيي الدين

في مقر النقابة (المادة 19) مع إضافة "وعلى مجلس الإدارة أن يعلن الأعضاء كل ستة أشهر ببيان مفصل عن الإيرادات والمصروفات". كما استمر الأمر بتسليم نسخة من حسابها الختامي السنوي لوزارة الشئون الاجتماعية، خلال ستة أشهر من نهاية سنتها المالية، مرفقًا به محضر اجتماع الجمعية العمومية التي اعتمدته. مع إضافة اعتماد الحساب الختامي من محاسب قانوني (المادة 20).

ألزمت المادة 21 النقابات والاتحادات بإخطار مدير مكتب العمل الواقع في دائرة اختصاصه، باجتماع جمعيتها العمومية قبل انعقادها بسبعة أيام على الأقل.

أتت المادة 33، والمادة 34 بعقوبات أشد، فقد أصبح السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر، بعد أن كانت في القانون 85 لا تزيد عن شهر. وغرامة لا تزيد عن مائة جنيه، بعد أن كانت لا تزيد عن عشرة جنيهات أو بأحدهما. وذلك لنفس الأسباب السابق ذكرها في المادة 29، والمادة 30 من القانون 85، أنه في حال أطلقت جماعة على نفسها نقابة أو اتحادًا بخلاف القانون، أو أعطى عضو مجلس إدارة النقابة أي معلومات غير صحيحة للموظفين.

لم يتأتَ للقانون أثره على الحركة العمالية والنقابات، سوى باستخدام العنف مع العمال في احتجاجاتهم، والاعتقال لأعداد كبيرة من قيادات النقابات، حتى تخلو الساحة للتابعين للسلطة، ليتبوأوا المناصب القيادية في النقابات والاتحاد.

يقول بكلانوف إنه في هذه المرحلة، أظهرت الطبقة العاملة قوتها المتزايدة، وزيادة تأثير العناصر الراديكالية في صفوفها خاصة الشيوعيين، مما دعا الحكومة في الأعوام بين 1952 – 1954 إلى حل بعض المنظمات النقابية، وتعريض بعض القادة النقابيين للاضطهاد. فقد اعتقل معظم القادة النقابيين الشيوعيين في هذه الفترة.

وقد استمرت الحركة فيما يبدو في ممارسة حقها في الإضراب بكثرة حتى عام 1954، ولكنها قوبلت بعنف لم تشهده من قبل، كما يذكر سيد ندا أنه «في إضراب الشوربجي عام 1953 قبضوا على ثلاثة آلاف عامل، وأن زكريا محيي الدين اقتحم جدران المصنع بالدبابة، لأن العمال كانوا مكهربين البوابات، ولم يسع سجن مصر العمال، فقاموا بتوزيعهم على السجون»[76]. ويكمل: «كما قامت حركة الجيش الرجعية بإطفاء الأنوار، وخطفوا مندوب العمال أحمد نصار وقطعوه وألقوا به في الترعة، وعندما تكلمت زوجته وأولاده أعطوهم 300 جنيه وهددوهم بنفس المصير»[77]. وعن نفس الإضراب تحدث أحمد الجبالي أحد أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والتريكو والصباغة وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها، بأن وفاء حجازي قابل مجلس إدارة النقابة، وطلب منهم إدانة الإضراب، ولكنهم رفضوا، يكمل جبالي «عرفت من مصادر عديدة منها وفاء حجازي، أنه تم اعتقال خمسمائة شخص بسبب الإضراب، ولكن لا أعرف عدد الذين ماتو أو جُرحوا»[78].

وبالنسبة إلى الاتحاد، فقد كانت سلطة يوليو تخشى من وحدة الحركة العمالية وقيام اتحاد لها، لذا فقد وقفت في وجه تكوين الاتحاد لأكثر من خمس سنوات –على الرغم من تأييد قيادته لإعدام خميس والبقري، وعلى الرغم من السماح به في القانون– إلى أن اطمأنت لطريقة عمله، واختارت من يوجدون على رأسه.

وعن اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال، فقد تكونت بموافقة وزير الشئون الاجتماعية ومصلحة العمل كما ذكر طه سعد عثمان، في الوقت الذي كان عمال كفر الدوار يحاكمون، وكانت ترسل الوزارة مندوبيها إلى الأقاليم، وتطوف المناطق العمالية لدعوة النقابات للاشتراك في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام، الذي حدد لعقده 14–16 سبتمبر

76 - من شهادة سيد ندا، ضمن بحث التاريخ الشفاهي للطبقة العاملة من 1945 - 1975.

77 - تحرير: رمسيس لبيب، العمال في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام 1965، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية، لجنة توثيق الحركة الشيوعية حتى عام 1965، 2001، ص 69.

78 - أحمد الجبالي، شهادة ضمن بحث التاريخ الشفاهي للطبقة العاملة، الذي تعد الورقة ضمن أوراقه.

جمال عبد الناصر
ومحمد نجيب
مارس 1954

1952، إلا إنه في يوم 12 سبتمبر نشر في الجرائد خبر تأجيل المؤتمر، من قبل وزارة الشئون الاجتماعية[79].

وعلى الرغم من أن اللجنة التأسيسية قد تشكلت بعد اتصالات سرية بين سعيد عبد المغني وأحمد طه وبين مجلس قيادة الثورة، إلا إن التأجيل كان بناء على نصائح رجال الأمن لمجلس قيادة الثورة، وتنبيههم إلى خطورة تكوين الاتحاد. تلا ذلك نصائح الأمن لمجلس قيادة الثورة بإبعاد العناصر الحمراء من اللجنة التأسيسية، وكانوا ما يقرب من نصف اللجنة. ثم حجبت اللجنة التأسيسية حتى تأسست هيئة التحرير، وتولى أحمد عبد الله طعيمة شئون العمل والعمال بها. تأسس المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر العربية، الذي ظل يمارس نشاطه من أواخر 1953 وحتى 1957. ويقول عبد السلام عبد الحليم «يمكن القول أن الثورة عندما شعرت بضرورة تكوين جهاز عمالي، لمقابلة الوفود وإرسالها وليتحمل مسئولية قيادة الحركة العمالية، سمحت بتكوينه»[80].

وعن كيفية التكوين، فقد بدأت بدعوة للنقابيين من قبل طعيمة، الذي أدار الاجتماع، وطرح فكرة تكوين المؤتمر، واختار النقابيون فتحي كامل ليكون سكرتير المؤتمر، على أن يختار عشرين عضوًا من النقابيين، وفي اليوم التالي انتخب من تم اختيارهم من قبل. ولم يكن من بينهم المنظمون النقابيون الشيوعيون. يبدو أن النقابيين اختاروا ممثليهم وفق هوى السلطة حتى توافق على تكوين مؤتمرهم. ولم يكن للمؤتمر أي أثر فعال في مجال العمل المحلي للحركة العمالية المصرية، فقد كان مجرد اسم يجتمع حين تكون الثورة في حاجه إليه، لكي يثبت للثورة إمكانية قيام تجمع عمالي دون أن يمثل خطرًا عليها.[81]

وأتت أحداث مارس 1954، واستخدم المؤتمر لصالح فريق ضد الآخر، وإن كانت هناك بعض الآراء تقول إن موقف المؤتمر وبعض النقابات، أتى نتيجة خوفهم من عودة الأمور إلى سابق عهدها، بعد حل مجلس قيادة الثورة، وعودة الأحزاب القديمة، وقد كان الاجتماع الذي قرر فيه بعض النقابيين الاعتصام والإضراب لتأييد الثورة وبقائها بدعوة من الصاغ طعيمة[82].

ولم يكن الكثير من النقابيين والعمال البعيدين عن المؤتمر، مع قرار بقاء مجلس قيادة الثورة، بل كانوا يطالبون بالديمقراطية وعودة الحياة السياسية، فقد تحدث عبد المنعم ناطورة عن ذلك فقال «في أحداث مارس 1954 كان نجيب يرفع شعار الديمقراطية، وعودة الجيش إلى ثكناته وعودة الأحزاب، وأيد الشعب هذا الاتجاه، واستعان أصحاب الاتجاه المعادي لمحمد نجيب بالصاوي... محمد الصاوي رئيس نقابة عمال النقل في القاهرة، والذي اتفقوا معه على أن يحصل على مبلغ معين ويقوم هو وعمال نقابته بالإضراب تأييدًا لهم. كان عندنا في المصنع -الطويل- اعتصام وإضراب عن الطعام في دار النقابة، من أجل مطالب رفضت الشركة الاستجابة لها. كان قد مر على الإضراب عن الطعام خمسة أيام، وقررنا فض الإضراب والاعتصام قبل أن تتحقق مطالبنا، حتى لا يعتبر موقفنا مساندًا للصاوي... وفي منطقة الرمل بالإسكندرية ظلت المصانع تعمل إلى أن رفعت الحكومة الكهرباء»[83].

79 - طه سعد عثمان، خميس والبقري يستحقان إعادة المحاكمة، ص 59 - 60.
80 - عبد السلام عبد الحليم عامر، ص 99 - 103.
81 - المرجع السابق، ص 103 - 105.
82 - عبد السلام عبد الحليم عامر، 196.
83 - شهادات ورؤى، الجزء الخامس، شهادة عبد المنعم

مجلس قيادة الثورة

أكد فتح الله محروس الكلام نفسه، مضيفًا أن «الليثي عبد الناصر، وكان عضوًا بارزًا في هيئة التحرير، أتي إلينا وعرض مقابل تنفيذ مطالب العمال، تحويل الإضراب إلى إضراب لتأييد الثورة»، كما أضاف بأن الحرس الوطني وعناصر الجيش، كانوا يرتدون ملابس مدنية في المظاهرات، ويهتفون تحيا الثورة، على اعتبار أنهم مدنيون[84].

ولم يكتفِ فريق عبد الناصر بذلك، فقد أقر الكثير من النقابيين، ومنهم محمد خضر المنشاوي بذهاب «طعيمة ومعاه محمد العقيلي، وسيد خلاف النقابيين الصفر بتوع النقل والمحلات التجارية للمعتقل» ثم إخراجهم منه، في اجتماعهم بالنقابيين الذين خرجوا من معتقلات مختلفة، حيث عرضوا عليهم المشاركة في الإضراب المُطالب بعدم تخلي الجيش عن الحكم، ولكنهم رفضوا. وأضاف المنشاوي «إحنا وقفنا ضد الإضراب ده، وكانت النقابة قوية وقتها، وخدنا فعلًا قرار، وشغلنا كل مصانع النسيج، واضطرت الحكومة إنها تقطع التيار الكهربائي علشان يبقى إضراب عام»[85].

لم يكن هذا كل ما فعله الضباط للاحتفاظ بالسلطة، فقد ذكر صلاح نصر في مذكراته ما سمَّاه الجانب العسكري، حيث طُلب من قائد الكتيبة المسئولة عن الطيران الخروج بطلعة جوية، وكذلك بالنسبة إلى مجموعة من المدافع المضادة للدبابات[86]. كانت كلها للإيحاء بأن الجيش بالإضافة إلى الشعب يرغبون في استمرار مجلس قيادة الثورة، وعدم عودة الحياة النيابية.

أقر قادة الجيش بأن الأمر لم يخلُ من الرشاوى، فقد ذكر بغدادي أنه في أثناء تصفية الجو بينه وبين عبد الناصر «ذكرت ضمن ما ذكرت، ما قد سمعته عن إعطاء الصاوي محمد الصاوي رئيس نقابة عمال النقل بالقاهرة، مبلغ أربعة آلاف جنيه تشجيعًا له لدفع عمال النقل إلى الإضراب، بعد أن صدرت قرارات 25 مارس 1954، منتقدًا هذا التصرف، ولكن جمال ذكر أنه بذلك سبق خالد محيي الدين ويوسف منصور صديق لأنهما كانا ينويان عمل الشيء نفسه»[87].

جاء الاتحاد العام بعد أن أثبتت المجموعة الموالية لسلطة يوليو في النقابات أنها لا تمثل خطورة، واطمأنت أجهزة الأمن لعدم خطورة تكوين اتحاد، فسمحت بقيامه في 1957، كما اتصل المؤسسون بهيئة التحرير لضمان عدم معارضتها، وقابل عبد الناصر بعض النقابيين الذين من المحتمل أن يكونوا في قيادة الاتحاد، بعدها انعقد المؤتمر التأسيسي لمدة جلسة واحدة قصيرة في 30 يناير 1957، لم يكن مؤتمرًا للقواعد العمالية بل كان للمندوبين، وعددهم 101، يمثلون 15 اتحادًا نوعيًّا ونقابتين. انتخب هذا الاجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد وهيئة المكتب، ووافق على لائحة النظام الأساسي، هكذا تكون الاتحاد ومارس نشاطه تحت وصاية السلطات، كما

ناطورة، ص 119.

84 - شهادات ورؤى، الجزء الخامس، شهادة فتح الله محروس، ص 133.

85 - شهادات ورؤى، الجزء السابع، شهادة محمد خضر المنشاوي، ص 248 - 249.

86 - مذكرات صلاح نصر، ص 51 - 52.

87 - مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ص181.

اعتمد في تأسيسه وتمويله على الصاغ طعيمة[88]. وقد ذكر أمين عز الدين أن اختيار أنور سلامة لرئاسة الاتحاد كان لعبد الناصر، أخذًا برأي محمد وفاء حجازي، وحسين الشافعي[89].

وقد كانت التشريعات التي تصدر في هذه الفترة معبرة عن التغيرات في الأوضاع النقابية، وملبية لمطالب النقابيين الموالين للسلطة، متخذين كل الوسائل للسيطرة على النقابات والنقابيين. وبعد أن كانت سياسة ضباط يوليو في بداية حكمهم إنشاء نقابات مصنعية، بهدف إضعاف النقابات العامة، إلا إنهم في عام 1959 بعد اطمئنانهم لولاء قيادات النقابات العامة لهم، أصبح الخطر هو النقابات القاعدية المرتبطة بالعمال، لذا أتى القانون ليجعل العضوية مباشرة للنقابات العامة، وهمش النقابات القاعدية. فأتى القانون 62 لسنة 1964 ليكمل ما بدأه القانون الذي سبقه، من فرض السيطرة على القواعد. كما بدأت فترة المزايا للنقابيين الموالين للسلطة، عبر منحهم حق التفرغ من العمل في الشركات والمصانع، وحتى لا يكون هناك فرصة للاحتكاك بين هؤلاء النقابيين والعمال في أماكن عملهم، مما قد يترتب عليه الضغط عليهم ليطالبوا بما لا ترضى به السلطة. وتم النص على اختصاصات النقابات العامة ورفع الكفاءة المهنية لأعضائها، والمساهمة في تطوير الصناعات، وذلك تماشيًا مع ما كان يشاع وقتها من تحالف قوى الشعب العامل.

القانون512 لسنة 1954 [90]

استبدل البند أ في المادة 1 من القانون 319 فقط في تعداده لمن لا يسري عليهم القانون. ذكر موظفي الحكومة، وعمال وزارة الحربية وجميع المصالح التابعة لها وعمال البوليس الدائمين.

القانون143 لسنة 1955 [91]

قام بتعديل المادة 5 بحيث أبقت على الجزء الخاص بإجبار خمسي النقابة على الانضمام إلى النقابة، وأجازت لأعضاء النقابات الانضمام إلى النقابات المهنية أو الحرفية، وفي هذه الحالة يعتبر مستقيلًا من نقابة المنشأة. وأضافت المادة 35 مكرر التي منحت موظفي الإدارة العامة للعمل صفة الضبط القضائي فيما يخص تطبيق القانون، وحقهم في الاطلاع على محررات النقابات وسجلاتها، وطلب البيانات اللازمة من النقابات وأصحاب الأعمال.

القانون91 لسنة 1959 [92]

قانون العمل الذي شمل حقوق العمل وضمنها النقابات، جاءت النقابات في الباب الرابع بدءًا من المادة 160.

أهم ما جاء به أنه سمح لخدم المنازل والعمال المتدرجين، بالانضمام إلى نقابة مهنتهم، أو صناعتهم (المادة 160). ولما كان القانون لا يسري على عمال الحكومة والمؤسسات العامة، إلا بقرار من رئيس الجمهورية طبقًا للمادة 4، فظل محظورًا على الموظفين تأسيس نقابات، حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 919 لسنة 1961 بسريان أحكام الباب الرابع الخاص بالنقابات، على عمال الحكومة والعاملين بالمؤسسات والهيئات العامة.

ظلت الوحدانية مفروضة على نقابات العمال، وجردت النقابات القاعدية من الشخصية الاعتبارية، حيث أصبح أساس التنظيم هو النقابات العامة التي ينضم إليها العامل مباشرة (المادة 160)، وألزمت النقابات التي كانت موجودة وقت صدور القانون بتوفيق أوضاعها، خلال أربعة أشهر من صدور القانون، وإلا اعتبرت منحلة (المادة 6)، كما ألزمتها بالانضمام إلى النقابات العامة (المادة 7) من مواد الإصدار. وأعطت الحق للنقابات العامة أن تشكل نقابات فرعية في المديريات والمحافظات، كما أنه من حقها أن تشكل لجانًا نقابية مصنعية، إذا بلغ عدد العمال المنضمين إلى النقابة خمسين عاملًا فأكثر (المادة 169)، ولا يتم انتخاب أعضاء مجلس إدارتها، بل يتم اختيارهم وفقًا للائحة. وأتاحت للنقابات العامة تكوين اتحاد واحد على مستوى الإقليم (المادة 182)، تحدد لائحته القواعد التي تتبع في تمثيل النقابات المنضمة إليه في مجلس الإدارة والجمعية العمومية، وكذلك الاشتراكات، بما لا يزيد على 10 ٪ من مجموع الاشتراكات السنوية التي تجمعها النقابة من أعضائها.

وأضافت المادة 169 عبارة "ولا يجوز لمن فصل نهائيًّا من المؤسسة أن يستمر في عضوية اللجنة النقابية بها".

وأتت المادة 173 بنفس الأحكام السابقة بالنسبة إلى فصل العامل من النقابة. وبخصوص فصل عضو مجلس الإدارة، نصت على أنه لا يجوز فصله إلا بناء على قرار من الجمعية العمومية للنقابة.

88 - عبد السلام عبد الحليم عامر، ص 132 - 133، 135 - 137.
89 - أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها وحتى عام 1970، دار الغد العربي، الطبعة الأولى، 1987، ص 893.
90 - ق512 لسنة 1954 المنشور بالجريدة الرسمية رقم 28 مكرر (أ) «غير اعتيادي»، في 30 سبتمبر 1954.
91 - ق143 لسنة 1955 المنشور في الوقائع المصرية بعددها رقم 22 (أ) مكرر «غير اعتيادي» في 17 مارس 1955.
92 - ق91 لسنة 1959، نشر في الجريدة الرسمية في العدد 7 مكرر «ب»، بتاريخ 7 إبريل 1959.

إمعانًا في السيطرة على النقابات ظهر لأول مرة في المادة 164 –والخاصة بلائحة النظام الأساسي للنقابات– وضع وزير الشئون الاجتماعية والعمل نموذجًا للائحة النظام الأساسي للنقابات، التي تسترشد بها النقابات في وضع لوائحها. والمادة 180 جاء فيها أن لوزير الشئون الاجتماعية والعمل أن يطلب من المحكمة حل النقابة، وذكرت لذلك سببين، الأول هو مخالفة النقابة أحكام باب النقابات من القانون رغم إنذارها، وجاء السبب الثاني "إذا أصدرت النقابة قرارًا أو أتت عملًا من شأنه ارتكاب إحدى الجرائم الاتية..." وعددتها بأربع حالات من قانون العقوبات، وهي: التحريض على قلب نظام الحكم... وترك العمل أو الامتناع عنه عمدًا ممن يقوم بخدمة عامة أو الخدمة في المرافق العامة، أو يعمل لسد حاجة عامة، وكذلك المحرضين أو المحبذين أو المشجعين. استعمال القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل، أو أن يستخدم أو يمنع عن استخدام أي شخص، أو في أن يشترك في جمعية من الجمعيات. أو التحريض على ارتكاب إحدي هذه الجرائم، ويكون حكم المحكمة في الحالتين نهائيًا.

هذا في الوقت الذي أتت عقوبة صاحب العمل –الذي لا يلتزم بخصم اشتراكات النقابة بناء على طلب من مجلس إدارتها، وتوريدها للنقابة– متمثلة في الغرامة ما بين جنيهين وعشرين جنيهًا (المادة 230). وعقوبة صاحب العمل الذي يفصل العامل لإرغامه على الانضمام أو الانسحاب من النقابة أو بسبب نشاطه النقابي، اقتصرت على غرامة ما بين 20 جنيهًا ومائة جنيه، وأسقطت ما كان موجودًا في القانون 85 من نفس العقوبة عليه –وكان نفس الشيء في القانون 319 في حال اتخاذه أي إجراء آخر من شأنه الحد من حرية العامل النقابية.

القانون رقم 62 لسنة 1964 كقانون خاص بالنقابات[93]

ظلت به النقابات العامة هي الأساس، كما ظلت شروط تشكيل لجنة نقابية في المنشأة من قبل النقابة العامة كما هي (تعديل المادة 169)، وعلى الرغم من نصه على الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية، إلا إنه حدد اختصاص اللجان النقابية التي تشكل طبقًا للائحة النقابة العامة (المادة 161) في عدد من الاختصاصات الخاصة بعملها، وهي الصرف من الاعتمادات المخصصة لها، وبحث منازعات العمل الفردية لعمال المنشأة، وبحث المنازعات الجماعية دون عقد أي اتفاق جماعي، إلا بعد موافقة النقابة العامة، وتنفيذ برامج الخدمات التي تقرها النقابة العامة و في حدود اختصاصها.

كما بقي النص على تأسيس لجنة نقابية واحدة، ونقابة عامة واحدة لعمال المهنة (المادة 162)، واتحاد عام واحد هو الاتحاد العام للنقابات (المادة 182)، وألزمت النقابات العامة والاتحاد بتوفيق أوضاعها طبقًا للقانون بحد أقصى 31 يوليو 1964، وإلا اعتبرت منحلة هي والاتحاد (المادة1).

تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة من ممثلين للجان النقابية، وذلك طبقًا لقرار وزير العمل. ولها أن تُكون لجانًا فرعية لها في المحافظات التي بها عشر لجان نقابية تنتمي إليها، وتحدد لائحة النظام الأساسي كيفية تكوينها وقواعد وصلاحيات النقابات الفرعية وطريقة إدارتها (المادة 169). تعمل النقابات العامة على رفع كفايتهم الإنتاجية، وعلى تمكينهم من الإسهام في التطوير الصناعي، وتصون حقوق العمال ومصالحهم، كما تعمل على رفع مستواهم المادي والثقافي والاجتماعي (المادة 160). يحدد وزير العمل هذه المهن والصناعات. كذلك أعطت المادة 161 الحق للنقابات العامة في إبرام عقود العمل المشتركة، بالإضافة إلى إنشاء الجمعيات التعاونية وجمعيات الادخار والنوادي الرياضية والثقافية، وهذا الحق كان موجودًا من قبل.

أتاحت المادة 183 للاتحاد تشكيل اتحادات محلية بالمحافظات، بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار وزير العمل.

وذكرت المادة 165 كيفية تقسيم إيرادات النقابات، بحيث لا تزيد المصاريف الإدارية للنقابة العامة واللجان النقابية عن 30 ٪، ويكون نصيب اللجنة النقابية من اشتراكات أعضائها فقط 30 ٪، تصرفها بمعرفتها على العمال في الشئون الصحية والثقافية والاجتماعية والمهنية. وأجازت المادة للنقابة العامة تعديل النسب الواردة بعد ترخيص من وزير العمل.

لأول مرة تحدد مدة للدورة النقابية، وهي سنتان (المادة 170)، ونصت المادة على أن "لا يجوز احتفاظ أي عامل بعضوية مجلس إدارة تشكيلين نقابيين في آن واحد".

بقيت قرارات قبول أو رفض انضمام الأعضاء للنقابات العامة، وكذلك فصلهم، في يد مجلس إدارة النقابة العامة (المادة 173، المادة 174) ولا يجوز فصل عضو مجلس الإدارة في النقابة العامة أو اللجنة النقابية، إلا بموافقة الجمعية العمومية لكل منهما.

93 - نشر القانون 62 لسنة 1964 في الجريدة الرسمية رقم 67 في 22 مارس 1965.

وأتت المادة 167 لتفرض الوصاية على اللجان النقابية والنقابات العامة من قبل الاتحاد، بخلاف اختصاصت كل منهم، فنصت على أن تخاطب الجهة المختصة، في حال اعتراضها على تكوين اللجنة النقابية أو النقابة العامة، الاتحاد العام للعمال ومجلس الإدارة، والحل يكون عن طريق المحكمة كما سبق.

ظلت كل المواد الخاصة بهيمنة وزارة العمل على النقابات، والتي ذكرت من قبل، وأتاحت المادة 175 لأول مرة نزول النقابات عن جزء من أموالها لأغراض قومية بشرط موافقة وزير العمل.

بدء الامتيازات لأعضاء مجالس إدارات النقابات، بمنحهم حق التفرغ بأجر كامل تدفعه المؤسسات الحكومية للعاملين بها، وتحددها النقابات العامة في تعديل المادة 185، ويصدر وزير العمل قرارًا بشروط و أوضاع التفرغ.

تمت إضافة المادة 231 بغرامة لا تزيد عن 100 قرش لكل عضو في نقابة، تخلف عن الإدلاء بصوته في انتخابات مجلس إدارتها.

كذلك تم تعديل المادة 171، لكي يحدد وزير العمل شروط العضوية، في مجلس إدارة النقابات العامة واللجان النقابية، واللجان الفرعية، بعد أن كان محددًا بالقانون من قبل.

بداية من القانون 85 وحتى إصدار القانون 62 كانت أموال النقابات المحلولة سواء اختياريًّا، أو بحكم محكمة، تئول إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، لإنشاء نقابة جديدة أو لتوزيعها في أمور نافعة للعمال. في المادة 181 من القانون 62 أصبحت تئول هذه الأموال إلى الاتحاد العام، لإنشاء نقابة جديدة أو بتوزيعها في وجوه نافعة للعمال، إذا لم تنشأ نقابة خلال سنة من حلها بموافقة وزير العمل. ظلت كل العقوبات على النقابات وأسباب الحل كما هي في القانون 91 لسنة 1959.

كان لهذين القانونين مع بقية الإجراءات التي اتخذتها السلطة، أثر في إضعاف الحركة العمالية بشكل عام، وإضعاف الحركة النقابية بشكل خاص. لم تعد تهتم النقابات العامة والاتحاد العام بمطالب العمال، فقد كانت تحتل رأس الهرم النقابي، بدون أن تضطر إلى النزول للقواعد، حتى إنها لم تهتم بتأسيس نقابات قاعدية لها.

عدد عبد السلام عبد الحليم أسباب ضعف وتفتت الحركة من وجهة نظره، والتي رأى فيها أن قانون 91 لسنة 1959 صدر لعلاجها عن طريق مركزية التنظيم "لقد فترت العلاقة بين القيادات النقابية وقواعدها، لأن العضوية الإلزامية والتحصيل التلقائي للاشتراكات، جعل القيادة النقابية لا تهتم بتوطيد علاقتها بالقواعد". وعن مشكلات النقابات بعد 1959، ذكر عبد السلام عبد الحليم منها، عدم تكوين معظم النقابات العامة نقابات فرعية لها في المحافظات، حتى إن عددًا كبيرًا من العمال، كانوا لا يعرفون عنوان النقابة، وبقاء القادة النقابيين هم أنفسهم لا يتغيرون في أي انتخابات. كذلك تحدث عن ميوعة الحركة، فذكر أنه لم يجد أثرًا لكلمات مثل ساعات العمل والأجور والتأمينات، مما زعزع ثقة العمال بها[94].

ويبدو أن هذا الوضع استمر. فردًّا على ما قاله عامل في شركة الدلتا لحليج الأقطان سنة 1976، عن انسحابه من النقابة هو وزملاؤه "لأنها ما بتعملشي لهم حاجة"، وأنه لا

94 - عبد السلام عبد الحليم عامر، ص116 - 119.

يوجد لجنة نقابية في شركته، كتب عبد المنعم الغزالي[95] مقالًا بعنوان (الانسحاب النقابي مسئولية من؟)، جاء فيه "التنظيم النقابي منذ إعادة بنائه سنة 1964 يوجه إليه النقد على أساس أنه تنظيم دفتري، لا يعيش حياة العمال ومشاكلهم، قيادته بعيدة كل البعد عن هموم الناس... هي غائبة عن النضال النقابي من أجل تحسين ظروف العمل والأجر... وليس أدل على فقدان القيادة النقابية وروح المسئولية، من موقفها السلبي من العاملين الذين تقدموا بطلبات انسحاب من النقابة ولم تتحرك".

الفترة ما بين 1964 – 1976

خلال الفترة ما بين تأسيس الاتحاد وحتى 1967، بقي الاتحاد أداة في يد السلطة، وأجبرت النقابات على دخوله، ويبدو أن الحركة كانت قد ضعفت في هذه الفترة بفعل القمع، ومحاولات الاحتواء، وتردد التنظيمات الشيوعية –التي كانت تضم الكثير من النقابيين خارج الاتحاد– ما بين تأييد السلطة تارة، ومواجهتها تارة أخرى، ثم تنحية المطالب الخاصة بالطبقة العاملة لصالح القضية الوطنية في أحيان أخرى. ثم كانت قبضة 1959 للشيوعيين، التي كان بها عدد كبير من القيادات النقابية، والتي انتهت بالاتفاق مع السلطة على حل الحزب الشيوعي المصري لنفسه، وما تبعه من تبعثر النقابيين وانشغالهم في تدبير عيشهم، خصوصًا من كان منهم ضد قرار حل الحزب الشيوعي، كون السلطة كانت تحاربهم في أرزاقهم، ولا تسمح لهم بالوجود في النقابات.

كذلك كان صدور العديد من القوانين المنفذة لمطالب العمال بتحديد حد أدنى للأجور، وحد أقصى لساعات العمل، وقانون العمل والتأمينات، سببًا في خمود الحركة المؤقت. على الرغم من مقاومة أصحاب الأعمال لها وعدم تنفيذها في الكثير من الأحيان[96].

ذكر طه سعد عثمان الأثر السلبي لهذه الإجراءات، فقال "حولت هذه الإجراءات عمال القطاع العام إلى شبه موظفين، أعمالهم ثابتة وأجورهم مضمون تصاعدها بالعلاوات، ترتب على ذلك أنه بدلًا من كفاح العمال للحصول على مطالب ترفع مستوى معيشتهم، وتحسن ظروف عملهم، أصبحوا ينتظرون موعد الحصول على العلاوة والترقية، وتلاشى المزاج الصدامي. استمر هذا الوضع حتى منتصف السبعينيات، حيث أدرك العمال خطورة تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلنها السادات"[97].

كذلك ذكر عم طه –كما اعتدنا مناداته– أن ما حدث للنقابات منذ عام 1959 وإلى اليوم، هو عملية تجميع قسري للنقابات بقوة القانون، حتى تستطيع السلطة إحكام القبضة على عنق التنظيم النقابي، فلا ينطق إلا بما تريده السلطة، ولا يعمل إلا ما يخدم أغراضها[98].

ظل الاتحاد بدون انتخابات منذ عام 1964 وحتى عام 1971، دون أن يصاحب ذلك أي نضال من أجل إجراء انتخابات له، إلا بمطالبة السلطة السياسية بالسماح بها، وهو ما لم يحدث طوال هذه الفترة.

في هذه الفترة كانت قد صدرت القوانين التي تمنح العمال نسبة من أرباح الشركات، وأعطتهم نسبتهم في التمثيل في مجلس الإدارة، وكذلك نسبة 50 ٪ في مجلس النواب. فكانت النظرة في الميثاق الوطني أقرب إلى التصالح ما بين الطبقات، وليس التصارع، لذا كان ينظر إلى النقابات كجزء من إدارة العملية الإنتاجية، حتى إن عبد العزيز بخيت سكرتير مساعد النقابة العامة للنسيج قال سنة 1967 [99] "البعض يظن أن دور النقابات قد انتهى، وبخاصة في القطاع العام. يظن هذا البعض أنه يكفي أن يصدر قانون بتطبيق نظام معين في الأجور، وأن يوكل لإدارة الشركات تطبيقه، دون أن يكون للنقابات دور في ذلك. والحق –مع الأسف– أن هذا هو ما يحدث الآن تقريبًا في الفترة الأخيرة، وقد آن الأوان بعد تجربة دامت سنوات أن نعيد النظر في هذا الأمر... مع إعادة تنظيم الشركات والتوسع في القطاع العام، وتغيير النظم، لتتماشى مع النظام الاشتراكي... نؤكد هنا أن دور النقابات يمكن أن يكون دورًا مساعدًا للإدارة الاشتراكية".

في هذه الفترة تركزت سياسة الحكومة تجاه الحركة النقابية كسلاح لزيادة فاعلية النظام الاقتصادي الجديد، وزيادة الإنتاجية. فقد ذكر بكلانوف أنه جاء في دليل النقابي الجديد سنة 1964 أن في المجتمع الاشتراكي الذي نقوم ببنائه، يجب ألا تقوم المنظمات النقابية على كل المستويات بالنضال ضد الإدارة وملاك المشروعات، ولكنها يجب أن تتعاون مع الإدارة بهدف حل مشكلات العمال، مثل زيادة الإنتاج وعلاقات العمل. وفي ميثاق العمل الذي صدر بشكل

95 - مقال عبد المنعم العزالي، مجلة الطليعة، عدد يناير 1976، ص 37 - 39.
96 - عبد السلام عبد الحليم عامر، ص 78 - 94.
97 - الحركة العمالية المصرية بين الخبرة وآفاق المستقبل، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004، ص 497.
98 - د. أحمد عبد الله رزة، عمال مصر وقضايا العصر، مركز البحوث العربية، 2002، ص 41.
99 - مقال لعبد العزيز بخيت، مجلة الطليعة، إبريل 1967، ص 25 - 26.

مشترك بين وزارة العمل واتحاد عمال مصر في مايو 1965، أعلن الميثاق رفض النقابات لطرق الضغط والتوقف عن العمل في حالة ظهور اختلافات بين العمال والإدارة، على أساس أن ذلك سينعكس على الإنتاج وسيتعارض مع السلوك الاشتراكي[100].

بعد هزيمة 1967، وإعلان عبد الناصر استقالته، اندلعت بشكل تلقائي مظاهرات قام بها الكادحون ومنهم العمال، مطالبين ببقائه، والقضاء على الرجعية، وتطهير الجهاز الحكومي، وتطوير الديمقراطية لصالح العمال.

في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، أخذت الحركة العمالية سمات جديدة في إطار التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. فقد جرى إضراب عمال الحديد والصلب في أغسطس 1971، للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. لم ترتب النقابة الإضراب ولكنها لم تعرقله. ولما طالبت الحكومة العمال بوقف الإضراب ولم يتوقف، أرسلت صلاح غريب رئيس اتحاد العمال ليبلغهم بإنذار الحكومة، فحاصره العمال ولم يستجيبوا لطلبه، فحوصر المصنع وتم التشغيل تحت الحصار. كان للإضراب صدى كبير، حتى إن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في حضور السادات، ناقشت الموضوع وأقرت بعدالة المطالب، ولكنها استنكرت الإضراب واعتبرته عملاً غير مشروع، وفعل نفس الشيء اتحاد العمال. بعدها فصل عدد كبير من العمال وحوكموا، ونقل آخرون، وعزلت اللجنة النقابية في المصنع لعدم قيامها بمنع الإضراب.

في فترة 1971 – 1972 صدرت قوانين خاصة بتحسين أوضاع القطاع الحكومي، فتصاعدت حركة عمال القطاع الخاص مطالبة بالمساواة، ولعبت فيها دورًا هامًّا العناصر الراديكالية في اللجان القاعدية للنقابات[101].

بعد أحداث مايو 1971، وفي إطار الحملة من أجل إعادة تنظيم الدولة بإبعاد المؤيدين لعبد الناصر، واليساريين، من أجهزة الدولة، جرت الانتخابات النقابية. خرجت الانتخابات بقيادة رديكالية ويسارية للعديد من النقابات على المستويين المتوسط والقاعدي. فقد تم تجديد ٪80 من تركيبة الأجهزة النقابية، مما حدا بالحركة النقابية –رغم جهود العناصر اليمينية في اتحاد عمال مصر– إلى أن تصبح من أهم القوى السياسية الاجتماعية التي عملت على المحافظة على المكاسب الناصرية[102].

استمرت الحركة في الصعود، ففي عام 1974 وقع 400 إضراب، وفي يناير 1975 خرجت موجة من مظاهرات العمال في القاهرة والمحلة، ومن فبراير حتى مايو 1976 اجتاحت البلاد –ومنها المصانع الحربية– موجة من الإضرابات المطالبة بتحسين ظروف العمل ورفع الأجور. وجاءت كل هذه الاحتجاجات مقدمة لانتفاضة يناير 1977[103].

طبقًا لما ذكر بكلانوف، فقد اتسم تطور الحركة العمالية في السبعينيات بزيادة حدة الصراع ما بين اليمينيين الذين كانوا يسعون للمحافظة على مناصبهم في قيادة الاتحاد، وبين قوى اليسار الديمقراطي المعبرة عن الكتلة الأساسية للعمال. وقد أدت تقاليد السيطرة الحكومية القوية على النقابات إلى بقاء اتحاد العمال في أيدي العناصر الانتهازية رغم تنشيط الحركة العمالية[104].

لم أرَ فيما طالعته من أدبيات، ما يشير إلى مطالبة العمال بتعديل القانون، فقد صدر من النظام الحاكم من بداية الانفتاح الاقتصادي، وفي فترة إقرار المنابر، وعلى الرغم من ذلك ظل على شروطه في وحدانية النقابات، للإبقاء على سيطرته عليها. يشير بكلانوف إلى أن الكثير من الأهداف المذكورة في قانون 35 لسنة 1976 كانت ذات طابع إعلامي، لأنه لم تكن هناك ضمانات أو ظروف لتحقيقها، ويعود السبب في ذلك بدرجة أو بأخرى، إلى سياسة القيادة المصرية منذ منتصف السبعينيات. وأشار بكلانوف تحديدًا إلى ما جاء به من بنود تنص على مشاركة العمال في خطط التنمية... وصولاً إلى زيادة دور النقابات المصرية في الحركة النقابية العالمية، وأن ذلك أتى في إطار توقيع اتفاقية كامب ديفيد[105].

قوانين النقابات في بداية حقبة الانفتاح

حل قانون 35 لسنة 1976 [106] محل الباب الرابع في قانون العمل رقم 91 لسنة 1959، والخاص بالنقابات، ليتم العمل بموجبه في شأن النقابات.

شمل القانون العاملين في كل القطاعات، بما في ذلك عمال الزراعة وعمال الخدمة المنزلية والعاملين بالحكومة (المادة 2).

100 - الدكتور أ.ح. بكلانوف، الطبقة العاملة في مصر المعاصرة، ترجمة د. أحمد حسان، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1988، ص 175، ص177.
101 - بكلانوف، ص 212 - 219.
102 - بكلانوف، ص 180 - 181.
103 - بكلانوف، ص224 - 226.
104 - بكلانوف، ص 202.
105 - بكلانوف، ص 183.
106 - نشر في الجريدة الرسمية رقم 22 تابع بتاريخ 27 مايو 1967.

كما نصت المادة 3 على حرية الانضمام إلى النقابة أو الانسحاب منها، طبقًا للقواعد المنظمة لذلك في لائحة النظام الأساسي للمنظمة النقابية. ونصت المادة 6 على عدم سريان القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة، على اجتماعات أعضاء المنظمات النقابية، وذلك للبحث فيما يدخل في اختصاصها، طبقًا لهذا القانون، على أن يكون الاجتماع في مقر المنظمة النقابية.

وبخصوص الأهداف، ذكرت المادة 8 أن هذه المنظمات تستهدف حماية الحقوق المشروعة لأعضائها، والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل، وعلى وجه الخصوص: نشر الوعي النقابي، رفع المستوى الثقافي للعمال، رفع الكفاءة المهنية للعمال والعمل على صيانة المال العام وحماية وسائل الإنتاج، رفع المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي للعمال وأسرهم، المشاركة في مناقشة مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحشد طاقات العمال لتنفيذها. وأجازت نفس المادة لهذه المنظمات إنشاء صناديق ادخار وزمالة وجمعيات تعاونية ونوادٍ رياضية.

تم النص بشكل واضح في القانون على فرض التشكيلات النقابية، وهي الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة وهيئات المكاتب (المادة 1). كما تم النص بشكل واضح كذلك على الشكل الهرمي للتنظيم النقابي، حيث تكون قاعدته اللجان النقابية، وقمته الاتحاد العام لنقابات العمال، وبينهما النقابات العامة (المادة 7). أيضًا تم النص على الوحدانية في كل المستويات (المواد 11 و15 و16)، وتم النص على حق تكوين النقابات العامة بما لا يقل عن خمس لجان نقابية.

بقيت اختصاصات كل من المستويات الثلاثة كما هي تقريبًا، بحيث وضعت المستويات الأدنى تحت إشراف وسيطرة المستويات الأعلى. توضع اللجان النقابية والنقابات العامة تحت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال، فيرسم لها سياستها ويضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخليًا وخارجيًا (المادة 17)، كما أنه من يضع ميثاق الشرف الأخلاقي للعمل النقابي، ويفرض وصايته ليس على النقابات التي تنطوي تحت لوائه فقط، بل على كل العمال. فمن اختصاصاته إبداء الرأي في القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بشئون العمل والعمال. وأعطت المادة 18 الحق للاتحاد في إنشاء اتحادات محلية على مستوى المحافظات، لا تدخل ضمن الهرم النقابي، ويكون إنشاؤها ونشاطها وقواعد عملها طبقًا للائحة الاتحاد. وأصبح إيداع أوراق تأسيس المنظمات النقابية في الاتحاد العام، بالإضافة إلى الوزارة المختصة (المادة 63)، ولكل منهما الاعتراض على إجراءات التكوين وإنذار المنظمة النقابية، ولكل منهما حق اللجوء إلى المحكمة للمطالبة ببطلان التأسيس (المادة 64).

ويضع الاتحاد العام نماذج اللوائح للمنظمات النقابية (المادة 61)، و يضع اللائحة المالية التي تلتزم بها المنظمات النقابية (المادة 62)، وكل السجلات والدفاتر التي تمسك بها النقابات، تكون طبقًا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة بعد موافقة الاتحاد.

وُضع قبول أو رفض العضوية في يد مجلس إدارة المنظمة النقابية (المادة 20). ومُنح حق قرار وقف مؤقت لعضو المنظمة النقابية للمنظمة الأعلى منها، بمقترح من مجلس إدارة المنظمة النقابية الأدنى، إلى أن يعرض أمره على الجمعية العمومية لمنظمته النقابية، وفيما بعد يصدر القرار من مجلس إدارة النقابة العامة (المادة 27).

نصت المادة 23 على احتفاظ العامل المتعطل بعضويته في عضوية النقابة، مع إعفائه من الاشتراك طوال مدة تعطله،

قيادات ونشطاء عماليين

كما أجازت للعامل المُحال للتقاعد الاستمرار في عضوية النقابة، مع دفع الاشتراك، وفي الحالتين لا يكون للعضو حق في الانتخاب أو الترشح.

تنعقد الجمعيات العمومية للمنظمات النقابية مرة على الأقل في السنة (المادة 30). تتكون الجمعية العمومية للجنة النقابية من كل أعضائها المسددين لاشتراكاتها (المادة 31). وتتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة من ممثلين لكل نقابة، ينتخبهم مجلس إدارة النقابة من بين أعضائها. وتتكون الجمعية العمومية للاتحاد من ممثلي النقابات العامة، ممثلين عن كل نقابة، ينتخبهم مجلس إدارة النقابة العامة، وذلك طبقًا للإجراءات والقواعد التي يقترحها الاتحاد، ويصدر بها قرار من وزير القوى العاملة (المواد 32 و33 و34).

نصت المادة 39 على أنه لا يجوز الاحتفاظ بعضوية مجلس الإدارة في منظمتين نقابيتين، وإذا لم يختر العضو بينهما، تسقط عضوية المنظمة الأدنى.

حددت الدورة النقابية بثلاث سنوات، ولأول مرة تم توحيد مواعيد انتخابات المنظمات النقابية، بالنسبة إلى كل مستوى من المستويات الثلاثة للبنيان النقابي، وأن تحديد هذه المواعيد يكون بقرار من وزير القوى العاملة، بعد موافقة الاتحاد، وأن اللجان الانتخابية تكون تحت إشراف قاضٍ (المادة 41).

لأول مرة نصت المادة 48، على أنه لا يجوز وقف أو فصل عضو مجلس إدارة المنظمة النقابية من عمله، إلا بناء على حكم محكمة.

تميز القانون بزيادة مزايا أعضاء مجالس إدارة النقابات، حيث نصت المادة 24 على أن المهام النقابية والدورات الدراسية التثقيفية تحسب أيام عمل مقابل أجر، والتفرغ (المادة 45). وألزمت الجهات الحكومية والقطاع العام بدفع أجرها للنقابيين. كما شمل الباب السادس من القانون والمعنون بـ "إعفاءات ومزايا" الكثير من الإعفاءات من الضرائب والجمارك، وخفض رسوم النشر للنصف، وكذلك الاستهلاك من المياه والكهرباء والتليفون، بتخفيض ثلاثة أرباع الاستهلاك، وأجور السفر وخلافه.

أصبحت هناك رقابة متعددة على المنظمات النقابية، فالرقابة المالية من وزارة القوى العاملة والتدريب، بالإضافة إلى رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات (المادة 68)، والرقابة من كافة النواحي للاتحاد العام (المادة 65). ونصت المادة 67 على إلزام المنظمات النقابية بتقديم نسخة معتمدة من الميزانية والحساب الختامي، للمنظمة النقابية، موقعًا عليها من محاسب قانوني، خلال 30 يومًا من اعتمادها من الجمعية العمومية.

وكفت القوانين منذ ذلك الوقت، عن إلزام مجالس الإدارات بنشر عوائد ومصاريف النقابات كل ستة أشهر، كما كانت تنص سابقًا.

وبما أن الجمعية العمومية أصبحت مغيبة، لا تعرف شيئًا عن نشاط اللجنة، ومن يتابع ويشرف هي المنظمة الأعلى، لذا نصت المادة 69 على أنه في حال ارتكاب مجلس الإدارة خطأ جسيمًا، يطلب من الجمعية العمومية للمنظمة النقابية التي أخطأ مجلس إدارتها حله، لتحل محله المنظمة الأعلى إلى حين انتخاب مجلس جديد خلال 60 يومًا من الحل.

وأعطت المادة 70 الحق لكل من الوزير المختص، والنيابة العامة، في التوجه إلى المحكمة، بطلب حل مجلس الإدارة، في حال مخالفة للقانون وإنذاره بذلك، وذلك إذا ارتكبت

انتفاضة 1977

جريمة من الجرائم التي سبق ذكرها، والآتية في قانون العقوبات.

ظلت نفس العقوبات المشددة على العمال والنقابات (المادة 73) والتي كانت موجودة في قانون سنة 1964، كذلك ظلت عقوبات أصحاب الأعمال على فصل العمال بسبب النشاط النقابي، ضعيفة وغير رادعة (المادة 75).

وألحق بالقانون جدول بالصناعات والمهن التي يتم بناء عليها تأسيس النقابات العامة، وعددها 21، أولها العاملون بالزراعة، وآخرها العاملون بالإنتاج الحربي.

أتى القانون وسط حركة احتجاجية قوية، بدأت مع بداية السبعينيات، وكانت مقدمة لانتفاضة 18، 19 يناير. أعاد القانون إلى النقابات القاعدية بعضًا من صلاحياتها، مع زيادة المزايا والإعفاءات للنقابات. استمرت الحركة في التصاعد، خصوصًا مع سوء الأوضاع المعيشية للعمال في ظل بداية الانفتاح الاقتصادي. فكان للقانون أثر على تنشيط الحركة النقابية القاعدية كما سنرى.

بداية الانفتاح الاقتصادي وأثره على العمال ونقاباتهم

مع بداية الانفتاح الاقتصادي مع السادات عام 1974، وبعد زيارة صندوق النقد الدولي مصر في نهاية 1976، شرع السادات في سياسة تخفيض الدعم على السلع الأساسية، فأتت انتفاضة 18، 19 يناير 1977، فما لبث وتراجع النظام عن هذه السياسة، وثبت الأسعار، ولكنه عاد لتخفيفها بشكل تدريجي. وقد ساعده في عدم الانصياع بشكل كامل لشروط الصندوق خلال هذه الفترة، زيادة عائدات النفط، وسفر العاملين للعمل في الخارج، وكذلك مدخراتهم.

مع الانفتاح في عهدي السادات وحسني مبارك، تغير الميثاق الذي كان موجودًا بين النظام والعمال، فلم يعد هناك في النهاية لا أمن وظيفي، ولا مستوى معيشي مقبول، ولا تعليم ولا صحة. بل إن سياسات التحرير الاقتصادية لم يقابلها تحرير سياسي، أو نقابي. ففي سنة 1977 ومع التعدد الشكلي للأحزاب، لم يمنح العمال حريتهم في التعدد النقابي من عدمه. بل إنه بعد احتجاجات 1975، وبعدها انتفاضة 1977، والتي كان للعمال بها دور هام، صدرت سلسلة من التعديلات القانونية لتعزيز قبضة الدولة على الاتحاد[107].

ولما كان للنقابات القاعدية دور هام في هذه الحركة، لم تستطع النقابات العامة ولا الاتحاد العام السيطرة عليها، كما رأينا سابقًا، فكان لا بد من منع تأسيس الجديد منها، ووضع

107 - جول بنين، تقرير بعنوان «النضال من أجل حقوق العمال في مصر»، مركز التضامن العمالي الدولي في عام 2010، ص16 - 17.

الموجود تحت السيطرة الكاملة للنقابات العامة، كما طالت مدة الدورة النقابية إلى الضعف.

لذا كان القانون رقم 1 لسنة 1981 [108] وفيه قامت المادة 3 من القانون بإلغاء المواد 9، 10، 11 التي كانت تعرف كيفية تأسيس اللجان النقابية واختصاصاتها، كما ألغيت المادة 15 التي كانت تجيز للنقابات العامة تشكيل نقابات فرعية لها في المحافظات، بما يقل عن 5 لجان نقابية. وجعل الاشتراك في النقابات العامة مباشرة وفقًا للتعديل في مادة 13 منه. بالتالي قسمت اشتراكات الأعضاء بين النقابات العامة والاتحاد (المادة 52). وعلى الرغم من إلغاء هذه المواد إلا إن المادة 12 ظلت تذكر اختصاصات اللجنة النقابية، وكذلك مواد أخرى. حقيقة لا أدري أكان هذا خطأ في صياغة القانون، أم أن المشرع قصد الاكتفاء بما هو موجود من لجان نقابية، تابعة للاتحاد، دون العمل على تشكيل أو إنشاء نقابات جديدة، وإن كنت أميل إلى التفسير الثاني. جعلت المادة 41 المدة النقابية من الدورة التالية للقانون أربع سنوات.

جعل القانون فصل الأعضاء بقرار ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة، ووقف أعضاء مجلس الإدارة بقرار بثلثي أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وعرض أمره على الجمعية العمومية لنقابة أو النقابة العامة، لسحب الثقة منه (المادة 26 و27).

واشترطت المادة 57 للتمتع ببعض الإعفاءات والمزايا المقررة بها، موافقة الاتحاد العام، بعد أن كان في القانون 35 للجهة الإدارية المختصة.

أضافت المادة 2 من القانون عددًا من المواد، من ضمنها المادة 74 مكرر، التي قضت بحبس صاحب العمل أو مدير المنشأة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وغرامة لا تقل عن ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا امتنع عن تنفيذ حكم نهائي ببطلان قرار، طبقًا للمادة 48 من القانون (وقف أو فصل عضو مجلس إدارة أو نقله أو ندبه لأكثر من أسبوعين، بدون موافقة بعيدًا عن المدينة التي بها مقر عمله).

قانون 37 لسنة 1982 [109]

جعل موعد انتخابات ممثلي العمال في مجالس إدارات الشركات، في ذات موعد إجراء انتخابات مجالس إدارة النقابات.

أدى التعديل الذي حدث على قانون النقابات عام 1981، إلى بداية انصراف العمال عن النقابات، فقد زادت الهوة بين العمال في القواعد، وقيادات التنظيم النقابي، ذلك نتيجة تخلي

108 - ق1 لسنة 81 نشر في الجريدة الرسمية رقم 2 في 8 يناير 1981، بتوقيع أنور السادات.

109 - نشر القانون 37 لسنة 1982 في الجريدة الرسمية، عدد 22 في 3 يونيو 1982.

هذه القيادات عن تبني مطالب العمال، وعندما كان يتحرك العمال لنيل حقوقهم، كان الاتحاد العام يندد بحركة العمال مصطفًا مع الحكومة وأصحاب الأعمال، حتى أصبح العمال يهتفون بسقوط النقابات. حتى عندما كان يقبض على العمال نتيجة احتجاجهم، لم يجد العمال من يقف معهم، فشكلوا لجانًا تقوم بدور تنظيم الدفاع عن العمال، وتنظيم الإعاشة للعمال وأسرهم. ويبدو أن هذه اللجان لم تتطور فيما بعد لشكل تنظيمي دائم.

الحركة العمالية أثناء حكم حسني مبارك

تحدث طه سعد عن الصحوة وسط العمال، مع بداية حكم مبارك، بعد مقتل السادات، حيث دخلت الحركة العمالية معارك كفاح، كانت غالبيتها خارج التنظيم النقابي الرسمي. وكانت الأسباب التي حركتها تجميد جدول الأجور الذي وضع عام 1961، والذي لم تكن العلاوات والترقيات المتضمنة به، لتجعله يكفي لمعيشة العمال، فحصلوا على مزايا أخرى بنضالهم، مثل حوافز الإنتاج، وبدل طبيعة العمل، وبدل الوجبة، والعلاوات الاستثنائية. وفي سبيل الحصول على هذه المطالب، دفع العمال الكثير من التضحيات، عبر اقتحام قوات الأمن بالدبابات والسيارات المصفحة، مثلما حدث في إسكو 1986، وفي الحديد والصلب 1989، والذي قتل فيه العامل عبد الحي، واعتقل العشرات في الإضرابين. وقد أدان التنظيم النقابي الرسمي الإضرابين، وطالب الحكومة بالضرب من حديد على القلة المنحرفة التي تثير الشغب. مما جعل العمال يهتفون في إضراباتهم بسقوط النقابة. بدأ العمال ينظمون أنفسهم في لجان خارج التنظيم الرسمي، مثل لجنة الدفاع عن عمال إسكو، ولجنة الدفاع عن

عمال الحديد والصلب، وعمال السكة الحديد، واللجنة العامة للدفاع عن العمال بشبرا الخيمة. وكانت تقوم بمتابعة الدفاع عن المقبوض عليهم، وطرق إعاشتهم وأسرهم[110].

وقد أتى توقيع اتفاق مايو 1991 بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي، بالإلغاء التدريجي لحوالي 50 ٪ من الدين العام الخارجي، تماشيًا مع تنفيذ الحكومة المصرية لما التزمت به في خطاب النوايا الموقع في مايو 1991، هذا بالإضافة إلى ما نصت عليه الاتفاقية من تقديم تمويل لمصر، وذلك بشرط تنفيذ اتفاقية التكيف الهيكلي مع البنك الدولي، وكان المطلوب من الحكومة تنفيذه هو: تحرير الأسعار، خفض الموازنة. مما أدى إلى الارتفاع الكبير في الأسعار، وتحميل الخدمات في التعليم والصحة على عاتق المواطنين بعد خفض الدعم عليها، وتحرير التجارة الخارجية[111].

وتنفيذًا للاتفاقية، صدر قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991، وبدأت مرحلة جديدة في مسيرة القطاع العام، أساسها توسيع الاستقلال الإداري والمالي، وإخضاعه لذات القواعد التي يخضع لها القطاع الخاص، وتوفير الأساس القانوني لخصخصته. والذي بموجبه أصبحت حقوق العمال التي كانت مستقرة بحكم قانون العاملين بالقطاع العام، حقوقًا يتم التفاوض عليها، كذلك تم إنقاص حصة العمال من أرباح الشركات. لم تستطع الحكومة السير قدمًا في خصخصة الشركات، إلا بعد تنفيذ مسألة المعاش المبكر.

ولما كانت الحكومة تعلم بأن سياساتها سوف تزيد من إفقار الغالبية العظمي من الشعب المصري، ومنهم العمال، وأنه من المنتظر أن يحتج العمال على ما يحدث لهم من اعتداءات على حقوقهم. لذا عدلت الحكومة قانون النقابات لتضمن بقاء نفس رجالها في قمة الهرم النقابي، بدون تبديلهم بموالين آخرين، وهي لم تجربهم بعد، لتمرير هذه السياسات وإحكام قبضتها على النقابات القاعدية والعمال.

قانون 12 لسنة 1995 [112]

أبقى القانون على كل القيود الموجودة في القانون السابق، وظلت العضوية في النقابات العامة مباشرة، وأشار التعديل إلى اختصاصات النقابات العامة والاتحاد العام، دون النظر في اختصاصات اللجنة النقابية. كما ذكرت المادة 30 اختصاصات الجمعية العمومية في كل من النقابات العامة والاتحاد العام دون ذكر للجنة النقابية.

أقر الإضراب بعد حكم المحكمة الدستورية في قضية محاكمة عمال السكة الحديد، بأحقية العمال فيه، ولكنها وضعت حق إعلانه في يد النقابات العامة (المادة 14).

جعلت المادة 41 مدة الدورة النقابية خمس سنوات، وألزمت المادة 45 القطاع الخاص بالإضافة إلى الحكومة وشركات قطاع الأعمال، بدفع أجور العمال المتفرغين في النقابات. وضعت المادة 62 تقسيمة لتوزيع الاشتراكات، نالت منها اللجان النقابية 60 ٪ لتصرف منها على الخدمات.

عُدلت المادة 23، بحيث أضيف إليها أحقية العامل الذي أحيل للتقاعد في الانتخاب والترشح لمجالس إدارات النقابات -بعد أن كان حقه مقتصرًا على البقاء في عضوية النقابة- بشرط التحاقه بعمل داخل التصنيف النقابي للنقابة العامة، بدون فاصل زمني. وبذلك أصبح البقاء في مجالس إدارات النقابات لا يناله، سوى المرضي عنه من قِبل أجهزة الدولة المختلفة.

كان من نتائج القانون، استمرار نفس الوجوه في قمة الاتحاد النقابي، وعدم السماح لوجوه جديدة بالتواجد. وزاد ما تتمتع به هذه الطبقة من النقابيين من مزايا، فهم أعضاء في مجالس إدارات شركات القطاع العام، يتقاضون في مقابل ذلك بدلات الجلسات، ونسبة من الأرباح. وأيضًا أصبحوا

110 - الحركة العمالية المصرية بين الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، ص 51 - 52.

111 - أشرف حسين، العمال في ظل سياسات التكيف الهيكلي (الإطار الاقتصادي الاجتماعي لانتخابات 1991)، ضمن كتاب الحركة العمالية في معركة التحول (دراسات في الانتخابات النقابية 1991)، مركز البحوث العربية، ودار الخدمات النقابية، 1994. ص 25 - 28.

112 - قانون 12 لسنة 1995 بتعديل بعض أحكام قانون النقابات، نشر في الجريدة الرسمية رقم 13 تابع، في 30 مارس 1995.

يمثلون العمال في كل الصناديق واللجان الخاصة بهم. وقد استفادوا من مناصبهم تلك، في مقابل موافقة الحكومة في السير قدمًا في الخصخصة، وتشريد العمال، واتخاذ المزيد من السياسات التي تزيد العمال، مع جموع المصريين فقرًا.

وعلى الرغم من أن الدولة وقيادات الاتحاد كثيرًا ما تحدثوا عن تحريض القوى السياسية للعمال، على الإضرابات، ولطالما دعت العمال للبعد عن السياسة -سواء في السر أو العلن- كون مطالبهم عمالية ونقابية، فقيادات الاتحاد كانوا غارقين في حزب الدولة، الحزب الوطني أيام مبارك. فكان حسين مجاور رئيس الاتحاد بعد انتخابات 2006، هو رئيس الكتلة البرلمانية للحزب بمجلس الشعب، ورئيس لجنة القوى العاملة، وممثل الحكومة في شركتي أسمنت طرة والسويس، واستفاد من منصبه ذلك، فكان مالكًا لشركة ناقلات، لديها تعاقد مع الشريك الإيطالي بالشركتين لنقل منتجاتها. ولم يكن وحده، فقد كان ستة من رؤساء النقابات العامة الـ 23 أعضاء في سكرتارية الشئون العمالية بالحزب، وكان محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة للعاملين بالزراعة، عضو لجنة سياسات الحزب، بالإضافة إلى كونهم جميعًا أعضاء في الحزب[113].

الحركة والنقابات مع تجذر الاتجاه النيوليبرالي

بدأ تطبيق الخصخصة وما صاحبها من اعتداء على حقوق العاملين، وإقرار لنظام المعاش المبكر في نهاية القرن العشرين وتم تعديل قانون العمل ليطلق يد أصحاب العمل في العسف بحقوق العمال.

أتت حكومة أحمد نظيف (2004-2011) لتعبر بشكل جذري عن التحرير الاقتصادي، ففي عام 2005/ 2006 وحده بيعت 59 شركة. هذا بالإضافة إلى التعديلات الكثيرة في قوانين الاستثمار، والتي أعطت الكثير من الإعفاءات لأصحاب الأعمال، والتي كانت كذلك تتغير باستمرار إلى الأسوأ بالنسبة إلى حقوق العمال و الرقابة على شركات الاستثمار فيما يخص قانون العمل.

بدأت الحركة العمالية تصعد من حركتها في مواجهة الخصخصة، حيث أدت الخصخصة إلى خروج الكثير من العمال بنظام المعاش المبكر، كذلك أدت إلى انتقاص حقوق من تبقوا في العمل منهم. كما كان للتحولات في الاقتصاد أثر على بقية العاملين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى إغلاق باب التعيينات في الحكومة مما جعل القطاع الخاص يزداد شراسة.

وقد أتت انتخابات النقابات في الدورة النقابية (2006-2011) بالجديد في أشكال التزوير، حتى إنه وصل إلى اللجان النقابية القاعدية، بعد أن كان في الدورات السابقة يتركز في النقابات العامة والاتحاد، فاستبعد آلاف العمال من دخول الانتخابات، وكان تدخل الأمن سافرًا فيها، كما كانت التزكية سيدة الموقف.

وقد ذكرت نادين عبد الله أن تدخل الدولة بكل أجهزتها الإدارية والأمنية، في الانتخابات النقابية عام 2006، أدى إلى زيادة عدد الموالين للنظام، ولكنها أيضًا قد أبعدتهم عن القواعد، مما أدى إلى إغلاق جميع عمليات الوساطة بين العمال والنظام، فانطلقت الاحتجاجات بعيدًا عن الاتحاد.

بدأت الحركة العمالية مرحلة صعود في حركتها الاحتجاجية مع بداية الخصخصة، وخصوصًا بعد إقرار المعاش المبكر. وكانت سنة 2006 بداية لمنحنى صاعد بشدة في الاحتجاجات، ووصفها البعض بأنها لم تحدث منذ الأربعينيات. فقد بلغ ما تم رصده من احتجاجات خلال العشر سنوات، منذ عام 1998 وحتي 2008، 2623 احتجاج[114].

وقد وصفت نادين عبد الله مطالب الحركة قبل عام 2011، بأنها كانت اقتصادية قصيرة الأمد -فيما عدا مطلب

113 - جول بنين، ص44.

114 - جول بنين، ص21 - 22.

أحمد نظيف

الحد الأدنى للأجور، الذي رفعه عمال غزل المحلة عام 2008 تخص الحوافز والأجور، وضد الفصل التعسفي، وللمطالبة بالتثبيت للمؤقتين. بينما ظهرت المطالب الاقتصادية بعد الثورة مضافًا إليها مطلب الحق في التنظيم.

وعلى الرغم من الحراك الهائل للحركة، وكونها كانت أحد محركات التغيير، وأحد مظاهره قبل الثورة، إلا إنها بعد الثورة كانت مهمشة سياسيًّا، ولم تستطع تغيير معادلة علاقات العمل بينها وبين أصحاب العمل، من الحكومة والقطاع الخاص.

فقد كسبت الحركة العمالية أرضًا من ثلج فوق بحر الثورة، ذاب بعد وقت قصير مع بداية تراجع الثورة. فقد كسبت الحركة حق تأسيس النقابات المستقلة، الذي لم يستند إلى قانون، بل بقرار وزاري ذهب وتم التنكر له، حين ضعفت الحركة بعد 2013. وكان ذلك لأسباب كثيرة، ليس مكانها هنا، منها الذاتي والخاص بحركة تشكيل النقابات وهشاشتها -خصوصًا أنها أتت بعد فراغ نقابي في القواعد العمالية لعشرات السنين- وامتلاك العناصر الانتهازية للكثير منها، ومنها الخاص بمعاداة الدولة وأصحاب الأعمال معًا، مع عدم وجود سند سياسي أو اجتماعي لها.

وقد قاتل النظام من أجل عدم سقوط اتحاد العمال التابع له، فأصدر القوانين بالمد له منذ انتهاء دورته النقابية في 2011، وحتى صدور قانون النقابات عام 2017. كما قاتل لبقاء نفس القيادات النقابية، فعدل القانون 97 لسنة 2012، الذي كان قد أصدره مرسي -الذي قصد به وقتها سيطرة قيادات الإخوان والقريبين منهم على نفس الاتحاد بعد إزاحة "العواجيز"- والذي كان يقضي بترك قيادات الاتحاد لمواقعهم به، عند بلوغهم سن التقاعد، بإلغاء المادة 42 من القانون 35 لسنة 1976. فتم تعديله بالقانون 61 لسنة 2016، ليحافظ على رجال النظام في الاتحاد، وفي لجنة القوى العاملة في مجلس النواب، والذين كانوا علي وشك التقاعد.

نادين عبد الله

قانون 213 لسنة 2017 [115]

أتى قانون النقابات 213 لسنة 2017 بعد حركة احتجاجية قوية، صاحبها تأسيس نقابات غير منصوص عليها في القانون الساري وقتها. أتى بعد أن فقدت الحركة سلاحها في الاحتجاج، ولكن تبقى لدى الإدارة السياسية مشكلة في وضعها أمام منظمة العمل الدولية، التي وضعتها وقت قوة الحركة فيما يسمى بـ "القائمة السوداء"، بسبب تعديها على حرية تأسيس النقابات. ولما كانت هناك نقابات مستقلة، فلم تستطع الإدارة السياسية تجاهل وجودها تمامًا. ولذا عملت قبل إصدار القانون، على استيعاب جزء منها، بمشاركة شكلية لرؤساء الاتحادات المستقلة بقيادتها الانتهازية في مناقشة القانون، وعدم الأخذ بالكثير مما أبدوه من اعتراضات على القانون، وقد تم دخول بعضهم فيما بعد بنقاباتهم في الاتحاد.

لذا كان لا بد من الاعتراف بنقابات المنشآت بعد توفيق أوضاعها، واشترط لذلك حدًّا أدنى للمؤسسين، فلا يقل عن 250 عضو (المادة 11)، واشترط لتأسيس النقابات العامة وجود 15 لجنة نقابية على الأقل، وللاتحاد العام 10 نقابات عامة (المادة 12)، وهي أرقام لم تأتِ في أي قانون من قبل. وذلك في محاولة من الإدارة السياسية لمنع تكتل ما تبقى من النقابات المستقلة خارج اتحاد العمال الحكومي. ولم يتم منع التكتل بما جاء من قيود في القانون فقط، فقد تدخلت وزارة القوى العاملة بامتناعها عن قبول أوراق أكثر من 14 لجنة نقابية للعاملين في الضرائب العقارية، حتى لا يستطيعوا

115 - نشر ق 213 في الجريدة الرسمية في العدد 50 مكرر (ب)، في 17 ديسمبر 2017.

عمال يتظاهرون في شركة غزل المحلة 11 فبراير 2014 - أصوات مصرية

تأسيس نقابة عامة. ومنحت الإدارة السياسية الاتحاد العام حق تأسيس اتحادات محلية (المادة 13) دون أن يكون موجودًا ضمن المستويات النقابية، قاطعة الطريق بذلك على الاتحادات المستقلة المحلية، التي كانت قد تشكلت من قبل، في توفيق أوضاعها ما دامت لا تملك اتحادًا عامًّا.

وعلى الرغم من عدم النص صراحة على وحدانية المنظمات النقابية، تفاديًا لانتقادات منظمة العمل الدولية، إلا إن النص بالألف واللام في المواد التي تذكر إنشاء النقابات، مثل تنشأ "اللجنة النقابية" في المادة 11، أو تنشأ "النقابة العامة" و"الاتحاد العمالي النقابي" في المادة 12، يثير التخوف من فرض الوحدانية، كما أن العديد من النقابات المستقلة عندما ذهبت لتوفيق أوضاعها، قيل لهم إن هناك لجنة نقابية في هذا المكان تابعة للاتحاد العام، وبالتالي ليس من حقكم تأسيس لجنة أخرى، وجرت المحاولات من موظفي القوى العاملة للضغط على النقابة المستقلة للدخول في النقابة التابعة للاتحاد.

أتت المواد الثانية والثالثة من الإصدار، بتمييز واضح للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ونقاباته، ضد النقابات المستقلة، حيث فرضت على النقابات المستقلة توفيق أوضاعها، في الوقت الذي أعفت فيه النقابات التابعة للاتحاد العام من ذلك.

حرمت المادة 2 من القانون العديد من الفئات، من حق تأسيس النقابات، فقد نصت على «فيما عدا العاملين بالقوات المسلحة وهيئة الشرطة وغيرهما من الهيئات النظامية» مما قد يفسر بعدم أحقية العاملين المدنيين الذين يعملون في هذه الجهات في تكوين نقابات لهم أو الانضمام إلى النقابات، كما لم يتم ذكر أصحاب المعاشات، ضمن من لهم حق التنظيم، رغم أنهم أسسوا نقابة عامة في فترة الانفتاح السياسي، وأودعوا أوراقها في وزارة القوى العاملة، وكان لهذه النقابة دور ظاهر في تحقيق بعض المكاسب الجزئية لأصحاب المعاشات.

على الرغم من عدم نص القانون على إلزام النقابات بالانضمام إلى النقابات العامة والاتحاد، إلا إن القانون قد وضع نفس الاختصاصات التي كانت موجودة لكل منهما وقت كان الأصل في الانضمام إلى النقابات العامة وليس إلى الجنة النقابية (المواد 15، 16، 17).

تدخل القانون في أدق تفاصيل شئون النقابات، كما كان سابقًا. بدأ من فرض التشكيلات النقابية والمستويات (المادة 1، المادة 10)، إلى وضع شروط للعضوية (المادة 21)، وشروط لعضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية (المادة 41). كما قررت المادة 25 فرض شروط انتهاء العضوية بالنقابات، ولم تتركها للنقابات نفسها. وتدخل القانون في وضع اختصاصات للجمعية العمومية (المادة 36 و37) و بتحديد عدد أعضاء مجالس إداراتها.

ولم يقتصر التدخل على ما جاء بالقانون، فقد منح الوزير كما كان سابقًا (المادة 6) حق وضع نماذج للوائح النظام الأساسي والنظام المالي والنظام الإداري، ليتم الاسترشاد بها، والتي من المتوقع أن يحاول موظفو القوى العاملة إلزام

النقابات بها، وإلا رفضوا استلام أوراق الإيداع، ومن هنا تصبح إلزامية وليست استرشادية.

وأعطت المادة 7 وزير القوى العاملة الحق في اللجوء إلى المحكمة بطلب حل النقابة. وأعطت المادة 19 لوزارة القوى العاملة الحق في اللجوء إلى المحكمة للاعتراض على تأسيس النقابة.

حددت الدورة النقابية بأربع سنوات طبقًا للمادة 42 -بعد أن كانت النقابات المستقلة تضعها في لوائحها سنة أو سنتين، وإن لم تنفذ ذلك فعليًّا الكثير منها- كما جاء في نفس المادة الحق لوزير القوى العاملة في تشكيل لجان عامة في المحافظات، للإشراف على العملية الانتخابية بالمحافظة كلها، يرأسها قاض أو ما يعادله، ومدير مديرية القوى العاملة عضوًا، وأحدً أعضاء المنظمة النقابية المعنية عضوًا ثانيًا. وقد حدث بالفعل أن كان أحد المشرفين على الانتخابات في هيئة قناة السويس بالإسماعيلية، هو نفسه مرشح بها، واستخدم سلطته لمصلحته، مما جعل المحكمة تحكم ببطلان الانتخابات، بعد انتهائها. ومما زاد الطين بلة، هو تحويل كل القضايا التي تخص القانون إلى المحاكم العمالية (المادة 43)، بعد أن كانت من اختصاص القضاء الإداري، الذي حصل منه العمال في الدورات النقابية السابقة على أحكام ناجزة ومنصفة، مكنتهم من خوض الانتخابات عبر الجلسات المستعجلة.

وفتحت المادة 40 من القانون الباب، لاستمرار سيطرة قيادات معينة، ممن وصلوا إلى سن التقاعد على التنظيم النقابي، عبر بقائهم بعد وصولهم إلى سن التقاعد، وحقهم في الانتخاب والترشح.

وبعد أن اطمأن المشرع إلى أنه لن تنشأ نقابات بعيدًا عن سيطرة النظام، أورد لها معظم المزايا التي كانت موجودة في القانون السابق، من إعفاءات، وتفرغ بشروطهم، كما أتت المادة 54 لأول مرة على ذكر الإعانات التي تقررها الحكومة للنقابات سنويًّا، ضمن موارد المنظمات النقابية، دون أن تحدد قيمتها أو كيفية تقريرها، لا في القانون ولا في اللائحة التنفيذية له، لكي تبقى حافزًا للارتماء في أحضان الحكومة أكثر مما هو حادث الآن.

على الرغم من نص المادتين 47 و48 على التزام أصحاب الأعمال بحق العمال في ممارسة النشاط النقابي، وعدم معاقبة الأعضاء بسبب ممارستهم لهذا النشاط، إلا إن ضعف العقوبات في حال إثبات تعديهم على الحقوق الواردة بهما، بالمقارنة بالضرر الذي سيقع على العمال غير رادع.

المادة75 المادة الوحيدة التي فيها عقوبات رادعة لصاحب العمل، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وغرامة ما بين خمسين ألف جنيه ومائة ألف جنيه، في حال عدم تنفيذه لحكم محكمة، يقضي بعدم فصل عضو مجلس إدارة النقابة عن العمل.

وفي سبيل إغلاق حق التنظيم لمن لا يستطيع توفيق أوضاعه، طبقًا للقانون، أتت المادة 67 لتعيد نفس نص المادة 39 القانون 85 لسنة 1942، لتعاقب كل من شارك في تأسيس ما يطلق عليه اسم نقابة، حتى لو في بلاغ موجه للجمهور، أو بالإشارة، بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه، ولا تزيد عن عشرين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

أتت اللوائح الاسترشادية فيما بعد -والتي تطبق بشكل كامل على الكتلة الكبرى من النقابات التابعة لاتحاد العمال، كونه كان شريكًا في إصدارها- بالعديد من التفاصيل، التي حولت اجتماعات الجمعيات العمومية إلى اجتماعات شكلية، يسهل التحكم فيها من قبل عدد قليل من أعضاء مجالس الإدارة، كذلك أتى في هذه اللوائح تقييد حق الإضراب بشكل كامل.

كان من آثار القانون، أن تناثرت الحركة، فلم يبقَ منها بعد معركة توفيق الأوضاع، سوى أقل من 100 نقابة، واستتب الأمر لاتحاد العمال، كاتحاد وحيد بمساندة الحكومة وأصحاب الأعمال، وأعيد انتخابه، حيث استتب الأمر لنفس القيادات القديمة في الاتحاد العام، تستخدمه الحكومة في إصدار التشريعات المعادية للعمال، وتمرير السياسات التي تؤدي إلى مزيد من الإفقار للشعب المصري.

ما زال النقابيون في اتحاد العمال غارقين في سياسة تأييد الحكومة، على الرغم من النص في لوائحهم الاسترشادية على البعد عن الشعارات السياسية أو الحزبية أو الدينية، وعدم إقحامها في كل ما يتعلق بشئون العمل النقابي، فتطالعنا ليل نهار تصريحات قيادة اتحاد العمال المؤيدة للإدارة السياسية!

خاتمة

كما رأينا، فأن النقابات قد نشأت في خضم الصراع الطبقي بين العمال من جانب، وأصحاب الأعمال والحكومة من جانب آخر، في كل العهود. حاولت كافة الحكومات السيطرة على نقابات العمال، ففي العهد الملكي كان يترأس النقابات ويدير شئونها شخصيات سياسية أو حزبية، سواء في الحكم أو في المعارضة. بدأ العمال يحاولون الاستقلال

خصوصًا بالنسبة إلى الاتحاد العام منذ نهاية الثلاثينيات، ووضعت الحكومات المعوقات دون تحقيق ذلك، ومنها التشريعات. أتت حركة الضباط لتحكم قبضتها على النقابات، واستخدمت التشريعات من أجل ضمان الولاء الكامل لقيادة الاتحاد العام لها، ولم تسمح بتكوينه إلا عندما اطمأنت لذلك، واستمر هذا الوضع حتى الآن.

كان قانون نقابة الصنائع اليدوية، الذي وضعه شباب الحزب الوطني الأول، برئاسة محمد فريد، هو المضمون الأساسي لكل قوانين النقابات بعد ذلك، فقد حصر نشاط النقابة في تقديم الخدمات الاجتماعية للعمال، وحظر عليها الاشتغال بالسياسة، رغم أنه وقتها كان هناك دور هام في الحياة السياسية للعمال، خصوصًا في محطاته الرئيسية. كما أن كل القوى السياسية والحزبية، التي هيمنت على النقابات، استخدمتها في حسم خلافاتها السياسية مع خصومها، وهذا الوضع مستمر حتى الآن.

لقد كانت التشريعات تأتي نتيجة ضغط العمال أحيانًا، وأحيانًا كثيرة بهدف الهيمنة على الحركة. وقد حاول العمال أحيانًا استخدامها، وفي أحيان أخرى حاولوا الالتفاف حولها، لكي يستطيعوا أن يجدوا لنقاباتهم موضع قدم في النقابات القاعدية تحديدًا. عادة ما تعبر القوانين عن موازين القوى في المجتمع، وتأتي لصالح الفاعلين الأساسيين في صنع السياسات والقوانين. ولا أجد في النهاية سوى أن أختم بما كان يقوله دومًا عم طه سعد عثمان «القانون كخيط العنكبوت يقع فيه الضعفاء، ويعصف به الأقوياء».

ذخائر

- لماذا أؤمن بنظرية التطور؟

سلامة موسى

سلامة موسى

لماذا أؤمن بنظرية التطور؟ *

سلامة موسى

ذخائر

لماذا أؤمن بنظرية التطور؟ تسألني مجلة الهلال: لماذا أؤمن بنظرية التطور. أو بعبارة أخرى لماذا أقول بإن الإنسان والحيوان من أصل واحد وإن الإنسان كان في الزمن القديم حيوانًا يشبه القردة الراهنة ولكنه تطور حتى صار إنسانًا؟

أقول: أجل. كان الإنسان حيوانًا وهو يمت إلى سائر أنواع الحيوان بجملة أسباب يمكن أن تعد بالمئات. وهو والحيوان الآن كلاهما دائم التطور. فمن الإنسان سيظهر – قريبًا أو بعيدًا – السبرمان، كما خرج الإنسان من الحيوان القديم. ومن الحيوان والنبات تخرج كل يوم أجيال جديدة إذا تمادى عليها الزمن وكثرت الفروق التي تفصلها صارت أنواعًا متميزة.

ففي مصر مثلًا قد أنتجنا جيلًا من القطن مميزًا يدعى (السكلاريدي) وفي أميركا قد استطاع أحدهم أن ينتج جيلًا جديدًا من الصبير الأملس. أما في الحيوان الداجن فقد استطاع الإنسان أن يوجِد عددًا كبيرًا من أجيال الكلاب والحمام والدجاج والخيول المختلفة.

** نُشر أصل هذا المقال في العدد الثالث من مجلة الهلال المصرية بتاريخ 1 ديسمبر 1924 وقد صدّره المُحرر بالعبارات التالية:*

يعتقد الهلال أن من واجبه أن يجعل من صفحاته معرضًا تعرض فيه مختلف الآراء العلمية والاجتماعية – على أن يكون الإخلاص رائد أصحابها. ولما كانت نظرية التطور من أهم النظريات الحديثة شأنًا – إن لم تكن أهمها جميعًا – رأينا أن نطلب إلى الكاتب المفكر الأستاذ سلامة موسى أن يبين لنا الحجج والبراهين التي يبنى عليها اعتقاده بها. وأننا مستعدون لأن ننشر مقالًا آخر في تفنيد هذه النظرية – على شرط أن يراعى فيه الإيجاز والنظر العلمي النزيه.

فإذا أمكن استيلاد أجيال جديدة من الأنواع القديمة في وقت قصير فأحرى بالطبيعة أن تستولد من الأنواع أنواعًا أخرى في ملايين السنين الغابرة.

فكلا العملين من طراز واحد وليس الاختلاف بينهما إلا في الدرجة. وكثيرًا ما اختلف العلماء في نوعين مثلًا هل هما نوعان أم جيلان من نوع واحد؟

والآن أعاجل القارىء بجملة شواهد بارزة قليلة برهانًا على أننا والحيوان من أصل واحد. فهناك مثلًا شاهد الأعضاء. فنحن نختلف عن الزرافة مثلًا في هيئة الجسم وجرمه. وأكثر ما نخالف هذا الحيوان الجميل في العنق. فإن عنقه طويل وعنقنا قصير. ولكن هذا العنق مع طوله لا يحتوي إلا على سبع فقار من العظم مثل عنقنا ومثل عنق الجمل وعنق الخلد وعنق القنفذ. فلو لم نكن من أصل واحد لكان أوفق للعنق الطويل أن يحتوي على جملة فقار تزيد عما يحتويه العنق القصير. ولكن الحقيقة أننا – أى جميع الأنواع الفقرية – كنا نستوي في طول العنق في جد قديم سابق. فلما اختلف الوسط وتباينت البيئات تكيف العنق وفقها. والعظم هو الجدار واللحم طلاؤه أو كساؤه. ومن اليسير تغيير الكساء أو الطلاء ولكن يشق على الطبيعة أن تغير العظم.

وعلى هذا النسق يمكن أيضًا أن نذكر أن في طرف جناح الدجاجة التي تأكلها ثلاثة أصابع وفي طرف زعنفة القيطس الذي يجوب بحار العالم أربعة أصابع. وليس للقيطس ولا للدجاجة فائدة من هذه الأصابع ولكنها الأثر الباقي من اشتراكها معنا في الأصل القديم إذ أكثر حيوانات العالم لها خمسة أصابع في أيديها فلو كان كل نوع قد خلق على حدة لما كان ثم سبب للاشتراك في هذه الأعضاء ثم اذكر شاهد الأعضاء الداخلية. فالسموم التي تقتلنا تقتل الحيوان أيضًا مما يدل على أن نظامنا الداخلي مثل نظام الحيوان. والأمراض التي نصاب بها يصاب بها أو بأكثرها الحيوان أيضًا. ومن هنا فائدة التجارب العلمية في الحيوان.

ثم هناك الغدد المنقطعة. فمن يصاب من الناس بالغوطر أو تضخم الغدة الدرقية يعالج بمفرزات الغدة الدرقية في الفرس. ومن يصاب بالديابيطس أي وجود السكر في البول يعالج بمفرزات البنكرياس التي في الحيوان.

والسرطان يصيب الإنسان والحيوان والنبات. والكلوروفورم يتخدر منه الحيوان والإنسان والنبات. ويجرى عليها كلها على السواء نظام الوراثة. فنحن والحمص والترمس والعقارب والفيلة ننسل نسلنا على نظام واحد كما يدل على ذلك ناموس مندل في الوراثة.

فلو لم نكن من أصل واحد لكان لكل منا ناموس خاص يسير بموجبه في الصحة والمرض والتناسل. ولكننا لأننا من أصل واحد نجري في هذه الأشياء على نظام واحد.

ثم إن عملية الترسيب التي يعمل بها في تحقيق الجنايات في المحاكم الأوروبية الراقية الآن تثبت قرابة الإنسان من القردة. وقرابة البقر من الجاموس. والكلب من الذئب. والببر من النمر وهلم جرا. وبيئة عملية الترسيب تعتبر في المحاكم من قضاة ليس لهم مصلحة في ترويج نظرية التطور.

وهذه العملية تتلخص في أن راسب دم الإنسان يسلك مسلك راسب دم القرد دون راسب دم أي حيوان آخر. فإذا اتهم واحد باغتيال إنسان ووجد على ثيابه آثار دم ثم أخذ راسبها ووجد أنها تماثل في مسلكها دم قرد استنتج من ذلك المحققون أن هذا الأثر هو أثر دم إنسان. وذلك لعدم احتمال قتل إنسان لقرد في قضية جنائية.

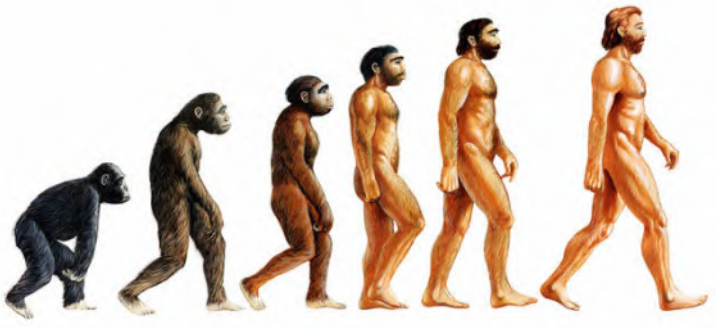

وبعبارة أخرى نقول إن في الطبيعة أنواعًا متميزة تعرف بأشكالها الخارجية الظاهرة. وهناك أنواعًا كثيرة تعرف بدمائها. ونحن والقردة من حيث الدم نوع واحد.

ثم أن حياة الجنين تمثل الأطوار التي تقلب فيها نوع الإنسان حتى صار إلى طوره الحاضر، فهو يبدأ بيضة ملقحة مثل بيضة أي حيوان ومثل بذرة أي نبات. ثم يمر على الجنين طور يكون له خياشيم كالسمك، ثم تندغم الفتحات وينمو. ولكنها أحيانًا لا تندغم فيولد الجنين ويموت. ثم يكون له ذنب ثم يضمر ويصير عجبًا.

وفي كل منا أعضاء أثرية تدل على أننا كنا في الزمن القديم حيوانات. فالمعيّ (الأعور) هو في الحقيقة معيّ قديم كان بالإنسان أيام كان يعيش على الأثمار والأعشاب. وهو ذو فائدة في الفرس ولكنه غير مفيد لنا الآن. وفينا من يولد يجلله شعر كثيف لا فائدة منه فوق الظهر والبطن. وبعضنا يحرك أذنيه كما يفعل الحمار. ولازلنا نستطيع أن نحرك عضلات الوجه لذب الذباب ولكننا فقدنا خاصة تحريك سائر بشرتنا كما يفعل الحيوان.

ثم نحن والحيوان وبعض النبات نتجانس في العواطف. فنحن كلنا نسكر من المخدرات. والنبات قريب منا في الحس. فالميموزا تستجيب لمن يلمسها بإطباق أوراقها وذبول غصونها. وجذر النبات مثل أقدامنا يدرك قيمة اتزان الشجرة فيسري في الأرض إلى الجهة التي توافق استقامة الشجرة وانتصابها. والكهربائية تفعل به ما تفعله بنا.

والكلب يغار إذا رآنا نتمسح بصاحبه. وهو إذا تهيأ للقتال وقف شعره ودق قلبه على نحو يحصل لنا في مثل هذا الحال. وهو يخاف ويتوهم الأوهام ويحلم في نومه كما نفعل نحن. فقد حدث أن بعضهم ربط عظمة بخيط لا يراه الكلب فلما أخذ في قضمها شدها من أمامه. فذعر الكلب وجرى إذ توهم في العظمة شيئا لم يعرفه قبلًا وظن أنها تتحرك من ذاتها.

فهذا الاشتراك في تركيب العظام ووظائف الجسم الداخلية والوراثة والأمراض والإحساس يدل على أننا والحيوان نشترك في النسب.

ونحن والقردة نرجع إلى أصل واحد هو أبونا المشترك. فليست القردة آباءنا ولكنها بنو عمومتنا. وانقراض الحيوان يحصل كل يوم فلا نعجب من انقراض هذا الأب. وهذا طائر الأوك وطائر الدودو كلاهما قد انقرض منذ وقت قريب وبيضة كل منهما تباع بمئات الجنيهات وتذخر في المتحفات الطبيعية الكبرى.

والعالم مملوء بالحيوانات والنباتات المتحجرة التي انقرضت. ومنها نعرف حلقات الصلة بين الأنواع الراهنة. وقد عرفنا أن أصل الطيور زواحف وأن أصل الفرس حيوان في قدر القط. وعرفنا جملة أجيال (أو أنواع) من الإنسان ظهرت وبادت أو اندغمت في نوعنا الحاضر.

فعالم النبات والحيوان في تطور مستمر. وأصل هذا التطور أن كل فرد يختلف عن غيره إما بزيادة وإما بنقص قد يفيده أو قد يضره في تنازعه البقاء.

فإذا أفاده تناسل وانتشر نوعه وإذا أضره باد وانقرض على التدريج. فتنشأ من ذلك أجيال جديدة ثم تشتد الفروق بين الأجيال حتى يصير الجيل نوعًا.

والبشرية الآن صائرة في طريق التطور وقد ينشأ منها السبرمان قريبًا – أي بعد عدة آلاف من السنين.

مراجعات

- **أدب السيرة... البعض يمنحنا أعمارًا إضافية**

هشام أصلان

- **القوة في الماضي.. لينين وإرهاصات الثورة الروسية غير المنتهية**

عرض كتاب "مآزق لينين (الإرهاب والحرب والإمبراطورية والحب والثورة)"

الكتب خان 2018

حسام الخولي

- **الأحزاب السياسية في سوريا في القرن العشرين**

عرض كتاب "صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية"

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018

علاء بريك

- **أشباح الثورة**

قراءة في كتاب «أشباح بيت هاينريش بل»

دار الشروق 2018

دينا قابيل

1

أدب السيرة... البعض يمنحنا أعمارًا إضافية

هشام أصلان

1

البعض لا يترك أجمل من حكاية يحكيها الجميع إلا هو. تشغلني الفكرة، وأتصورها خسارة فادحة للمرء. كيف لأجمل حكاياتك أن تسري بيننا أنت لست هنا لتستمتع بحالتها؟ أنت الذي يعيش على البوح. من هنا، لا أرى في كتابة السيرة سوى محاولة لتمرير تلك الحكاية الشائكة، التي لا يساوي ما حولها إلا بنية سردية لها. هكذا فكرت في إجابة سؤال أحد التحقيقات الصحفية: «ما الذي ستسقطه لو كتبت سيرتك الذاتية؟».

الصدق الذي تفتقده السير الذاتية العربية لا يقف أبدًا عند سطحية فضح آخرين شاركوا الكاتب حياته، لكنها تفتقد ما يتصوره الكاتب فضحًا لنفسه. وأنا أحب فضائحي. لا يمنعني من إفشائها إلا مراعاة شركائي، وأعيش أملًا في أن يأتي يوم تسقط عنده تلك المحاذير، ويصير ذكرها غير مؤذي لهؤلاء.

ولكن مهلًا. نحن أصحاب سياقات محدودة. حيواتنا ليست مهمة إلى هذه الدرجة. الذين يهم العالم معرفة سيرتهم الذاتية يستحقون من شركائهم رحابة أوسع. من التي ستكره أن يحكي ماركيز عن علاقته السرية بها قبل أن يصبح كاتبًا عظيمًا؟ أي عجوز ستتضرر كثيرًا لو عرف العالم أنها أقامت، في شبابها، علاقة خاصة مع كونديرا؟ بل ما المأساة في أن يتضرر البعض من ذكره في سيرة هؤلاء؟ قد يستحقون أن يكون لهم بضعة ضحايا. لكننا لسنا هؤلاء. لم نقدم للعالم ما يثير شغفه ليعرف الكثير عن حيواتنا بتفاهتها.

لا أتصور في حياتي ما أحب ألا أذكره في سيرتي الذاتية. مع ذلك، لن أستطيع حكايتها مراعاة لأبطال حياتي. بالتالي لا أتصور أنني سأكتبها ذات يوم. سأكتفي بمتعة منقوصة في أن يعرف الآخرون بعضها عبر نميمة الأصدقاء، وسأحافظ على تمثيل إنكارها، أو ربما أكون من محظوظين استطاعوا تمرير حكايتهم عبر تحايل على الحدود الضيقة لتقليدية التصنيف. التاريخ يشير إلى كثير من الحكايات التي هي ليست سيرة مباشرة لأصحابها. كتبها عنهم آخرون، أو كتبوها عن أنفسهم وقالوا «رواية»، تاركين للقارئ فرصة جيدة ليمارس لعبة التلصص.

مع ذلك، وبما تفتقده السير الذاتية العربية من صدق كامل، تحمل قراءة المهم منها متعة كبيرة. ربما يستمتع أبناء مهنة الثقافة بقراءة السيرة أكثر من القارئ العادي، ذلك أنهم، بطبيعة الحال، يقرءون تاريخ بشر يعرفونهم، أو حتى سمعوا بحياتهم. نحن أبناء الشهوة، والنميمة شهوة تُسهِّل عنصر التشويق. نحن نقرأ، أولًا، من أجل المتعة؛ التسلية هدف نبيل، وشرط أي تلقي يأتي بعدها. علينا الاعتراف بأن القارئ، إن لم يكن سيُمتحن فيما يقرؤه، لن يكمل بغير مُتعة.

غلاف رواية بيرة في نادي البلياردو

أسامة الدناصوري

غلاف رواية كلبي الحبيب.. كلبي الهرم

2

في مناقشات كثيرة مع الأصدقاء حول مسألة التصنيف الأدبي عمومًا، وجنس السيرة خصوصًا، يطرح السؤال نفسه دائمًا: ما الذي يمنع أن تُصنَّف السيرة رواية؟ هل هو خضوع لتقليدية ضرورة التصنيف؟ ماذا لو تغيرت الأسماء الحقيقية لأبطالها إلى أسماء مستعارة؟ لو قال الكاتب نفسه إنها «رواية»؟ بصراحة، لا يحدث شيء. الزمن ينتصر للكاتب ما توفر شرط المتعة. مرور السنوات غالبًا ما يُخلِّص الكتاب من تلقي المعارف وأصدقاء المقهى، ويتركه لمجرى القراءة الواسع الذي يصنعه قراء آخرون لا يعرفون من الكاتب سوى كتابه وليس شخصه، خصوصًا ما يتعلق بالمجتمعات العربية.

والنماذج التي نجحت لمؤلفات نعرف أنها سيرة صريحة لأصحابها، وإن حملت تصنيفات أخرى، هي نماذج ليست قليلة. لكننا لسنا مُهمين. المهم هو ذلك القارئ الذي لا يعرفك.

لديك نماذج من قبيل: «بيرة في نادي البلياردو»، رواية وجيه غالي الوحيدة، التي نعرف أنها سيرة ذاتية كتبها وانتحر، «كلبي الهرم... كلبي الحبيب»، الرواية الوحيدة للشاعر أسامة الدناصوري، التي اختلف أصدقاء الكاتب حول ما إذا كانت رواية أم هي يومياته مع المرض. ونماذج أخرى ناجحة لم يُصنفها أصحابها روايات، ولكن أيضًا لم يصنفوها سيرة. بعض هذه الأعمال يعتبر ملائمًا لطرح أسئلة التصنيف: «الجنوبي» لعبلة الرويني، والذي تحكي فيه قصة أربع سنوات هي عمر زواجها من أمل دنقل، وعمر صراعها مع مرضه بالسرطان الذي انتهى برحيله. بذروة متألقة للحكاية بدأت صباح يوم احتشدت فيه القاهرة «بملايين السيارات الفارهة، بينما أكبر شعرائها يخطو بقدم واحدة إلى معهد السرطان».

رواية الجنوبي- عبلة الرويني

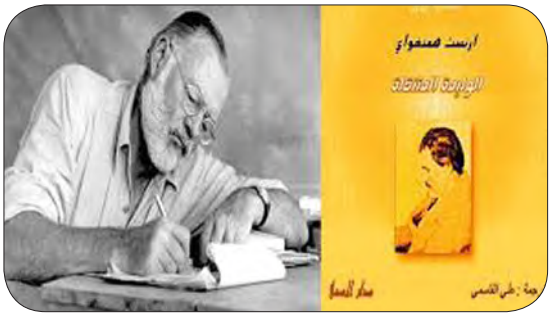

إرنست هيمنجواي - وليمة متنقلة

قال لي ناقد كبير: «لو كانت صبرت شوية كان ممكن الكتاب ده يبقى رواية مهمة»، بينما لم أرَ ما يَفرق بينه وبين رواية مهمة سوى استخدام الأسماء الحقيقية لأبطاله. هناك أيضًا أمثلة من قبيل: «وليمة متنقلة» لإرنست هيمنجواي، بحكاية أربع سنوات قضاها في باريس أيام الفقر.

هكذا، وإذا غضضنا النظر عن سُلطة الجوائز الأدبية وشروطها، ستجد أنك حتى في حالة خضوعك لقوانين التصنيف بحسب معايير كل مرحلة زمنية، لن تخضع الكتابة إلا لما تريد، بفيصل وحيد هو المتعة أو عدمها.

على ذلك، تأتي كتب السيرة، بغض النظر عما إذا كُتب هذا على غلافها أم لا، من أكثر أجناس الأدب متعة وفائدة، ربما لأن صاحبها، وإن اجتهد في ضبط تقنية بعينها للكتابة، أو وضع لنفسه سقفًا للصراحة، سيظل أكثر تحررًا من قيود المجتمعات الأدبية نقدًا أو جوائز، تاركًا نفسه لبوح لن يُختبر من خلاله إلا ما تمنحه السماء له من مستوى للموهبة.

3

ستكون أفضل حظًا إذا توفرت لقراءاتك سير أكثر من شخص عاشوا نفس الفترة، وحكوا عن حيواتهم مشتبكة مع زمن واحد أو مكان واحد.

كنت أجلس في المكتب منتظرًا أحدهم، عندما وقعت يدي

حضن العمر- السيرة الذاتية لفتحية العسال

على الجزء الأول من «حضن العمر»، السيرة الذاتية للراحلة فتحية العسال. أنهيته ليلًا، وذهبت صباحًا أبحث عن أجزائه الثلاثة الأخرى. كنت كلما حكيت عنه لصديق من محترفي القراءة، يقول إن هذه متعة لا تكتمل إلا بقراءة «دراما الحب والثورة»، السيرة الذاتية لزوجها الكاتب عبد الله الطوخي. وجدتني أقرأ سيرة فتحية مرة أخرى بعيون زوجها، كما قرأت سيرته بعيونها، لأنشغل بأسئلة حول تحولات المثقف وموقفه تجاه السلطة، ومنطقية انتقال بعضهم من مقعد المُناضل حتى السجن السياسي إلى مقعد المُحب للسلطة. كيف يحدث ذلك أحيانًا خارج فكرة البراجماتية الشخصية، وباتساق صادق مع النفس؟ بينما تتضح صورة لطالما رآها أبناء جيلنا مُغبشة، لتلك العلاقة بين مثقفي الستينيات عمومًا وبين سلطة عبد الناصر، واقتراب من فهم أسباب خروج أغلبهم من سجونه ناصريًا، أو على الأقل مُحبًا!

في سيرتي فتحية العسال وعبد الله الطوخي، أيضًا، إحالة إلى التأمل في حقيقة العلاقة بين الرجل والمرأة، غير أن أهمية

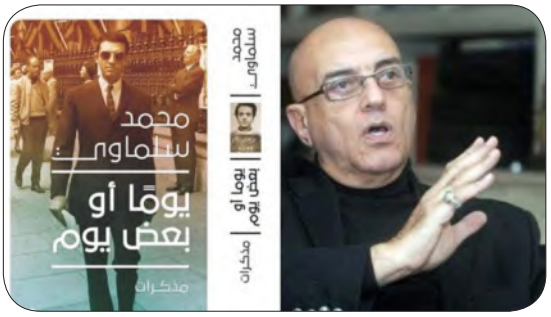

مذكرات محمد سلماوي

هذه الإحالة في ذلك السياق أتت من عدم وقوفها عند ارتباك علاقة الزوجين الشهيرين، أو حتى سطح العلاقات عمومًا، بل تلك كانت فرصة لتأمل مساحة أعمق وأكثر خصوصية في هذه المنطقة، مثل الارتباك في تقييم طبيعة تلقي التقدميين من الرجال في دوائر المثقفين أو اليسار للمرأة والعكس، فضلًا عن الصراع النفسي لدى البعض، حيث ما يريد لأفكاره من تحرر في مواجهة أثر نشأته وثقافته الفطرية، وإذا كان يسير في طريق هذا التحرر عميقًا أم أن المسألة واقفة عند مجرد صياغة أحد أشكال التنازل حفاظًا على شروط الالتصاق بدائرة أو جماعة. أسئلة تحيلك إلى قضايا اشتعلت مؤخرًا حول مسألة العلاقات، وعوامل كثيرة أدت إلى مكاشفات حادة وصدامية احتكت بسطح قشرة سميكة تكونت فوق مساحة من صديد في جسم النخبة.

وبالعودة إلى ما طرحته السيرتان من أسئلة تحولات المثقف ثم علاقة أبناء الستينيات بعبد الناصر، تستطيع أن تقرأ الحالة بأجواء أكثر شبابًا في مذكرات محمد سلماوي، الصادرة حديثًا عن «الكرمة للنشر». غير أنه إذا فتحت مذكرات عبد الله الطوخي مساحة فهم أمام هذا السؤال، فإن مذكرات سلماوي تضاعف الدهشة والالتباس، ذلك أنه رغم انتماء الأخير إلى عائلة جاءت ثورة يوليو على مصالحها بشكل مباشر، ستجده يتَّسم بالبنوة المخلصة لحقبة الثقافة المصرية في فترة الستينيات، وأحد المحبين لدولة يوليو وعبد الناصر والفخورين بزمنهم الثقافي، وشابًّا انتفض، كأبناء جيله، مع سماع خطاب التنحي وراح يجري معهم في شوارع القاهرة، بينما منعته يوليو، قبل سنوات، من إكمال تعليمه في الخارج بعد تأميم أملاك والده.

4

بعض السير لم يكتبها أصحابها بأنفسهم. جاءت في أشكال مختلفة للكتابة، ما يعود بنا مُجددًا إلى مواجهة مع جدلية التصنيف. وربما كان هذا النوع من الكتب المعتمدة على سيرة أحدهم هو الأكثر إثارة للجدل. لديك مجموعة من الأمثلة المشهورة داخل وخارج العالم العربي. مثلًا: «أنت قلت» للروائية الهولندية كوني بالمن. ترجمتها للعربية الشاعرة التونسية لمياء المقدم. وهي رواية أحداث حقيقية عن حياة الشاعرة الأمريكية سيلفيا بلاث وقصة زواجها من الشاعر الإنجليزي تيد هيوز ثم انتحارها الشهير. كتبتها المؤلفة وأعطت صوت الراوي للزوج، الشاعر الشهير، الذي صورته الحكايات المعروفة كذكوري ظالم تسبب في هذا الانتحار وباقي تلك القصة المعروفة تاريخيًّا.

أنت قلت للروائية الهولندية كوني بالمن

جاءت الرواية تناطح هذه الحكايات المشهورة، متكئة على كتابه «قصائد عيد الميلاد» وبعض أوراقه الشخصية،

لتجد طريقها إلى الجدل والمناقشات مفتوحًا في أوساط المثقفين المهتمين بحقوق المرأة ودوائر النشاط النسوي، وأربكت التلقي العام والنقدي، خصوصًا في سياق لحظة نخبوية مرتبكة بطبيعة حال المرحلة، حيث راح راوي الرواية، هيوز، يعدد في سمات زوجته الشخصية، بإشارات إلى كونها شخصًا مؤهلًا للانتحار منذ سن مبكرة مدعومة بحياة أسرية ليست على ما يرام، وتمريرات لعدم احتمالها فكرة التبعية والانطفاء في ظل لمعانه الأدبي والاحتفاء به شاعرًا نجمًا، ما أحالها إلى قلب الحياة فوق رأسيها منطلقة من ادعاء إهماله الذي تجلى بالفعل في انسياقه وراء سيدة جديدة جميلة. هكذا وجدت الرواية مبررات لهيوز، أو على الأقل أعطته فرصة شرح نفسه، قبل أن تبرر الجنوح المسرحي للشكل الذي اختارته سيلفيا للانتحار: حشرًا في الفرن. ما لم تصل به الرواية من أحداث، هو انتحار الزوجة الجديدة لهيوز بطريقة مشابهة!

محمد التابعي

وفي مناطق الجدل الذي أحدثته السير التي لم يكتبها أصحابها، هناك، أيضًا، قصة حياة أحمد حسنين باشا، وهي حكاية شاب من أبناء الطبقة الوسطى المصرية في عهد الملك فاروق، وصل، عبر ذكاء نوعي وحضور إنساني خاص، إلى قلب القصر الملكي وحكم مصر من خلف ستار يليق بشخصية رجل ساحر وغامض. السيرة كتبها أمير الصحافة المصرية، والمقرب من دائرة الحكم في ذلك الوقت، محمد التابعي، في كتاب فاتن أصدرت طبعته الحديثة دار الشروق، منذ سنوات، عنوانه «أحمد حسنين باشا... من أسرار الساسة والسياسة».

لديك، بتشويق، حياة حسنين باشا، الرجل القوي في القصر الملكي، صوره الكتاب بوصفه الشخص الذي حال دون فساد السلطة، وضبط توازن الملك فاروق على كل الأصعدة، مرورًا بأحداث شخصية وتاريخية مهمة وشيقة، انتهاءً بوفاته في حادث سير مريب بعدما تزوج والدة الملك بفترة.

تستطيع قراءة قصة حسنين باشا من زاوية نظر أخرى ومغايرة تمامًا لما رسمه كتاب التابعي، في مذكرات مرتضى المراغي، التي أطَّرت حسنين في صورة الشخص المُتسبب في إفساد الملك، ومُحفزهُ على ما حكته قصص، ليست مؤكدة، حول حياته المليئة بالعربدة وعدم تحمل مسئولية الحكم بما يليق.

وها هي المصادفة تأخذنا إلى مذكرات المراغي نفسه، أحد الشهود المهمين على عصر مهم، حيث كان آخر وزراء الداخلية قبل ثورة يوليو. وهي المذكرات التي اندهشنا، وقت تصفحها، من كيف كانت تتغير الحكومات بين أسبوع وآخر. ونحن الذين كنا تعودنا على ثبات الحكومات فوق مقاعدها عشرات السنين، لم نكن قد رأينا بعد أن بعض اللحظات الزمنية تفعل بالوزراء فوق مقاعدهم ما تفعله العواصف البحرية بمراكب الصيد البسيطة.

التابعي أيضًا كتب قصة حياة المطربة أسمهان، بيقين وصل إلى عنونتها بـ«أسمهان تروي قصتها». والكتاب أثار جدلاً على مستوى عربي، حيث اعتبر البعض، وبينهم الكاتبة شريفة الزهور، أن التابعي قصد تشويه أسمهان انتقامًا منها كعاشق مكلوم: «وأحسست أن شيئًا ما وقف في حلقي! ولكني استطعت أن أحبس الدمع وأقول من يدري! كنت أعرف وأنا في طريقي إلى السيارة التي ستقلني إلى محطة (اللد) ومنها إلى مصر، كنت أعرف أنني صافحت آمال الأطرش لآخر مرة، ووقفت أمامها وجها لوجه لآخر مرة، وأنني لن ألقاها بعد اليوم»، مستعيدًا نصيحة أمها: «لا تخدع نفسك في أمرها. إنها لا تحبك، لأنها ما أحبت رجلًا في عمرها، ولن تحب، صدقني، فأنا أعرف الناس بإيملي».

الآراء التي اصطدمت بالكتاب الممتع، ترى أنه حمل سطورًا ماكرة للانتقام من السيدة التي أتعبه حبها، فمرَّر كلامًا حول حياة لاهية وعشق متناهٍ للشراب. غير أن المفارقة تأتي في أن بعض المناطق البراقة التي اعتبرها المعترضون تشويهًا، هي ذاتها التي أضفت على شخصية أسمهان سحرًا وحضورًا نوعيًّا.

القارئ غير المهتم بالبحث وراء الحقيقة سيرى، غالبًا، في سطور التابعي تخليدًا لامرأة تستحق الأسطورة، حتى وإن كانت، بتعبيره، لا تستطيع رؤية الكأس فارغة، ولا تستطيع رؤيتها ممتلئة.

لم أكن أقتنع بكلام الرصناء عن أثر حلاوة الصوت والطرب بوصفهما سحرًا بين رجل وامرأة. أفكر بينما أتأمل صورة ملونة لأسمهان تحتل غلاف كتاب محمد التابعي، وأحتار في تلك السيدة التي لا أراها جميلة، بعكس كل من تعامل معها. بياض شاحب، وشفاه لا أتصورها بارعة في التقبيل، أو قابلة حتى للاستسلام بين شفتي رجل، وفي الداخل بعض الصور لجسد محدود، ومتواضع. في مراحل أخرى من العمر، يدرك الواحد أن السفور الذي تفتقده ملامحها يضفي جلالاً كبيرًا على فكرة استسلامها لرجل. هو هذا الإغراء القاسي لسيدة يبدو عليها التحفظ، عندما تلمع عيناها لأحدهم، ولو ظن هذا الرجل أنه الفائز بها، تلسعه نارها، كما تلسع رجلاً تلو الآخر بضمير مرتاح. صوَّرها التابعي كتوليفة نادرة التحقق.

هنا أيضًا تقرأ، بين السطور، ما يعكس المنطق الجدلي حول قلب الرجل واتساعه أحيانًا لأكثر من علاقة، تلك الصفة الذكورية التي تستاء منها النساء وإن ارتبك بعضهن أمام هذا الـدونجوان. يتضاعف أثر هذه الصفة عندما تتسم بها امرأة كسرًا لتابوهات المجتمع، تلهو بالحياة والرجال دون انكسار، ربما لأنها انكسرت مبكرًا ذات مرة. ولو حدث وحالفك الحظ، سوف تفوز، على الأكثر، بمعزة خاصة، لكنك لن تستطيع امتلاكها، وتصير سمات شخصية مثل الكذب واللوع وعدم الالتزام إلى طاقات شاحنة للمغناطيس الذي ترتديه. كانت أسمهان، التي رسمها التابعي، هي تلك السيدة التي تضع رأسها على كتفك، وتحك قدمها في قدم الجالس أمامك، ثم تختار بينكما غير ملتفتة لعتابك البارد، لأنها أدركت أنك تحت سيطرة كاملة.

وبالعودة لاشتباكات وتقاطعات السير التي عاش أصحابها الفترة الزمنية نفسها، وفرصة قراءة التاريخ عبر أكثر من تجربة شخصية. تقودنا مصادفة جديدة لأن نعيش مع أحمد حسنين باشا، رجل القصر الملكي الأقوى، كشخصية رئيسية في سيرة أسمهان. ذلك أنه، طبعًا، من غير المنطق أن يفوِّت تاريخ المرحلة فرصة تقاطع شخصيتين بتركيبتي حسنين وأسمهان من دون الوقوع في الحب. هي التي قالت إنها لا تُحب الغناء أمام السيدات، وهو المغامر الجذاب والسياسي الداهية الذي ترك أثرًا وحكاية لدى كل من عرفه.

5

من أنواع المذكرات، أو السير الذاتية، تلك التي كتبها أصحابها في أزمنة قديمة ونشرت في دوريات أو صُحف ثم أُعيد نشرها بعد وفاة صاحبها واختفائها قبل اكتشافها

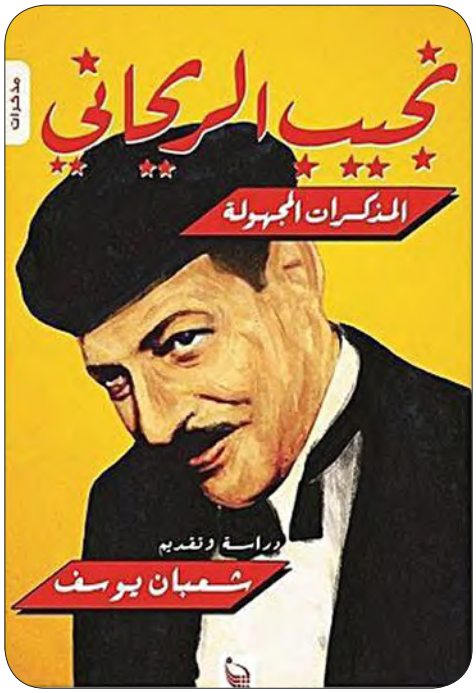

مذكرات نجيب الريحاني

ونشرها مُحققة حديثًا. وهذه يأتي جدلها دائمًا من منطقة مدى دقتها: هل هي المذكرات الكاملة لصاحبها؟ هل استثنى ناشرها الأول أجزاء منها لأي سبب؟ أي من نسخها أكثر اقترابًا من الحقيقة؟

منذ شهور صدرت مذكرات نجيب الريحاني عن دار «بتانة» للنشر، مُقدمة بدراسة طويلة لشعبان يوسف، يؤكد عبرها أن هذه هي المذكرات الحقيقية للريحاني، واضعًا عددًا من الأدلة على عدم صدق المذكرات المشهورة التي نشرتها دار الهلال في 1959، بعدما نُشرت مُسلسلة في مجلة الكواكب عام 1952.

والمقارنات بين المذكرات الرائجة والأخرى المجهولة، في دراسة يوسف، كثيرة. أبرزها أن الأولى صدرت بعد عشر سنوات من رحيل الريحاني، وهو الوقت الذي ذاع فيه صيت فنانين مثل يوسف وهبي ومحمد عبد الوهاب، ما دفع مجلة الهلال إلى حذف الفقرات التي تخصهما، حيث جاء ذكرهما مع آخرين ببساطة الحديث عن فنانين ناشئين دون حذر من سطوة نجوميتهم، فضلًا عن إشارة إلى خيال محرر المذكرات القديمة، وتقديمه نجيب الريحاني حاكيًا عن نفسه بطريقته التمثيلية التي نعرفها، بينما الكتاب الذي قدم له شعبان يوسف صاغه الريحاني كشخص طبيعي يحكي بأريحية عن نجاحاته وخيباته وليس «كاركتر» مضحكًا: «هذه سطور حياتي، بحلوها ومرها، بهنائها وشقائها، بكأسها المترعة، وكأسها الفارغة. إنها تسلية للذين أحبوني وشاقهم أن يروا صورتي بغير ماكياج، وتذكرة للذين سيحيون من بعدي، حينما يروق لهم أن يطالعوا قصة دراما ضاحكة، عذابها أعذب من راحتها!».

وبين هذا النوع من السير الذاتية، مذكرات أم كلثوم، التي صدرت حديثًا عن «سلسلة كتاب أخبار اليوم»، بمقدمة وتحقيق لمحمد شعير بعنوان «مذكرات الآنسة أم كلثوم»، الذي هو في الأصل عنوان حلقات نشرتها مجلة آخر ساعة

مذكرات أم كلثوم

ام كلثوم وجمال عبد الناصر والسادات في الخلفية

بين نوفمبر 1937 ويناير 1938، وهو عنوان ملائم لهذه الحالة المغايرة بشكل كبير لما اعتدناه من أدب السيرة الذاتية أو المذكرات. ذلك أن بطلتها لم تنشرها وهي في أواخر العمر وسقف التحقق الفني، ولكن في شبابها، وربما ليست مبالغة لو قلنا في بدايات التحقق، ذلك أنها كانت لا تزال على حافة الشهرة الكبيرة. من هنا تغيَّر عنوان الحلقات عند الحلقة الثانية ليصير «ذكريات لا مذكرات».

تقول حكاية شهيرة، إن مسئولي الإذاعة المصرية بعد يوليو 1952، منعوا أغاني أم كلثوم بحجة أنها كانت من المطربين الموالين للملك فاروق، وأن عبد الناصر عندما سمع بهذا الأمر أبدى استياءه من القرار وألغاه موبخًا مسئولي الإذاعة بأن هؤلاء المعترضين عليهم هدم الأهرامات لأنها كانت «موجودة أيام الملك». ثم صارت العلاقة شديدة الود والخصوصية بين ناصر وأم كلثوم. والتاريخ المصري تملؤه أوراق تتحدث عما قدمته بصوتها ونجوميتها لدولة يوليو ومجهودها الحربي. وإن كان التاريخ يغفر للمواهب الكبيرة هفواتها السياسية، فأم كلثوم ربما من الجالسين على عرش غفران التاريخ عمومًا. غير أنك لن تستطيع منع شيء من الاستغراب والضحك وأنت ترى تجليًا للمبالغة في مجاملة أي حاكم والتناقض في الرؤية السياسية، ما يأتي ضمن ألطف فصول الكتاب، وأكثرها تسلية، وهو فصل مقالات سومة في الشأن العام. لا مزايدة على احتفاء «الست» بليلة غنائها أمام ملك مصر، ولا تشكيك في صدقها حول تقديسها عبد الناصر، شأن نخبة وعموم المصريين في ذلك الوقت، لكنها تلك اللغة غير الخجولة من ناحية، والضمير المرتاح في وصل رثاء عبد الناصر والاحتفاء بالسادات، في الوقت ذاته، من ناحية أخرى! تحكي:

«لم أكن أدري ما يخبئ القدر وأنا في موسكو إلا حين أيقظني ابن أختي وهو يجاهد نفسه، ليتلمس الوسيلة التي يقول لي بها إن عبد الناصر قد ذهب إلى لقاء الله، وأن مصر قد فجعت في أعز ما تملكه. ورحت أصرخ: مصر، وطني، بلدي، المعركة، ما المصير؟ وعدت من موسكو دون أن أغني. وعدت أسائل نفسي: هل أستسلم ليأس ثانٍ كيأس النكسة؟ أو بنفس الإيمان الراسخ في أعماقي، الإيمان الذي تعلمته من عبد الناصر، أطرح اليأس وراء ظهري، وأمضي في طريقي أغني للنصر حتى يوم النصر؟ ومرت الأيام، وتمثل لطف الله في قضائه، في شخص ذلك المجاهد الشريف، الرئيس أنور السادات، الذي كان ضمادًا كبيرًا للجرح الكبير، وامتدادًا رائعًا لروح ناصر التي لن تموت».

على ذلك، يوفر الكتاب، وبسخاء، الكثير من الحكايات التاريخية المهمة التي كانت سيدة الغناء طرفًا فيها. الأهم، أن هذه الحكايات تأتي على لسانها.

6

بعض المقاطع ليس الأجمل، غير أنها تضيء، في تصوري، المناطق شديدة الخصوصية لدى كاتبها، وكأنها كُتبت منفردة ثم صارت سببًا، أو بداية الخيط. هنا بعض المقاطع التي لو لم أكن أعرف أنها من كتب مختلفة، لكان ممكنًا قراءتها كمقاطع متفرقة في كتاب واحد. وكأن البعض يكتب البعض الآخر، أو ربما يكتبنا بشكل ما.

وجيه غالي

وجيه غالي «بيرة في نادي البلياردو»:

«أردت أن أحيا، أردت أن أقيم علاقات غرامية مع كونتيسات، وأن أقع في غرام عاملة بار، وأن أبيع الهوى، وأن أصبح زعيمًا سياسيًّا، وأن أربح في مونت كارلو، وأن أكون متشردًا في لندن، وأن أصبح فنانًا، وأن أكون أنيقًا، وأن أرتدي رث الثياب».

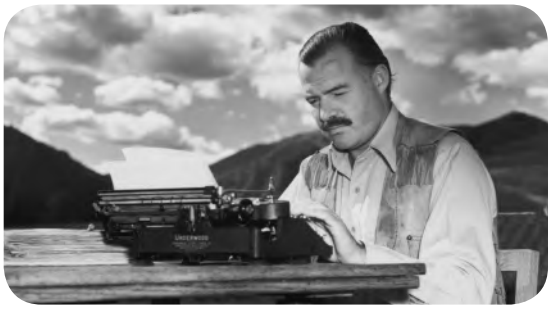

إرنست هيمنجواي

هيمنجواي «وليمة متنقلة»:

«طلبت شراب الرم. فكان له مذاق رائع في ذلك البرد، وواصلت الكتابة. دخلت فتاة المقهى وجلست وحدها إلى طاولة قرب النافذة.

كانت جميلة جدًّا ولها وجه عذب طري يتألق مثل قطعة نقد ضربت حديثًا، إذا كانوا يضربون النقود من بشرة ناعمة نضَّرها المطر، وكان شعرها مقصوصًا بشكل مائل حاد على خدها.

نظرت إليها فشوشتني وأثارتني كثيرًا. وتمنيت أن أضعها في القصة أو في أي مكان آخر، ولكنها وضعت نفسها حيث يمكن أن تراقب الشارع والمدخل، فعرفت أنها في انتظار شخص ما. ولهذا فقد واصلت الكتابة».

عبلة الرويني «الجنوبي»:

عبلة الرويني

«كنت أريد الكثير من الكلام، والكثير من الانفعال، والكثير من النار والكثير من الحرائق، وكان يمنحني مشاعر عميقة يرفض تأكيدها بالألفاظ. كان يريد من مشاعري المزيد من الهدوء والمزيد من السكينة، من أجل لحظة اطمئنان واحدة لم يعرفها طوال حياته، وكنت أمنحه انفعالات مستمرة وتوترًا عاطفيًّا لا يعطي استقرارًا».

7

تقدم السير لقارئها حيوات متعددة في صفحات. فأنت كلما انتهيت من سيرة أحدهم، ستكون قد عشت حياة أخرى، يدعمها إدراكك لكونها حقيقة لا خيال. ستعيش تجارب غير تجربتك، وترى أزمنة غير زمنك، وبلادًا غير بلدك. قد تتفاوت أهميتها بحسب صاحبها وتجربته الحياتية واشتباكها مع عالمه، لكن في الأخير تستطيع، وبضمير مرتاح، أن تقول إنك قد ذهبت جوَّالًا في الأماكن والأزمنة ورأيت. ذلك أن هناك من يضاعفون أعمارنا، ويمنحونا أكثر من حياة.

2

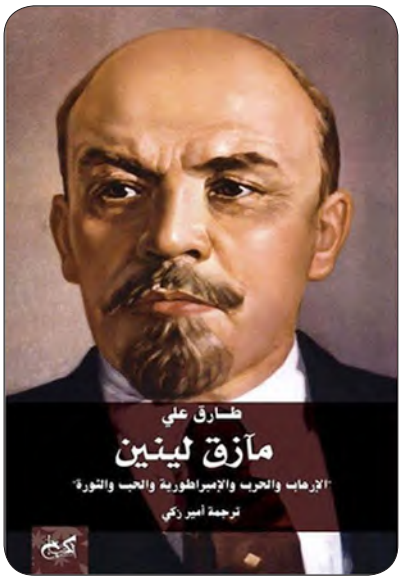

القوة في الماضي
لينين وإرهاصات الثورة الروسية غير المنتهية

عرض كتاب "مآزق لينين (الإرهاب والحرب والإمبراطورية والحب والثورة)".

المؤلف: طارق علي / ترجمة: أمير زكي.
الناشر: الكتب خان 2018.

حسام الخولي

على مدى عدة قرون وحتى القرن الثامن عشر كان العديد من مؤرخي العالم يرون أن التاريخ يصنعه أفراد بوعيهم. لكن ذلك المنظور واجه تحديات قوية منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن من قِبل المؤرخين الماركسيين الذين يرون أن تحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية فقط هو ما يستطيع الأفرادُ تقديمه أو العجز عن فعله، في إطار الحتمية التاريخية الحاكمة للجميع. وفي خضم الحديث عن الثورة الروسية (أكتوبر 1917)، التي غيَّرت العالم -والتي لم تتوقف عقول وأقلام آلاف المفكرين والكتَّاب سواء الماركسيين أو غيرهم من الكتابة حول إرهاصاتها التي حققت مواجهة نموذجية بين الشعب والرأسمالية- ما زال البعض يرى أنها لم تكن لتتم دون شخص لينين "المنظِّر الوحيد المكافئ لماركس في تحرير البروليتاريا"*[1] وحزبه الذي خطط له قبل خمسة وعشرين عامًا من الثورة وأسَّسه فعليًّا قبلها بأربعة عشر عامًا. يجعل هذا لينين وتدًا للثورة، ربما كانت ستسقط وتنكسر دونه، عكس زميليه كروميل وروبسبيير في فرنسا وإنجلترا مثلًا اللذين "اعتنقا الثورة فقط عندما واجها واقعها على الأرض". يدفعنا ذلك الأمر إلى طرح تساؤل مركب لا يمكن إجابته إلا في سياق إعادة تفكيك الأحداث: لماذا لينين بالتحديد؟ وإلى أي مدى كان نزعه من المعادلة يمكنه تغيير مجريات الأمور جذريًّا؟ وربما كان السؤال الأكثر بداهة من سابقيه هو: هل لا يزال هناك ما يمكن معرفته والقراءه عنه ناهيك عن تعلّمه من ثورة "السلام والخبز والأرض"؟

نقطة انطلاق الكتاب

على مدار خمسة أقسام يقدّم البريطاني الباكستاني اليساري طارق علي، تصوُّره الشامل حول الثورة ولينين في مركزها. يكتب إهداءه المبدئي "إلى هؤلاء الذين يجيئون من بعدنا: وحده الماضي هو الذي يمكن أن يفتح أبواب المستقبل"، ما يحيلنا منذ البداية إلى كلمات وصية لينين الأخيرة التي تحمل

1 ملاحظة نقلها المترجم عن جورج لوكاش، يُراجع: الكتاب، ص23.

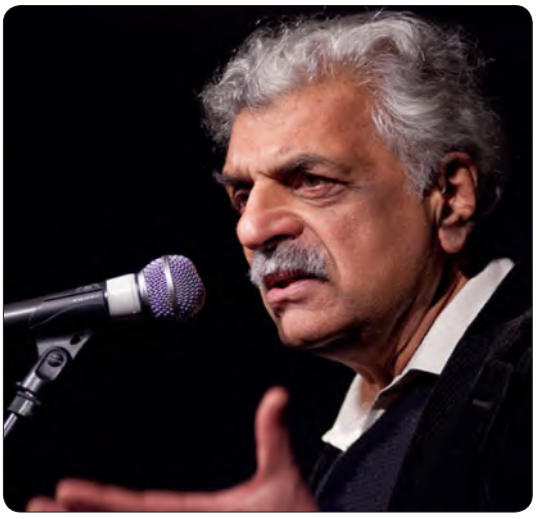

طارق علي

المعنى ذاته "إذا هُزم المرء سياسيًّا بسبب مزيج من أخطائه وظروفه الشخصية، فعليه أن يفهم لمَ حدثت الهزيمة ثم يبدأ العمل من جديد". نقطة الانطلاقَ تلك أوضحت منطق المؤلف وهدفه الأساسي بأهمية وفاعلية التذكر/ الذاكرة التي تكوِّن تصوراتنا، بالإسقاط على تاريخ الثورة التي شكَّلت القرن الذي يليها نوعًا ما، بالتالي يجب تذكرها وهضمها ثم التعلم والتعامل من خلالها مع الوضع السياسي الراهن ربما في المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر. لأنه في الوقت الحالي استعادة الذاكرة التاريخية والسياسية بقدر الإمكان صار «فعل مقاومة»، خصوصًا عندما «أصبحت الموجة الأكاديمية هي ترك الحديث عن الماضي».

روسيا التي ولد فيها لينين

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر 1870 وُلِد فلاديمير إيليتش لينين لوالدين محافظين من عائلة أوليانوف، أي إنه ولد في فترة محاولات اغتيال ألكسندر الثاني الذي كان قد اشترك في مؤامرة أدت لانقلاب في القصر واغتيال أبيه بافل الأول. المحاولة الأولى الفاشلة كانت في 1866 على يد شخص يدعى كاراكازوف الذي برَّر ذلك بأن ألكسندر وعد الفلاحين بالحرية وخدعهم. سعى بعدها ألكسندر لإزالة بعض البنى الكريهة في الحكم: حرَّر الأقنان (كان الأقنان مسئولين عن زراعة الأرض المملوكة جماعيًّا، يتعرضون لنفس المظالم التي يتعرض لها العبيد: اغتصاب النساء والأطفال وتعذيب الرجال. روسيا التي كانت تبلغ 49 مليون نسمة كان بها 36 مليون قن)، وأمر بنزع المشانق من الميادين العامة، وسمح باستيراد الكتب الأجنبية، وأنهى احتكار الدولة لدور النشر والمطابع. لكن محاولات اغتيال ألكسندر لم تتوقف لاستمرار الفروق الطبقية الكبيرة ذاتها؛ اُغتيل «القيصر الطيِّب» في 1881. وقتها كان الأطفال الثلاثة الأكبر في العائلة: آنا (15 عامًا)، وألكسندر أو «ساشا» (13 عامًا)، وفلاديمير (11 عامًا) على وعي بسيط بما يجري، إذ كان بإمكان الطفل الذي «لم يكن يتسلى بلعبه بل يحطمها» القراءة والكتابة في عُمر خمس سنوات. عالم متخم بالإرهاب واعتقاد سائد بين كافة الرؤساء أنه «عندما لا يكون هناك حزب أو شخص هُزم وقُطعت رأسه فالرجعية تنتصر لا الإصلاح»، ووقتٍ تحاول فيه الطبقات الفقيرة التحرر من سطوة كل تلك الدِّيكتاتوريات. ربما لو جاز التعبير يمكن القول إنها بالفعل «كانت أحسن الأزمان، كانت أسوأ الأزمان، كان عصر الحكمة، وكان عصر الحماقة، كان عهد الإيمان، وكان عهد الجحود، كان ربيع الأمل، وكان شتاء القنوط، كان أمامنا كل شيء، ولم يكن أمامنا شيء»[2].

مع نضوج آنا وساشا تقدَّم الأخير إلى الجامعة لدراسة العلوم الطبيعية في العاصمة التي ذهبت إليها الأخت بالفعل قبل عام، إلى جانب صداقتهما الشديدة وبعدهما عن والديهما صارا ملحدين معًا. وقتها ازداد المناخ قمعًا وركدت الحياة الفكرية، كان «كل شيء عبارة عن بلادة وحمق، روتين وإحباط، ولا يمكن تحقيق شيء مفيد وسط هذا العفن»[3].

2 قصة مدينتين، تشارلز ديكنز، المترجم: منير بعلبكي (دار العلم للملايين: بيروت، 2006) ص1.

3 بحسب وصف أرسله بيروقراطي كبير في الدولة آنذاك عن

لينين يخطب فى الجماهير

شاركت مجموعات النخبة المتعلمة غير المتصلة بالبلاط الملكي «الأنتلجنسيا»، التي يقع في قلبها الأَخَوان، في التظاهرات المعارضة. ومع الوقت توصَّل ساشا وأصدقاؤه المعارضون إلى أن «القنبلة والمسدس يمكنهما تحقيق ما لم تستطع فعله المظاهرات». خططوا لقتل القيصر الجديد مثل أبيه لكن العملية فشلت. قُبض على ساشا ولم تنفع توسلات الأم؛ شُنق في التاسعة عشرة من عمره.

بداية راديكالية لينين السياسية

شعر لينين الذي كان يُشار إليه بعد ذلك بالشقيق الأصغر لساشا، بصدمة عميقة لقتل أخيه. نُبذت العائلة وأوقف معاش الدولة لهم ثم أُعيد بتوسلات. ذهبت الأسرة إلى «قازان»، ودرس لينين القانون هناك. تغير الشاب وتحول إلى الراديكالية السياسية بسبب الحدث وما تلاه، بالرغم من أنه لم يذكره على مدار الـ 55 مجلدًا التي كتبها، إذ «كان يخفي إحساسًا يبلغ من العمق درجة لا يمكن التصريح بها، ومن الألم ما لا يمكن تذكره». الحادث جعل لينين يختمر على مهلٍ.

بسبب المراقبة التي كانت على العائلة، كانت مشاركة لينين في إحدى التظاهرات، دافعًا للقبض عليه سريعًا. سأله الشرطي: «لِمَ تتسبب في المشكلات أيها الشاب؟ أنت [بذلك] تخبط رأسك في الحائط». أجاب: «الحائط فاسد، ضربة قوية واحدة وسوف يسقط». نتيجة لذلك أُبعد مع العائلة من قازان أيضًا. في هذا الوقت اكتسحت الديكتاتورية أكثر، كان وقت قراءة الكتب، وقد فهم لينين ذلك والتهمها؛ فهم جيدًا قيمة بلورة الأفكار في عقله وأحلامه قبل واقعه. لاحقًا سيقتبس من كلمات ألكسندر بيساريف الذي كان يعشقه أخواه ليعبِّر عن تصوُّره الذي سيلازمه دائمًا: «هناك العديد والعديد من الفجوات بين الحلم والواقع... الفجوة بين الأحلام والواقع لن تؤدي إلى الأذى إذا آمن الشخص الحالم بالفعل بحلمه، إذا كان يلاحظ الحياة بانتباه، ويقارن ملاحظاته بالقلاع التي تُبنى في الهواء، وإذا تحدثنا بشكل عام، أن يعمل بوعي على تحقيق أخيلته، إذا كان هناك نوع من الاتصال بين أحلامه والحياة فهذا أمر طيب، للأسف هذا النوع من الأحلام لا يوجد منه الكثير في حركتنا».

صديقه المفكر البروليتاري يوليوس مارتوف الذي سعى معه لتأسيس الحزب، كان قد ملّ من أحاديث المقاهي، قرر وقتها الانتقال مؤقتًا إلى اختبار نظرياته على العمال اليهود في المدينة. وبعدما حفَّزته نتائج التجربة، عاد ومعه كتيب كتبه مع الناشط أركادي كريمر «عن التحريض»، اقترح خلاله طريقة لتجاوز ثنائية المثقفين/ العمال. فهم لينين منه أن الممارسة عنصر أساسي في الوعي الثوري وبدأ بتنفيذ ذلك.

ما العمل؟

في 1897 نُفي مارتوف ولينين إلى سيبريا وبعدها بعام نظما الاجتماع الأول لحزب العمال الاشتراكي، بالاعتماد على قوة البروليتاريا ومحاولة تطبيق النظريات واقعيًّا. وفي

الحياة في الدوائر العليا. يُراجع: الكتاب، ص81.

صورة الإصدار الأول لجريدة إسكرا

1900 أصدر لينين جريدة «إسكرا» الاشتراكية التي أوقعته في خلاف مع «أبو الماركسية الروسية»، جورجي بلياخانوف، الذي سيمثل وجوده فيما بعد عائقًا أمام أفكار لينين كلها. إلى جانب أفكار مارتوف العملية ونظريات ماركس المؤسسة، لم يجد المؤلف عملًا ترك تأثيرًا كبيرًا على لينين بقدر رواية «ما العمل؟» للكاتب نيكولاي تشرنوفسكي، وليس من قبيل الصدفة عنونة مقالته التي حملت أفكاره الأولى بالاسم ذاته في 1902. تلك الرواية التي «تزودك بطاقة تكفيك طوال حياتك»[4]، وتكمن أهميتها في التأكيد على أولوية السياسة وضرورة الحزب الثوري الذي يصدر مجموعة قوية من المنشورات إلى جانب التخطيط الحريص للعلاقة بين النظرية والممارسة، وكانت بمنزلة «إنجيل الجيل الجديد في روسيا».

أسس لينين سلطته بقدراته النظرية ومهاراته في تفكيك وهدم الحجج الخاطئة. في عام 1894 فسر العمليات التي تجري في روسيا وأصر بقوة على تطورها الرأسمالي، لم يجادل بأن الرأسمالية الروسية أنهت عملها إلى درجة أن كل المتبقي هو الثورة الاشتراكية. كانت الفكرة الأساسية في حجته كما شرحها لأحد زملائه، هو أن «تفسخ المنتجين الصغار (الفلاحين والحرفيين) يبدو أنه سيكون الحقيقة الأساسية والمبدئية التي تشرح رأسماليتنا الحضرية واسعة النطاق، بدد الأسطورة التي تقول إن اقتصاد الفلاحين يمثل بنية بشكل ما».[5]

4 جاء الوصف على لسان صديق لينين الأرستقراطي ن. ف. فولسكي أو نيكولاي فالينتينوف بحسب اسمه المستعار الذي اشتهر به. يُراجع: الكتاب ، ص 93.

5 دراسة الباحث نيل هاردينج «تفكير لينين السياسي» المجلد الأول عن التطور الذي حدث على أفكار كارل ماركس. المترجم. هامش ص97

تغيرت أفكار لينين عن الأسئلة العملية للاستراتيجية والتكتيك، ووافق على فكرة الإضراب الاقتصادي والسياسي الجماهيري، وعارض بقوة الفكرة التي ترى أن الإضراب وحده سيحول الأمور إلى ثورة اجتماعية وسياسية. مرة أخرى صنع سعيه للتجربة وفنَّد التنظير.

سعى الشاب -الذي ولد بعد عام من كومونة باريس [الثورة الفرنسية الرابعة] التي فقدت فيها فرنسا مائة ألف من ضمنهم أفضل العمال في كل المهن- لخلق «أممية» خاصة بالطبقة العاملة الجديدة أشمل وأقوى رغم فشل تطبيقها سابقًا. كان يسعى لوجود أممية شيوعية تقود العالم. سيساعده الظرف التاريخي في روسيا آنذاك بالحرب العالمية الأولى كـ«هدية» على تمسكه بالثورة رغم موت حوالي مليون روسي، إذ اختارت معظم الأحزاب الاشتراكية الحرب مع حكوماتها بينما أدان ذلك.

تصورات وآراء لينين تنتصر

انتهت انتفاضة فبراير 1917 -التي قوبلت كالعادة بالعنف- بامتلاك الثوار للعاصمة وانصراف الجنود ثم رحيل القيصر. تعلم الثوار وقتها من انتفاضة 1905 السابقة

عمال بوتيلوف يحتجون في الشوارع

عندما رفضوا التحرك أكثر رغم نصيحة لينين، فعقدت السوفييتات. مرة أخرى ثبتت صحة تصوراته التي عرضها قبل شهر من الانتفاضة وهو في منفاه بزيوريخ قائلًا «إن المعارك الطاحنة وحدها والحروب الأهلية وحدها هي القادرة على تحرير الإنسانية من نير رأس المال... السلام لن يتحقق إلا بمناديب سوفييت العمال المسلحين». كان جديرًا بتفنيد المعضلات والتناقضات التي طرحتها الانتفاضة.

ترك حزب المناشفة، ذو الأقلية بين السوفييتات، الدولة للحكومة الانتقالية في الوقت الذي كان لينين يرى أن عليهم إسقاط الوزراء الرأسماليين العشرة وانتقال السلطة كاملة للسوفييتات وصاغ ذلك في «أطروحات إبريل» التي مثلت قطيعة مع الأرثوذوكسيات ومع تصورات ماركس ذاتها التي تقول إنه على الثورة أن تكون برجوازية ديمقراطية. كان رأيه هو ضرورة القطيعة مع البرجوازيين والسيطرة على السلطات وإنهاء الحرب ثم دعوة الجنود الألمان أنفسهم لعمل ثورة على برجوازيي دولتهم. في الحرب الأهلية اعتمد لينين على مجموعات الفلاحين القليلة، إذ كان تأييدهم لقرارات ملكية الأراضي هو العامل الأهم في تطبيقها. استوعب لينين أن العدو هو الرأسمالية ذاتها ووقف وحيدًا يواجه الجميع.

لم يساوم لينين عندما فهم قيمة الجرأة في قرار التقدم وإحراز انتصارات أكثر: «الجرأة ثم الجرأة ثم الجرأة». في أول خطاباته للفلاحين علم أنه لا بد من التأكيد على انتصار الثورة لطرد الخوف والتراجع وتنفيذ وعودها بـ«نقل ملكية الأراضي الفوري للفلاحين» الذين لولاهم لما نجحت، «من الآن فصاعدًا سيصبح كل العالم لكم [العُمال] ملكية عامة». في 1921 انتصر البلاشفة في الحرب الأهلية بعد موت ثلاثين مليون شخص من ضمنهم نخبة الطبقة العاملة، وقتها أدركوا أن الدولة التي أرادوها أصبحت «مستحيلة» لكن الأمر لم يتوقف.

في أكتوبر 1917 حصل البلاشفة على الأغلبية في سوفيتي موسكو وبتروجراد وكانوا أكبر تيار سياسي. بالسيطرة على الحكم كان لينين شديد الإيمان بأن «مجموع أحداث الحرب وثورة أكتوبر، ستؤدي إلى صاعقة ثورية في أنحاء أوربا». وكانت تلك رؤية ثاقبة. بين عامي 1918و1920 ضربت موجة من الانتفاضات السياسية والعمالية أوروبا. كان وقت «عدم استقرار عام للجيوش والأساطيل في عدد من البلدان، وشعور متنام لدى الحكام بأنهم لن يستطيعوا أن يحكموا بنفس الأساليب». في النهاية لم ينجح أيٌّ منها لكن ذلك خارج سيطرة الجميع. إجمالًا كانت «هناك حقيقة تقول إنه بدون المقاومة الروسية والقدرات التي كشفتها لاستولى الرايخ الثالث على أوربا».

الرفيق تروتسكي وزير الخارجية (العقل المدبر الذي اعترف ستالين أن «الحزب مدين له بالجهد العملي والتحرك السريع خلال الانتفاضة» ثم نفاه بعد موت لينين) كان يرى أن الحل في حالة اللاسلم واللاحرب مع ألمانيا وبقية الدول، بينما رأت الأحزاب أن الثورة هي الحل الواقعي. بعيدًا عن الجميع مجددًا كان لينين الوحيد الذي يرى أنه لا بديل

ليون تروتسكي

سوى القبول بالصلح معهم لإيقاف المذابح وراحة الجيش. تم الصلح بالفعل، آنذاك ناشد تروتسكي العمال داخل الدول التي لم تأتِ وتوقع على السلام ونبذ الحرب، قائلًا «على العمال أن ينتزعوا مسألة الحرب والسلام من أيادي البرجوازية القذرة». وكان لمناشدته أثر كبير على أوربا.

مسألة النساء والجنسانية

كانت الاشتراكية هي التيار السياسي الأول داخل روسيا الذي استوعب فكرة قهر النساء وناقشها بجدية داخل الحركة. فـ«انحطاط النظام الاجتماعي يحدث نتيجة تناقص حرية النساء»[6]. تم تناقل كتابات ماركس وأنجلز بين الروسيين، حيث اعتبر الأخير الزواج «عُهرًا شرعيًّا» وانتقد الكنيسة وآمن بالحب الحر. إلى جانبه أدان أوجوست بيبل سوء محاكمة العاهرات في الوقت الذي اعتبر فيه المثلية «انحرافًا» وتجاهلها تمامًا أنجلز في كتاباته. الاثنان لم يؤمنا

6 كتاب «الحط من الإنسان في الحضارة» للكاتب والمفكر شارل فوريه الذي ندم فريدريش أنجلز أنه لم يول اهتمامًا أكبر لأعماله وكتاباته عن المرأة. الكتاب، ص287

المرأة في الدعاية السوفيتية

بأحادية الزواج وإلى جانبهم كثيرون. ثلاث سنوات فقط بعد الثورة أُتيحت فيها المثلية الجنسية ثم أُدينت مرة أخرى، وربما كان سبب رفضها أشياء تخص الثورة ليس إلا. على ما يبدو فهم لم يدينوا فعلًا جنسيًّا أخلاقيًّا أو مجتمعيًّا ما لم يتعارض مع دينهم ومركزية تفكيرهم: نجاح الثورة.

نلاحظ مثلًا أن لينين ممن كانوا يؤمنون بأحادية الزواج، فقط لأن «العيش المخلص هو اختيار هام للنظام الثوري وتعبير عن المساواة الحقيقية... فيمكن ملاحظة أن نجاح أي ثورة يُقاس بقدر مشاركة النساء فيها». انتقد الأسرة البرجوازية واستنكر «فساد وتعفن وقذارة زواجهم» لأنه «يقيد المرأة بالمطبخ ورعاية الأطفال، يسحقها بالعمل المنزلي التافه فتضيع قدرتها في أداء شيء غير مثمر». كان الحل في المغاسل والمطابخ والحضانات الجماعية والمباني السكنية الصغيرة.

بشكل عام فيما يخص قضايا النوع سعى الجميع لتحصل المرأة على التعليم والاهتمام الشامل. قبل ذلك «لم تكن تقتصر عادات الزواج في بعض المناطق على إحضار العروس لسريرها فقط، فكانت تحضر معها سوطًا أيضًا لعريسها». بعد الزواج كنَّ معتادات على الولادة في الحقول ثم «يقطعن الحبل السري بأسنانهن».

انتزعت النساء دورهن المحوري في الثورة. سُجنت فيرا فيجنر عشرين عامًا لمشاركتها في اغتيال ألكسندر الثاني،

فيرا فيجنر

في الوقت الذي أُعدمت فيه صديقتها صوفيا بيروفسكايا للسبب ذاته. تنظيم إرادة الشعب الذي هدف إلى اغتيال القيصر أساسًا كان ثلثاه من النساء. كنَّ السبب في انتفاضة فبراير بإضرابهن في مصانع النسيج. أُلغي الزواج الديني وأصبح مدنيًّا، ومُنح الطلاق عند طلب أيٍّ من الشريكين. حصل كل الأبناء على الحقوق بغض النظر عن زواج الأبوين من عدمه، وفككت القيود الأسرية، ولم يُسمح بالتبني المستقل، ثم حظر الإجهاض. و«كانت النساء المسلمات في روسيا ضمن الأفضل تعليمًا في العالم الإسلامي كله» آنذاك.

بالنسبة إلى لينين الذي «عاش مدمنًا لثلاثة أشياء خطيرة في شبابه: اللاتينية والشطرنج والموسيقى الكلاسيكية» كان الحب مُحرك علاقاته الشخصية بالنساء والأصدقاء. وافقت ناديا كروباسكايا على خطبته ورافقته إلى منفاه. كان زواجهما صوريًّا حتى هددت السلطات بإنهاء تواجدها معه إذا لم يحدث زواج حقيقي فأجبرا على الزواج. بعد سنوات وفي عام 1909 قابل لينين النسوية البلشفية إينيسا أرماند التي مات زوجها، كانت تعرف كتابات لينين جيدًا، صارا حبيبين بينما حافظت كروبسكايا كذلك على صداقتها بزوجها وحبيبته. الجلطة الأولى للينين حدثت بموت أرماند، الوحيدة التي حزن عليها مثل حزنه على ساشا. بالرغم من عبادته للثورة التي كانت تشكل مشاعره وتحركاته تجاه الأشياء لم يستطع منع نفسه من تأثير علاقاته الشخصية على حياته.

كان برتراند راسل يقول «لم أقابل لينين سوى مرة واحدة لمدة ساعة... كان الرجل مجبرًا على الدكتاتورية لأنه أقدر رجل سياسة في حركته الشعبية... كنت مقتنعًا أنه يمكنه التنحي عن موقعه في أي لحظة إذا ساهم ذلك في تقدم الشيوعية». أيضًا في أحد المرات سأل أرماند من الأهم بالنسبة إليها هو أم الحزب/ الثورة؟ قالت: أنتما معًا. اعتبرها لذلك «فشلت في الاختبار».

الصديقان مارتوف ولينين كانا يحظيان بصداقة نموذجية حولتها خلافات العمل الثوري وأدت إلى اقتناع كل منهما أن هناك مشاكل في الشخصية والأسلوب المتسلط لدى الآخر.

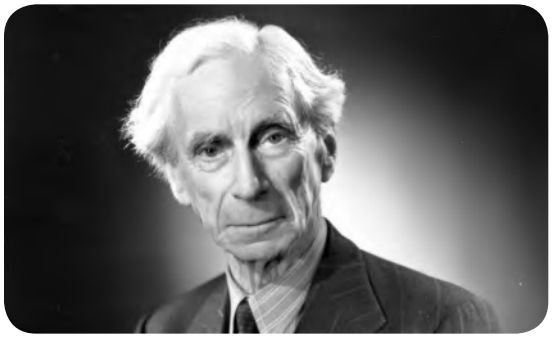

برتراند راسل

في أواخر أيامهما كان مارتوف يحتضر ببطء بالتزامن مع إصابة لينين بجلطته الأولى، وقتها «كان يتمتم لزوجته: يقولون إن مارتوف يحتضر أيضًا». مات مارتوف ولم يخبر أحد لينين

مارتوف ولينين

خوفًا عليه، عندما علم بالأمر وبالرغم من تحذيرات الأطباء طلب أن يُجر كرسيه إلى الكرملين لقراءة المراثي عليه. أحد أصدقائه القدامى ذكر بعد ذلك «أن لينين كان يصر على زيارة مارتوف، كان وقتها مشلولًا غير قادر على الكلام، فكان يشير إلى كتب مارتوف ليصحبها إلى مؤلفها فتخبره زوجته مجددًا أنه توفي». توفي لينين بعد ثمانية شهور من وفاة صديق شبابه الذي قاطعه بسبب الثورة. رغم كل هذا الحب الذي كنَّه لأصدقائه وزوجته كانت الثورة دينه الأبدي على حساب حياته الشخصية. قبل أن يموت لينين طالب بعزل ستالين تمامًا عن الحزب، وتلك كانت آخر رؤاه الثاقبة التي لم تُنفذ.

ثورة بلا لينين؟

رغم كل ذلك وعلى عكس العديد من السير التي كُتبت عن لينين يلاحظ تعمد المؤلف في أكثر من موضع خلال الكتاب ألا يضعه في منطقة أسطورية متخيلة عن شخص لم يخطئ قط؛ ذلك التأليه الذي كان يُغضب لينين نفسه. فقد سعى لسرد أخطائه غير القليلة ومراجعاته الدائمة باعتبارها نقاط قوة تُضاف له لا عليه. كان الأكثر تجربة واعترافًا بالخطأ بين معاصريه، أخلص للثورة واعتبرها محور حياته، «طور أفكار ماركس وسيَّسها». قبيل وفاته كتب: «من أجل أن نحدّد جهاز دولتنا علينا أولًا وقبل كل شيء أن نتعلم وثانيًا أن نتعلم وثالثًا أن نتعلم ثم علينا أن نحرص على ألا يظل التعلم مجرد نظرية».

على ما يبدو لا يزال هناك ما يمكن تعلمه من الثورة الروسية التي يقع لينين في محورها، وحتى إذا كانت الظرفية التاريخية لتؤدي إلى ما حدث آنذاك داخل روسيا وخارجها فإن نزع لينين من المعادلة كان سيتبعه تغيرات جذرية أثناء محاولات تطبيق تنظيرات المفكرين داخل غرفهم.

3

الأحزاب السياسية في سوريا في القرن العشرين

عرض كتاب "صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية"

المؤلف: عبد الله حنا.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018

علاء بريك

صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- الدوحة كتاب «صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية» للمؤرخ السوري عبد الله حنا.

يتناول الكتاب عبر 22 فصلاً سيرة الأحزاب السياسية السورية ومنابتها الاجتماعية منذ نشأتها وحتى مطلع القرن الحالي، وطُعِّم الكتاب بسيرة بعض الشخصيات السياسية السورية التي تُعتَبر مؤثرة في الحياة السياسية والحزبية، واستخدم حنا في كتابه منهجًا نقديًّا، في محاولة لرصد سيرورة حياة الأحزاب في سوريا، وقراءة الأحداث بالاستناد إلى الوقائع المثبتة والتمحيص في الوثائق والمرويات للوقوف على ما هو أبعد من الحدث.

يمكن تقسيم الحياة الحزبية والسياسية في سوريا إلى ثلاثة مراحل حسبما يستقرأ من أفكار الكتاب، حيث مرت بالمراحل التالية:

أ- مرحلة الولادة والنمو:

تمتد هذه الفترة لتشمل حقبتين أساسيتين تتشكل في رحم الحقبة الأولى (المرحلة العثمانية) أفكار العروبة والحياة السياسية والرغبة بالتحرر، وتنضج هذه الأفكار في الحقبة الثانية، حيث خرجت المنطقة العربية من تحت السيطرة العثمانية وخضعت بعدها للاحتلال –الانتداب- الفرنسي، ويمكن ملاحظة أن هذه الفترة من 1908 – 1946، ويعد تاريخ ميلاد الكتلة الوطنية (1936) نقطة بارزة في هذه الفترة والتي ستفرز تناقضاتها الداخلية مجموعة من الأحزاب لاحقًا.

سبقت السياسة ظهور الأحزاب وهذا نراه واضحًا في تأكيد الكاتب على أن الطرق الصوفية تعتبر أحد أشكال التمظهر السياسي، وتعبيرًا عن الاحتجاج والرفض لما هو سائد سياسيًّا واجتماعيًّا، كانت هذه هي الحالة في منطقتنا العربية إبان الحقبة العثمانية، ولكن شكل التعبير السياسي

وليد المعلم

اتخذ طابعًا أكثر تقدمية مع ظهور الجمعيات –وهي الشكل السابق على الكتل والتيارات في حقبة التحرر الوطني وما بعد– حيث يرى وليد المعلم في كتابه "طريق الحرية: سورية من الانتداب إلى الاستقلال" أن هذه الجمعيات والحركات العربية القومية أتت كرد فعل على التيار القومي التركي وتضييقاته المستمرة على المواطنين العرب –والسوريين خصوصًا– بالإضافة لتأثر مؤسسي وأعضاء هذه الجمعيات والحركات بالفكر الغربي.

وتتشكل هذه الجمعيات في غالبيتها من فئات مثقفة متعلمة من أبناء الطبقة الوسطى والبرجوازية–الإقطاعية التي احتكت مع الفكر الغربي، سواء عبر المدارس الأجنبية التي كانت تنتشر في بعض مناطق الدولة العثمانية، أو نتيجة تلقي العلوم في جامعات أجنبية –في معظمها فرنسية– وما صاحب هذا الاحتكاك من تبنٍ لأفكار التقدم والثورة والاستقلال والنزعة القومية ونبذٍ للتخلف والجمود.

نشطت في الفترة (1918 – 1920)[1] الصحف، والأحزاب السياسية التي كان بعضها فيما سبق جمعيات تنويرية (حزب الاستقلال نموذجًا والذي كان سابقًا جمعية العربية الفتاة).

تعد هذه المرحلة مرحلة انتقالية لـ"الشعب[2]" السوري من نير العثمانيين ذوي الأيديولوجيا الإقطاعية وما يترافق معها من أشكال حكم ومؤسسات ومناخ سياسي، نحو النير الكولونيالي الإمبريالي ذي الأيديولوجيا الرأسمالية، وما يرافق ذلك من تغيرات للعلاقات الإنتاجية وللمؤسسات والمناخ السياسي، وهنا يبرز السؤال: ما أثر الاحتلال الأجنبي المتقدم اقتصاديًّا لبلد متخلف اقتصاديًّا[3]؟ بمعنى آخر هل من مصلحة الاحتلال تطوير وتحديث المستعمرة؟ أو أن تكمن مصلحته في الإبقاء على حالة التخلف؟

يورد المؤلف أن الانتداب الفرنسي كأحد أشكال الاستعمار الأخف وطأة كان له جانبان: الأول يتمثل بنهب الثروات الوطنية وتحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية على البلد المستعمَر، أما الثاني فيصفه حنا بالجانب التحديثي والذي يرافقه نشر للأفكار التقدمية الواردة مع المستعمِر، وهذه النقطة تحديدًا تفتقر إلى النظرة الديالكتيكية للعلاقة بين

المستعمِر والمستعمَر، فالجانب الذي يُطرح على أنه تحديثي هو بالتحديد نتاج حركة المقاومة/ النضال ضد المستعمِر، وليس أبدًا نتاج الأفضال أو الآثار الجانبية الجيدة للاستعمار، وما يدعم هذا الرأي هي التركة التي تركها المستعمِر في البلد عقب مغادرته والتي لم تنفع معها قيم "التنوير والحداثة" التي من المفترض أنها جلبتها معها. ولا ننسى دور الوعي الوطني الثوري التحرري الذي من المؤكد أن له دورًا كبيرًا في صياغة العديد من المفاهيم التقدمية والوطنية على حساب تلك المفاهيم الرجعية ضيقة الأفق.

وتتمثل خلاصة هذه المرحلة بصعود القوى التقدمية، لكن تقدمية هذه القوى لم تمنعها من قبول شخصيات من خلفيات رجعية، ويمكن تفسير هذا السلوك بأن التناقض الخارجي مع الاحتلال هو التناقض الرئيسي، وشكلت عملية الصراع السياسي والوطني مع الاحتلال خبرات كبيرة لدى هذه القوى، حيث زادت خبرتها وتحددت اتجاهاتها ورؤيتها للواقع والمستقبل.

ب- مرحلة النضج والنشاط والصعود والهبوط:

وتمتد هذه المرحلة لتشمل فترة ما بعد الاستقلال وحتى استلام البعث للسلطة، وهي المرحلة التي شهدت نشاطًا سياسيًّا مهمًا ما يزال تأثيره باديًا إلى الآن، وتميزت هذه المرحلة بالنشاط المحموم للأحزاب، وكذلك للعسكر الذين يميلون أو هم بالفعل منضوون تحت جناح حزب ما، وتطرقت دراسة (زين الدين، 2008) لمسألة العلاقة بين الجيش والسياسة، والتي تظهر كيف أن الحوار السياسي الذي يفشل تحت قبة البرلمان أو طاولة المفاوضات كان ينتقل لحوار بالبنادق والاغتيالات والانقلابات، ولا يخفى أن الانقلابات العسكرية كانت أيضًا سمة عامة في المنطقة، حيث تخلص نتائج دراسة (عبدالعال، 2004) إلى أن أحد نتائج هذه الانقلابات هو تشكيل فئة من العسكريين السياسيين التي شكل نزاعها مع السياسيين أزمات متعددة منها الأزمات الوزارية المتلاحقة، ولا يتعرض حنا لهذه الجزئية بشكل من التفصيل فلم يورد أي فصل للحديث عن دور الجيش في السياسة وكيف تمت تصفية أجنحة منه نتيجة انهزام حزبهم السياسي، ولو وردت هذه النقطة لكانت إضافة ممتازة للكتاب.

تشكل الانقلابات والصراعات الإقليمية والدولية (الأحلاف) سمة هذه الفترة، تلاها تجربة الوحدة مع مصر وما رافق ذلك من استمرار لخط الحكم العسكري، حيث تجذرت في فترة الوحدة السيطرة العسكرية والأمنية، ويرى الكاتب أن هذه السيطرة هي التي أعادت إحياء مفهوم ودور المباحث السلطانية، وشكلت الحلقة الأخيرة التي ستخنق داخلها الحياة السياسية لاحقًا.

يعرض لنا الكاتب أفكار ومواقف والشخصيات المؤثرة لمجموعة من الأحزاب (الحزب الوطني، وحزب الشعب، وحزب الشيشكلي "حركة التحرير العربي")، ليستحضر مضمونها الطبقي فبين حزب كبار الملاك وحزب الرئيس وحزب البرجوازية الدمشقية، تنتظم مجموعة من المصالح والتحالفات المحلية والإقليمية، فحزب الشعب مثلًا نراه قريب من السلطة العراقية التي كانت تحت سلطة الانتداب البريطاني، ويعود ذلك لارتباط المصالح الاقتصادية بين كبار قادة الحزب والقيادة العراقية.

لم ينس الكاتب تناول الأحزاب ذات الصبغة الشوفينية، فتعرض لأنطون سعادة وحزبه "القومي السوري"، يليه الإخوان المسلمون، ويرى حنا أن إخوان سوريا يختلفون عن إخوان مصر على الرغم من أنهم ينهلون من الأيديولوجيا نفسها إلا أنهم أكثر تسامحًا حسب رأيه وانفتاحًا على باقي المكونات، وهذا ما يعرضه في مواقف عدد من مراقبي الحركة، ولا يمكن لأي باحث يتناول حركة الإخوان السورية أن يتجاهل الطليعة المقاتلة وهو ما تعرض له حنا أيضًا بشكل منفصل في فصل لاحق "الفصل التاسع عشر".

أما الفصل العاشر فتناول بالدراسة حزب البعث العربي وشخصياته ومرويات عن الحزب من دفاتر مؤسسيه وأعضائه الأكثر فاعلية، وهو أحد أجزاء حزب البعث العربي الاشتراكي الحالي، أما الجزء الآخر لحزب البعث العربي الاشتراكي والمتمثل بالحزب العربي الاشتراكي ومنظره الأبرز هو الحموي أكرم الحوراني، الذي كان يقود النضال ضد إقطاعيي حماة وله انتشار واسع بين شباب المدينة فقد أفرد له حنا الفصل التالي "الفصل الحادي عشر"، أما الحزب الشيوعي وقادته وأفكاره ومؤتمراته فقد تعرض لها حنا في الفصل الثاني عشر، أما الباب الثالث عشر فخصصه حنا لعرض بيوغرافي مختصر لبعض من الشخصيات السياسية الوطنية على اختلاف انتماءاتهم الحزبية، وفي الفصل الذي يليه انتقل الكاتب للحديث عن حقبة الجمهوريات الثلاث وتعاملها مع الحياة الحزبية، فنرى تمييز بين ثلاث جمهوريات وفقًا لوجهة نظر الكاتب وهذه الجمهوريات هي:

1 – جمهورية الوحدة (1958 – 1961): وفيها حجب النظام الوحدوي الحياة السياسية، يرى حنا أن هذه الإجراءات لم تكن ضرورية، ففقد كان الشعب في سوريا مندفعًا تجاه الوحدة ولا يحتاج إلى هذا القمع السياسي ليسهل ترويضه! كما فعّلت هذه المرحلة الدولة الأمنية، وأعادت استحضار المباحث السلطانية التي ستسيطر على الحياة الاجتماعية في البلاد خلال الفترة التالية.

علم الحزب السوري القومي الاجتماعي

2 – جمهورية الانفصال (1961 – 1963): عادت الحياة السياسية في هذه المرحلة إلى سابق عهدها وظل الخط اليساري للسياسة فاعلاً عبر التأميم والإصلاح الزراعي، ولكن لم يكن الاستقرار تام، ويتساءل الكاتب عن القادة الحاليين للجمهورية هل كانوا انفصاليين؟

3 – جمهورية انقلاب الثامن من آذار/ مارس 1963: نتيجة عدم الاستقرار والاستقطاب الحاد داخل حزب البعث حدث انقلاب الثامن من آذار والذي أوصل من كانوا يقودون البلد من خلف الكواليس إلى واجهة الحكم والسلطة وبذلك فقد نجحت اللجنة العسكرية للحزب في آخر المطاف في فرض رؤيتها واستلام الحياة السياسية.

ج- مرحلة الاحتضار والجمود:

تمتد هذه المرحلة من الفترة التي أعقبت سيطرة اللجنة العسكرية على مفاصل السلطة وحتى تاريخه، وتكرر في هذه المرحلة ما حدث من استقطاب وتوتر داخل حزب البعث ولكن هذه المرحلة داخل اللجنة العسكرية نفسها، وحصلت التصفيات والاستبعادات بين أفرادها ليصل في نهاية المطاف اللواء حافظ الأسد إلى السلطة مؤسسًا نظامًا رئاسيًّا مركزيًّا ودولة الحزب الواحد والجبهة الوطنية التقدمية (أو جبهة

ثابت العزاوي

محمد حبش

النصف زائد واحد)، ولتصبح سوريا ولأول مرة في تاريخها في مرحلة استقرار/ جمود.

تشبه المراحل التي مرت بها الحياة الحزبية والسياسية في سوريا خط قطع مكافئ زائد حيث تنطبق على مساراته المراحل الثلاث (الصعود والوقوف على القمة ومن ثم الانهيار/ الجمود)، ولكن في الحقيقة فالكتاب لم يأت ليرصد الحياة الحزبية من واقع أدبياتها وما يحصل داخل مؤتمراتها العامة، بل لدراسة هذه الحياة من المواقف الاجتماعية وأساسها الطبقي الذي يدفع بأعضاء من الجبهة الوطنية مثلاً إلى عدم الاستماع لفلاحي الهبيط مثلاً عند شكواهم.

في الفصل الخامس عشر عرض حنا العوامل المؤثرة في تراجع الحراك السياسي في الفترة البعثية، ومن هذه العوامل التي تناولها تفصيلاً الكاتب:

1 – الأجواء الاقتصادية والاجتماعية التي كانت في تلك الفترة.

1 – سيادة الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد المنتج.

2 – تراجع دور النقابات.

3 – تفشي المظاهر الأمنية والمباحث.

4 – تراجع الحركة الثقافية والتنويرية.

5 – بروز السلفية الجهادية.

6 – السخرية البيروقراطية.

أما الفصل السادس عشر فيعرض الكاتب لشخصيتين مخضرمتين عاصرتا أوج نشاط الحركة السياسية في سوريا ومرحلة الركود السياسي أو قل انعدام الحياة السياسية، وهاتان الشخصيتان هما عبد العزيز عثمان وثابت العزاوي وقد التقى بهما حنا سابقًا، ونقل في هذا الفصل انطباعهما عما آلت إليه الحياة السياسية وما هو تصورهم للمستقبل، بهدف المقارنة بين من استسلم وركن إلى نوستالجيا عاجزة، وبين من يرى بالمستقبل أملاً يجب العمل على أساسه لتحقيق التقدم والخروج من المأزق.

أما الفصلين التاليين فقد تعرضا لقصة الأحزاب الشيوعية السورية وتطورها وانشقاقاتها ولقصة أحزاب علمانية غير شيوعية، والفصل التاسع عشر كما سبق وأشرنا تناول أحداث حماة والطليعة المقاتلة وسيرة الإخوان المسلمين من جديد، أما الفصل الذي يليه فقد تناول المشهد الإسلامي في سوريا والتيارات السنية المختلفة مع تعرضه لمفهوم الجهاد وتاريخه وتوظيفه وتعرض كذلك للسلفية من منظور دراسة سابقة للدكتور محمد حبش، ويركز حنا على قضية اجتماعية مهمة هي الحجاب في سوريا مؤشرًا على صعود وهبوط حركة التنوير ويفرد لذلك الفصل الحادي والعشرين وفيه أيضًا يعرض باختصار للتنظيم النسائي الديني المسمى القبيسيات، ويختم حنا بفصل عن الحراك الحالي يمثل قراءة للانتفاضة السورية في بداياتها وحتى مرحلة العسكرة.

الهوامش:

1 – لم تتوحد ولايتا حلب ودمشق حتى العام 1925، لم يوضح الكاتب هنا هل النشاط السياسي كان يتم في كل ولاية بشكل مستقل أم كان هناك نوع من الوحدة والتنسيق والتنظيم.

2 – في هذه الفترة لم تكن بعد سورية الحالية بحدودها المرسّمة وفق اتفاقية سايكس-بيكو.

3 – لم يأت الكتاب ليناقش هذا السؤال ولكن الإجابة التي يوردها د. حنا تستوجب عرضها نقديًّا كما تمت الإشارة إليه.

4 – أشار المؤلف إلى هذه النقطة في بداية الكتاب ويمكن قراءة هذا الكتاب كتكملة في سلسلة ما كتبه الدكتور حنا عن السياق التاريخي لسورية وبالتالي اعتبار الكتاب جزءًا من مشروع وليس مشروعًا مستقلاً وترتبط طروحاته بباقي الطروحات التي وردت في مؤلفات سابقة للدكتور حنا.

5 – ترد سيرة الشخصيات النهضوية والوطنية التقدمية في عدة فصول منها الفصل الثالث (رموز إسلامية نهضوية في مجابهة الاستبداد وتأثيرها غير المنظور في تكوّن الأحزاب)، وبشكل متفرق في باقي الفصول.

6 – زين الدين، بشير. (2008). الجيش والسياسة في سورية: دراسة نقدية. دار الجابية (ط. الأولى). 1–551.

7 – عبدالعال، سيد. (2004). الانقلابات العسكرية في سورية. دار مدبولي (ط. الأولى). 1–484.

4

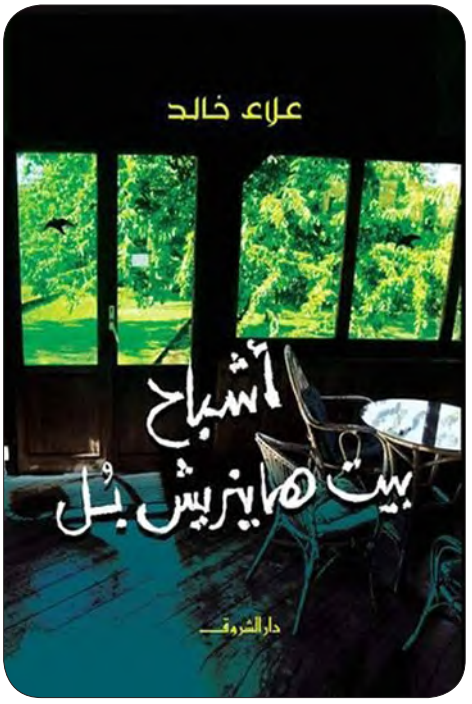

أشباح الثورة

قراءة في كتاب «أشباح بيت هاينريش بل»

المؤلف: علاء خالد

الناشر: دار الشروق، 2018

دينا قابيل

علاء خالد

يكتب علاء خالد من منطقة تخصه وحده، منطقة تجمع بين روح الشاعر الشفيفة التي تسائل كل ما حولها، وبين حس الرحالة الذي يجوب الأمكنة ويقتفي الأثر الإنساني فيها أينما كان. فعلى غلاف كتابه الأحدث "أشباح بيت هاينريش بل" لن تجد كلمة "رواية" التي تمهر العديد من الأعمال في السوق العربي اليوم. ورغم ما تحيل إليه كلمة أشباح في العنوان من خيال جامح أو غلبة للفانتازيا، إلا إن الكتاب بعيد تمامًا عن الخيال الروائي وعن الغرائبية، إذ هو أشبه بيوميات الكاتب أثناء رحلة إقامة أدبية في إحدى القرى الألمانية، في بيت صاحب نوبل "هاينريش بل".

يتزامن تاريخ الرحلة مع بلوغ الكاتب سن الخمسين، محطة النضج والحكمة التي تتطلب مراجعة الذات ومراجعة رحلة الحياة والتي يكتشف خلالها أن وعيه بنفسه هو وعي شاب، أو قل طفلًا، لا علاقة له بمظهره العمري أو بالشعرات البيضاء الرصينة التي تكلل رأسه. يتزامن تاريخ الرحلة أيضًا مع مرور ثلاثة أشهر على اندلاع ثورة 25 يناير، وهو المحور الرئيسي في كتاب الرحلة، وأساس الصراع الذي يعيشه الكاتب في إقامته في مهجره المؤقت الذي يحاور فيه أشباح حلم الثورة. في ذلك الوقت دخلت الثورة مرحلة الثرثرة وتفرعت في مسارات جانبية غير متوقعة، كما يصفها

علاء خالد وزوجته سلوى رشاد

علاء خالد في أولى صفحات الكتاب. لقد شعر بأهمية الهرب من هذا الزخم الذي يلاحقه، وأراد أن يلوك ما عاشه ببطء وتمهل لكنه لم يستطع الفكاك من أشباح الثورة وأحلامها. "كانت أصوات الثورة في مصر وهتافاتها ما زالتا تدويان في أذني، مع صدى بعيد لإحساس، ربما هو غير حقيقي، ولكنه موجود ويعلن عن نفسه باستمرار، بأني تركت الثورة وزوجتي في مصر، وذهبت لأكتب عنهما من مكان آخر أكثر أمنًا وهدوءًا".

لسنا إذن بصدد رواية يلعب فيها الخيال دورًا رئيسًا وينسج عالمًا موازيًا، أو سيرة ذاتية مهمومة بمرحلة في حياة الكاتب يتمحور فيها السرد حول شخصية السارد وأحاسيسه وتطور رحلته النفسية، ولا حتى شعرًا، مثل ذلك الذي أتقنه علاء خالد منذ أواخر الثمانينيات ونظمه نثرًا في خمسة دواوين. كما أن الكتاب لا ينتمي إلى "أدب الرحلة" الصرف، رغم عناصر التشابه الكبيرة التي تجمع بينه وبين هذا النوع الأدبي والذي يشتمل على ملاحظات الرحالة وصوره ورسومه وتدويناته، ويتناول رحلته الداخلية جنبًا إلى جنب مع اكتشافه لأرض مجهولة، ورحلته التأسيسية التي يتعلم فيها ويكتسب خبرات جديدة في فترة زمنية محددة.

رواية مسار الأزرق الحزين

انصهرت كل هذه الأنواع الأدبية لتكون كتابة عصية على التصنيف، بها شيء من ذلك كله؛ شيء احترفه علاء خالد مؤخرًا في العديد من أعماله، ينتصر فيه للكتابة ذاتها، متجاوزًا التصنيف الكلاسيكي ومتماشيًا مع الحداثة التسعينية التي ينتمي إليها الكاتب، تلك التي تثور على الحدود الفاصلة بين الأنواع وتغازل (العبرنوعية). ففي أشباح بيت هاينريش، كما في أعمال أخرى مثل "مسار الأزرق الحزين" أو "وجوه سكندرية"، ينطلق الكاتب من منطقة التجربة الحياتية المعاشة ليلتقط جوانب إنسانية نادرة، أو ليطرح تأملاته الفلسفية البسيطة والعميقة في آن واحد، أو ليجوب الأماكن المختلفة ويقيم حوارًا بين الذاكرة وروح المكان. وهو الذي أطلق منذ سنوات مشروعه الثقافي الأثير "أمكنة"، حين أصدر مع زوجته المصورة سلوى رشاد مجلة مستقلة غير دورية تعنى بثقافة المكان وتحتفي بالنص المصور وبتحرير الأماكن من أطرها التقليدية بل وتحرير اللغة نفسها من ثوابتها الجامدة.

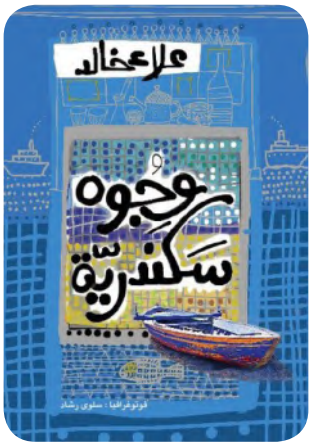

رواية وجوه سكندرية

يضاف إلى هذه الكتابة التأملية حول الذات وعبقرية المكان وتفاعلاته مع البشر، روح الشعر التي تخيم على الكتاب كله، تلك الروح الهائمة التي تركت رفيقتها في الوطن وذهبت تطارد أشباح الثورة

بوستر فيلم نوستالجيا لتاركوفسكي

في ريف أوربي وغابات سامقة مستقرة. ويتوزع السرد في "أشباح بيت هاينريش بل" بين ثلاثة خطوط رئيسية، الخط الرئيسي لليوميات والرحلة واكتشاف الذات عبر الآخر، وخط موازٍ لمجموعة من المقالات حول الثورة، كان يرسلها بانتظام لإحدى الصحف المصرية "ربما هذا العمود يعوض قليلًا إحساسي بالغياب والانقطاع عما يحدث في مصر"، ثم خط ثالث غير مرئي، هو خط الأشباح الذي أطلقته الثورة، فظلت تلاحقه أصوات الهتافات التي خلفها وراء ظهره، وحلم شهور الثورة الأولى، والمسيرات الجماعية في الشوارع وصوت زوجته الذي علا لأول مرة وسط فورة الحماس.

ففي الخط الرئيسي لليوميات، يطلعنا الكاتب عما يدور في رأسه من تأملات وتساؤلات مندهشة وقراءات؛ يشركنا معه في تفاعلاته ونقاشاته مع مجموعة الكتاب الذين يتقاسمون معه بيت هاينريش بل، وينتمي كل منهم إلى جنسية مختلفة؛ زوفنكو من صربيا وجيرمان من روسيا وألجريد من بيلاروسيا، يجمع بينهم جميعًا إلى جانب الهم الإبداعي أن كلًّا منهم "يحمل آثار ثورة مرت ببلده أو بذاكرته، وأشباحًا أطلقتها هذه الثورات".

يعيد علاء خالد بعضًا من مقالاته الأسبوعية التي اتسمت بالتحليل الهادئ والمتعمق، مثل "ستعيش أجيال مطاردة بشبح الموت" أو "صورة جماعية" أو "شعب بأكمله يسير على الماء"، فتمثل هذه المقاطع اليوم توثيقًا فريدًا لأيام الثورة الأولى. كذلك يعيد سرد نقاشاته الحماسية المتفائلة مع زميل الإقامة الأدبية، زوفنكو، هذا الذي أكسبته ثورة صربيا السلمية ضد حكم سلوبودان ميلوسوفيتش الديكتاتوري عام 2000 حكمة ما بعد الثورات وشيئًا من خيبة الأمل في احتمالات التغيير، فتجعل القارئ يقرأها اليوم بعد مرور حوالي ثماني سنوات على الثورة وقد اتخذ موقع زوفنكو اليائس، أو ربما اعتراه شيء من الحنين إلى هذه الأيام الخوالي. "الشيء الصادم بالنسبة إلي تشكيك زوفنكو في التغيير الحقيقي الذي حدث في صربيا، فقد عادت النزعة الفردية والأنانية لتطل من جديد بعد عشر سنوات من المسيرات الجماعية في الشوارع، كما قال. كان هذا الإحساس الجماعي هو الذي سافرت به من مصر وحملت صوره وڤيديوهاته معي، وأثمن شيء يمكن أن يبقى في ذاكرتي في السفر، وهو الصورة الرئيسية التي صنعتها الثورة. فمعنى أن أشكك فيها يعني أنه لم يبق شيء سوى التضحيات والموت والاستشهاد، ولا يمكن لثورة أن تعيش فقط على الموت".

أو في موضع آخر من الكتاب يفسر خالد وجهة نظر زميله عن "خيبة الأمل" التي تخلفها الثورة للجميع قائلًا: "ليس بسببها (الثورة) أو بسبب مثالية الناس، وإنما لأن هناك مستويين من الأحلام، لا يتقاطعان إلا نادرًا، مستويان كانا شيئًا واحدًا أثناء الأيام الأولى للثورة، أما بعدها فكل يأخذ طريقه. لا أعتقد أن هناك ثورة كاملة لا تخلف خيبة أمل. أي ثورة مهما كانت دمويتها أو نقاؤها، هي ثورة ناقصة. لأنها تعيش على قوس زمني واسع مثل قوس قزح، ولأن هناك ماضيًا لا يمكن التغاضي عنه، يقتات على هذا الكائن الجديد".

اندريا تاركوفسكي

كما يشركنا الكاتب أيضًا في حواراته الأدبية مع رفاق المهنة الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة ولكن يبدو مع ذلك أنهم يتحدثون لغة واحدة هي لغة الكتابة التي تقرب المسافات بين هذه الثقافات المتباعدة. فيحيد الحديث عن الثورات ليذهب إلى الأدب الحديث، والاغتراب، والمسافة التي يتخذها الكاتب من الكلاسيكية، ويختبر علاء خالد تيمة الحنين كما يراها وكما تراءت لرفاقه، ويخلص إلى مقارنة مثيرة للتفكير:"الحنين له أصول شرقية. حنيننا في مصر كحنين الأطفال الذين يتمسكون بأمهاتهم، حنين معلق بالحبل السري. أما حنينهم في أوربا في طور ما بعد انقطاع هذا الحبل السرِي، حنين الكبار المتألم الذي بلا أم ولا حتى مرجع. هل يمكن أن أنسى المخرج الروسي تاركوفسكي في فيلم (نوستالجيا)؟ له حنين لا يشفيه العودة للوطن بل الاغتراب عنه، حنين لا شفاء منه أبدًا، يزداد مع الوقت ككرة ثلج، حتى تسد كامل فتحة الكهف التي تأتي منها العاطفة!".

أيكون هذا الحنين الذي يتحدث عنه علاء خالد باقتدار هو أشباح الثورة وأحلامها التي لا يستطيع منها فكاكًا؟ إذ يغلف الكتابة رغم ما تتسم به من تروي وعقلانية ومنطقية شيء من الحنين، حنين يتخفى وراء كتابة رصينة تأبى التورط في الشعرية فتقود بذلك القارئ إلى حلم البدايات الأولى للثورة، إلى الزوجة الحبيبة التي تركها في مصر، إلى رائحة القهوة التي يرشفانها معًا، ثم الحنين إلى بيت الإقامة الأدبية بصحبته الفريدة وغابات الريف الأوربي، بعد أن اختلف زمن الكتابة وعاد الكاتب إلى أرض الوطن. فقد بدأ الكتاب بقسم قصير بعنوان "السفر" هو حوار اللحظات الأخيرة بينه وبين زوجته قبل إقلاع الطائرة المتوجهة إلى ألمانيا، حوار بسيط لكنه كُتب بروح الحنين واختتمه بجملة أشبه بالقصيدة. كما أنهى علاء خالد الكتاب أيضا بقسم بعنوان "العودة" يصف لحظة العودة بعد أن ألمت به حادثة حرق في يده وأهدته ابنة زميله الصيني ثلاثة مراكب ورقية: "كانت المراكب الورقية الثلاث التي صنعتها ابنة (يي كاي) تمثل بالنسبة إلي رمزًا للشفاء، تركتها سابحة في ماء المطر المنهمر وراء النافذة، بينما الطيور السوداء الملتصقة بالزجاج تفرد جناحيها في وضع أبدي وخالد للطيران".

ما بين "السفر" و"العودة" يجرفنا علاء خالد إلى أشباحه وأشباحنا، نستعيد لحظات الحنين إلى الثورة المغدورة، فتقودنا هذه الكتابة إلى إعادة التفكير في الكتابة الحداثية غير المتورطة، المعادية "للحنين"، ونخلص إلى حقيقة تتولد من ذائقة الكتابة نفسها ومفادها "ليس كل الحنين شر".

المشاركون في هذا العدد

- **أيمن عيسى:** مدرس النقد الحديث بكلية دار العلوم جامعة القاهرة
- **حسام الخولي:** كاتب وصحفي مصري
- **خالد يوسف:** كاتب مصري مهتم بالرياضة والسينما
- **دينا قابيل:** كاتبة صحفية
- **سلامة موسى:** صحفي ومفكر مصري من أوائل الداعين للاشتراكية في مصر (1887 - 1958)
- **شادي عبد الحافظ:** صحفي علمي مهتم بالكتابة والبحث في علم النفس الاجتماعي، والبيئة، وعلم الفلك
- **علاء بريك:** كاتب سوري
- **علي زرعي:** مصور صحفي مصري
- **فاطمة رمضان:** باحثة مصرية
- **فتحية السيسي:** صحفية مصرية
- **مجدي عبد الهادي:** باحث مصري متخصص في الاقتصاد
- **محمد القلاوي:** باحث مصري
- **محمد حسني:** مدرس في كلية الآداب في جامعة عين شمس
- **هشام أصلان:** كاتب مصري

دار المرايا للإنتاج الثقافي

مرايا-8

منبر ثقافي جذري

رقم الإيداع
١٧٨٤٤ / ٢٠١٨